

بقلم الدكتور الشيخ
أبو محمد عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي
أستاذ الحديث المساعد بجامعة الأزهر

مكتبة الإيمان
للطباعة والنشر والتوزيع
٤ ش أحمد سوكارنو ـ العجوزة
ت: ٣٤٥٢٣٠٢



هذا الكتاب

* صدرت الطبعة الأولى لمعظمه استنسل عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠
* صدرت الطبعة الثانية من مطبعة الزقازيق عام١٩٨٤ بعنوان محاضرات فى التخريج وهى كالأولى مع تعديل فى المقدمة فقط
* صدر الجزء الثانى فى العام الجامعى ٨٦/٨٥ بعنوان محاضرات فى التخريج الجزء الثانى
* ثم أتممت الكتاب على صورته هذه وقدمته لدار الاعتصام فى شهر يوليو ١٩٨٦ فظهر فى المعرض الدولى للكتاب يناير ١٩٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه ، وبعظيم سلطانه

وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لاشريك له .

وأشهد أن سيدنا محمدا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعـــــد

فإن علم التخريج يعرفك مفاتيح كنوز السنة ، فإذا سمعت حديثا نسبه قائله إلى رسول الله ﷺ ، أو قرأت ذلك فى كتاب ، ولا تعرف ما إذا كانت نسبته إلى رسول الله ﷺ صحيحة أَوْ لَا فإن علم التخريج يعطيك فى مثل هذا الحديث عدة فوائد هى :

- يعرفك مكان هذا الحديث فى كتب السنة الأصلية .
- يعرفك هل هذا الحديث قاله الرسول ﷺ أَوْ لَا .
- يعرفك كلام العلماء فى هذا الحديث ، من توضيح معناه ، وهل هو ناسخ أو منسوخ أو ليس أحدهما ، وسبب وروده ، وهل هو عام على إطلاقه أو عام مخصوص ؟ ، وما إلى ذلك .

وكل فائدة من هذه الفوائد لها قيمتها وأهميتها ، من هنا أخذ علم التخريج وضعه ، وعلت مكانته .

إن علم التخريج يعرفك عدة طرق توصلك إلى الحديث الذى تريده ،وكلما تعمقت فى فهم هذه الطرق كلما كان بحثك يسيرا دقيقاً . ومن مزايا هذه الطرق أنها مستقلة عن بعضها ، فإذا عرفت طريقة منها أمكنك الانتفاع بها ، ولا يتوقف الأمر على معرفة بقية الطرق .

إن كتب السنة متعددة ، ومناهج مؤلفيها متنوعة ، فالوقوف على حديث فيها يحتاج إلى منهج علمى ييسر الوصول إليه ، وهذا المنهج العلمى هو ماتضمنه علم التخريج .

ولقد كان علم التخريج يؤخذ من الشيوخ بالسماع ، ولم تكن فيه مؤلفات ، وأثناء دراستى هذا العلم كنت أتوق لقراءة كتاب فيه ، لكننى لم أجد فى ذلك كتابا — رغم بحثى وتمحيصى — وأثناء دراستى فى التخصص « الماجستير » سألت أحد مشايخى عن مؤلَّف فى التخريج فأخبرنى أن هذا العلم يصعب التأليف فيه ، وتعجبت فإنى أومـن أن كل مايقال يمكن أن يكتب ، وكتبت بعض موضوعات هذا العلم فأعجب بها مشايخى ، وأثنوا عليها ، مما دفعنى إلى السير فى هذا المؤلف .

إن حاجة الناس إلى السنة ماسة ، وحرصهم عليها شديد ، إنها بيان القرآن الكريم ، وهى مع القرآن الكريم مصدر الإسلام ، والتمسك بهما سبيل الاستقامة ، والبعد عن الضلال . بيد أن بحار السنة واسعة،من يخوضها يحتاج إلى دليل ، فوضعت كتابى هذا ، ليكون دليلا لكل محب للسنة ، لكل قارىء مسلم ، لكل واعظ وداعية ، لكل فقيه ومفسر ومحدث ، لكل من يريد الاغتراف من بحار السنة ، ويستفيد بكنوزها . ولم أجعله محبوسا إلى وقت الطباعة ، وإنما أطْلعت عليه العديد مَن الإخوة ، فكلما كتبت بعض المباحث أطلعت عليها الإخوة من المتخصصين فى الحديث ، ومن طلاب الحديث ، وأهل الحرص على القراءة فى السنة ، فما كان من تعديل سلمته لأحدهم عدّلته ، وما كان من توضيح وضحته . ومن الإخوة الذين أهدوا لى طيب النصح الأخ الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم أستاذ الحديث المساعد ، فلقد أبدى نصائح طيبة ، جزاه الله وجزى كل الإخوة خير الجزاء .

ولقد صدَّرت البحث بمقدمات ، عرفت فيها التخريج ، وبينت الغرض منه ، ثم تحدثت عن فوائد التخريج ، وأطلت الكلام فى هذا هادفا من ذلك أن أبين للقارىء الفوائد التى يجب عليه أن يحرص عليها إذا خرّج حديثاً ، فهذا — حسب خبرتى — مهم جدا . وهذه النقطة — فوائد التخريج —

والتى تليها ألصق بعلم التخريج منهما بمقدمات هذا العلم ، لكن ظروف التقسيم دعت إلى ذلك . ثم ختمت هذه المقدمات بعدة حقائق أساسية فى علم التخريج ، وعرض إجمالى لطرق التخريج .

ثم جاء الحديث عن طرق التخريج فأفردت كل طريقة بالحديث عنها ، ورتبت الطرق حسب السهولة وعظم النفع ، فكلما كانت الطريقة سهلة ونفعها كثيرا قدمتها ، وعند الكلام على كتب كل طريقة راعيت قيمة الانتفاع بالكتاب ، فإذا كان النفع به كثيرا تكلمت عنه بالتفصيل ، وإذا كان النفع به محدودا تكلمت عليه بإيجاز ، ذلك أننى كنت حريصا على أن أسلك مسلكا وسطا ، ليس بالطويل الممل ، ولا بالقصير المخل .

وبالجملة فهذه خبرة أعوام ، ودراسة سنين ، أقدمها لكل أخ مسلم من باب النصح لسنة رسول الله ﷺ ، والنصح لدين الله تبارك وتعالى . وإنى أسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزق عملى القبول ، وأن ينفع به ، وأن يجعله فى ميزان حسناتى .

« وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب »

عبد المهـــــدى

* * *

مقدمـــــات

- تعريف التخريج
- الغرض من التخريج
- فوائد التخريج
- نماذج تتضح بها فوائد التخريج
- حقائق أساسية فى التخريج
- إجمال طرق التخريج

تعريف التخريج :

لغة : مادة (خ ر ج) تدور فى معناها على الظهور والبروز[١] . يقال : خَرَجت خوارج فلان : إذا ظهرت نجابته ، وتوجه لإبرام الأمور وإحكامها[٢] . وخرجت السماء خروجا : إذا أصحت بعد إغامتها[٣] .

وقد يكون المُخْرَج غير ظاهر فى المخرج منه ، ويحتاج إخراجه إلى مجهود . ومنه الاستخراج بمعنى الاستنباط[٤] .

ويقولون : خرّجه فى العلم ، وهو خِرِّيجه ، بمعنى : دَرّبَهُ وعلمه[٥] .

اصطلاحـــاً :

أما عند المحدثين فيقولون :

« هذا الحديث أخرجه فلان » أى ذكره فى كتابه بإسناده . وعليه فالتخريج عندهم :

ذكر المؤلِّف الحديث بإسناده فى كتابه .

ويقولون « هذا حديث خَرَّجه فلان » بمعنى « أخرجه » فخرّج وأخرج وكذا التخريج والإخراج بمعنى واحد ، وهو : ذكر المؤلف الحديث بإسناده فى كتابه . قال القاسمى : كثيرا مايقولون بعد سوق الحديث « خرّجه فلان ، أو أخرجه » بمعنى ذكره . فالمخرِّج (بالتشديد أو التخفيف) اسم فاعل هو : ذاكر الرواية كالبخارى[٦] .

---

(١) المعجم الوسيط ١ / ٢٢٣ .
(٢) لسان العرب ٢ / ٢٥٠ .
(٣) لسان العرب ٢ / ٢٥١ .
(٤) لسان العرب ٢ / ٢٤٩ .
(٥) لسان ٢ / ٢٥٠ والمعجم الوسيط ١ / ٢٢٣ .
(٦) قواعد التحديث ص ٢١٩ .

ويقولون « هذا الكتاب خرّجه فلان واستخرجه » بمعنى ذكر أحاديثه بأسانيد لنفسه ، يلتقى مع مؤلف الأصل فى شيخه أو من **فوقه** . — وهذا المؤلف الثانى يسمى مستخرجاً . ومثاله مستخرج أبى عوانة على صحيح مسلم ، فإن مسلما أخرج أحاديث كتابه بأسانيده ، ثم جاء أبو عوانة فأخرج هذه الأحاديث بأسانيد لنفسه ، يلتقى فيها مع الإمام مسلم فى شيخه أو من فوقه إلى الصحابى — وعليه فالتخريج والاستخراج بمعنى هو : **إيراد المؤلف أحاديث كتاب ما بأسانيد لنفسه ، يلتقى مع مؤلف الأصل فى شيخه أومن فوقه** .

ويقولون « خَرَّج أحاديث كتاب كذا » بمعنى عزاها إلى من أخرجها من الأئمة فى كتبهم ، مع بيان الحكم عليها . وعليه فالتخريج : **عزو الأحاديث إلى من أخرجها من أئمة الحديث فى كتابه مع الحكم عليها** .

وهذا ماعَرّف به المناوى التخريج ، وعبارته : عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد (١) . وعبارته بعد ذلك تفيد اعتبار الحكم على الحديث إذ يقول : فإن الصدر الأول من أتباع المجتهدين لم يعتنوا بضبط التخريج وتمييز الصحيح من غيره (٢) .

ويبدو لى — والله أعلم — أن التخريج تطور على النحو الذى رتبت عليه تعريفاته (٣) فكان :

أولاً : ذكر الأحاديث بأسانيدها ، وربما ناقش المؤلف أحوال الإسناد ، وربما المتن ، يتضح هذا جليا لمن راجع سنن الترمذى ، وكذا سنن أبى داود ، وغيرهما .

ثانياً : ذكر أسانيد أخرى لأحاديث كتاب ذكرت أسانيده من باب التقوية فى الإسناد ، والزيادة فى المتن (٤) .

---

(١) فيض القدير ١ / ٢٠ .

(٢) فيض القدير ١ / ٢١ .

(٣) ولقد كنت فكرت فى إضافة بحث هنا فى تاريخ علم التخريج ، لكنى وجدته ألصق بتاريخ السنة ، والمقام هنا لطرق التخريج فتركته لهناك . أسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق من منّه وفضله .

(٤) راجع فوائد المستخرجات فى تدريب الراوى ١ / ١١٤ — ١١٦ .

ثالثاً : بعد أن دونت السنة واستقرت فى بطون الكتب أصبح التخريج عزو الأحاديث إلى الكتب الموجودة فيها مع بيان الحكم عليها .

فألفت كتب فى تخريج أحاديث مؤلفات فى **الفقه** ك « نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية للزيلعى» و « التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير لابن حجر » .

وكتب فى تخريج أحاديث مؤلفات فى التفسير ك « الفتح السماوى بتخريج أحاديث البيضاوى للمناوى » و « الكاف الشاف فى تحرير أحاديث الكشاف لابن حجر » .

وكتب فى تخريج أحاديث مؤلفات فى اللغة ك « فلق الإصباح فى تخريج أحاديث الصحاح للسيوطى » .

وكتب فى تخريج أحاديث مؤلفات فى التصوف ك « المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج مافى الإحياء من الأخبار للحافظ العراق » .

الغرض من التخريج :

والغرض من التخريج : معرفة مصدر الحديث ، وحاله من حيث القبول والرد .

فوائد التخريج :

فوائد التخريج كثيرة وكيف لا وبه يمكن الوصول إلى كنوز السنة ، وبدونه يحرم المرء من ذلك ؟ .

وسأذكر هنا ــ بمشيئة الله تعالى ــ أشهرها . وهى :

١ ــ معرفة مصدر أو مصادر الحديث ؛ فبالتخريج يستطيع الباحث أن يعرف مَنْ أخرج الحديث من الأئمة ، ومكان هذا الحديث فى كتب السنة الأصلية .

٢ ــ جمع أكبر عدد من أسانيد الحديث ، فبالتخريج يتوصل الباحث إلى موضع أو مواضع الحديث من الكتاب الواحد أو الكتب المتعددة ، فيعرف

مثلا أماكن وروده فى صحيح البخارى ، وقد تكون متعددة ، ويعرف أيضا أماكن وروده عند غير البخارى ، وفى كل موضع يعرف الإسناد فيكون قد حصل على أسانيد متعددة للحديث .

٣ — معرفة حال الاسناد بتتبع الطرق ، فبالوصول إلى طرق الحديث يمكن مقابلتها ببعضها فيظهر مافيها من انقطاع أو إعضال ... إلخ .

٤ — معرفة حال الحديث بناء على كثير من الطرق ، فقد نقف على الحديث من طريق ما ضعيفا ، وبالتخريج نجد له طرقا أخرى صحيحة . وقد نقف له على إسناد منقطع فيأتى — بالتخريج — مايزيل هذا الانقطاع .

٥ — إرتقاء الحديث بكثرة طرقه : فقد يكون معنا حديث ضعيف ، وبالتخريج نجد له متابعات وشواهد تقويه ، فنحكم له بالحسن بدل الضعف .

٦ — معرفة حكم أو أحكام الأئمة على الحديث ، وأقوالهم فيه ، من حيث الصحة وغيرها .

٧ — تمييز المهمل من رواة الاسناد : فإذا كان فى أحد الأسانيد راو مهمل ، مثل « عن محمد » أو « حدثنا خالد » فبتخريج الحديث والوقوف على عدد من طرقه ، قد يتميز هذا المهمل ، وذلك بأن يذكر فى بعضها مميزا .

٨ — تعيين المبهم فى الحديث ، فقد يكون معنا راو مبهم أو رجل فى المتن مبهم مثل « عن رجل » أو « عن فلان » أو « جاء رجل إلى النبى ﷺ » فبتخريج الحديث نقف على عدد من طرقه ، وقد يكون فى بعضها تعيين هذا المبهم .

٩ — **زوال عنعنة المدلس** : وذلك بأن يكون عندنا حديث بإسناد فيه مدلس يروى عن شيخه بالعنعنة ، — مما يجعل الإسناد منقطعا — وبالتخريج يمكن أن نقف على طريق آخر ، يروى فيه هذا المدلس عن شيخه بما يفيد الاتصال ، ك « سمعت » و « حدثنا » و « أخبرنا » . مما يزيل سمة الانقطاع عن الإسناد .

١٠ — **زوال مانخشاه من الرواية عمن اختلط** : فإذا كان معنا حديث فى

إسناده من اختلط ، ولا ندرى هل الراوى عنه فى إسنادنا هذا روى عنه قبل الاختلاط أو بعده ، فبالتخريج قد يتضح ذلك كأن يصرح فى بعض الطرق بأن هذا الراوى روى عنه قبل الاختلاط ، أو أن يرويه عنه راو لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط ، مما يؤيد الحديث الذى معنا ، ويفيد أنه ليس مما اختلط فيه .

١١ ــ **تحديد من لم يحدد من الرواة** : فقد يُذكر الراوى فى إسناد معنا بكنيته أو لقبه أو نسبته ، ويشاركه فى هذه ــ الكنية أو اللقب أو النسبة ــ كثيرون مما يجعل تحديده متعذراً ، فبالتخريج قد نعرف اسمه ، بأن يذكر فى إسناد أو أكثر باسمه صريحا .

١٢ ــ **معرفة زيادة الروايات** : فقد تكون الرواية التى معنا غير مشتملة على مايفيد الحكم صراحة ، وبالتخريج نقف على بقية الروايات ، وفى زياداتها مايفيد فى الحكم أو يفيد الحكم صراحة ، أو به يتضح المعنى .

١٣ ــ **بيان معنى الغريب** : فقد يكون فى حديث لفظة غريبة ، وبتخريجه من الروايات الأخرى تتضح هذه ، بأن يأتى مكانها لفظة ليست غريبة ، أو يشتمل الحديث على بيانها .

١٤ ــ **زوال الحكم بالشذوذ** : فقد يحكم على حديث أو لفظة بالشذوذ ، وبالتخريج ــ الذى يوقفنا على كثير من الروايات ــ يتضح لنا ورود هذا من غير هذا الطريق ، الذى يظن تفرد راو به ، مما يدفع القول بالشذوذ .

١٥ ــ **بيان المدرج** : فقد يدرج الراوى كلاما فى المتن ، وبالتخريج يمكن مقارنة الروايات ، بما يبين الادراج .

١٦ ــ **بيان النقص** : فقد ينسى الراوى جزءاً من الحديث ، أو يختصره ، وبالتخريج يمكننا الوقوف على مانسيه ، أو اختصره .

١٧ ــ **كشف أوهام وأخطاء الرواة** : فقد يخطىء الراوى أو يهم ، وبالتخريج ــ الذى يوقفنا على عدد من الروايات ــ يتضح هذا .

١٨ ــ **معرفة الرواية باللفظ** : فقد يروى راو الحديث بالمعنى ،

وبالتخريج نقف على رواية من رواه باللفظ .

١٩ ـــ بيان أزمنة وأمكنة الأحداث : فبجمع روايات الحديث قد يمكننا معرفة زمانه ومكانه إذ قد يذكر فى بعضها ذلك .

٢٠ ـــ بيان أعلام الحديث : فقد يَرِدُ الحديث بسبب شخص أو أشخاص ، وبالتخريج يمكننا جمع روايات هذا الحديث ، والتى قد يتضح منها الشخص ـــ أو الأشخاص ـــ الذين ورد الحديث بسببهم .

٢١ ـــ معرفة أخطاء النساخ : فقد يخطىء الناسخ فى الإسناد ، أو فى المتن ، وبالتخريج يمكننا الوقوف على الروايات ، وبها يتضح هذا الخطأ . وهذه الفائدة عظم شأنها فى هذه الأيام لكثرة أخطاء النشر .

وبالجملة : فبالتخريج يمكن :

أ ـــ جمع الطرق التى جاء الحديث منها .

ب ـــ جمع ألفاظ متن الحديث .

وفى هذين من الفوائد الكثير والكثير . ولعله بعد ذكر هذا العدد من الفوائد يكون قد اتضح لك قدر التخريج وظهرت عظمة منزلته ، وكبير فائدته ، مما يجعلك تحرص عليه فهو مفتاح كنوز السنة بلا ريب ، ودليل بحارها بلا شك . نسأل الله الكريم من فضله أن يفتح لنا كنوز الكتاب والسنة ، وأن يهدينا فى بحارهما .

وبمشيئة الله تعالى سأسوق لك نموذجين أوضح بهما فوائد التخريج عمليا .

* * *

نماذج تتضح بها فوائد التخريج

النمـوذج الأول :

روى عن المغيرة بن شعبة قال : « وضأت النبى ﷺ فى غزوة تبوك فمسح أعلى الخفين وأسفلهما » .

هذا الحديث إذا استعملتُ معه طرق التخريج فسيتضح لى أنه أخرجه الترمذى وأبو داود وابن ماجه وغيرهم .

وسأخرجه من هذه الكتب الثلاثة ثم أبين الفوائد التى حصلتُ عليها بالتخريج .

قال الترمذى — رحمه الله تعالى — :

حدثنا أبو الوليد الدمشقى ، حدثنا الوليد بن مسلم ، أخبرنى ثور بن يزيد ، عن رجاء بن حيوة ، عن كاتب المغيرة ، عن المغيرة بن شعبة « أن النبى ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله »(١) .

وقال أبو داود — رحمه الله تعالى — :

حدثنا موسى بن مروان ومحمود بن خالد الدمشقى المعنى ، قالا حدثنا الوليد — قال محمود — قال أخبرنا ثور بن يزيد ، عن رجاء بن حيوة ، عن كاتب المغيرة بن شعبة ، عن المغيرة بن شعبة قال : « وضأت النبى ﷺ فى غزوة تبوك فمسح على الخفين وأسفلهما »(٢) .

وقال ابن ماجه — رحمه الله تعالى — :

حدثنا هِشَام بن عَمّار ، ثنا الوليد بن مسلم ، ثنا ثور بن يزيد ، عن رجاء ابن حيوة . عن وَرّاد — كاتب المغيرة بن شعبة — عن المغيرة بن شعبة « أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله »(٣) .

من هذا المثال تتضح لنا عدة فوائد للتخريج هى :

١ — بالتخريج أمكننى أن أعرف عددا ممن أخرج هذا الحديث من الأئمة ، فعرفت أنه أخرجه الترمذى وأبو داود وابن ماجه .

٢ — شيخا أبى داود رويا الحديث عن « الوليد » هكذا مهملا ، لكنه

(١) أخرجه الترمذى فى الطهارة باب ماجاء فى المسح على الخفين أعلاه وأسفله جـ ١ ص ٣٢١ ، ٣٢٢ حديث رقم ٩٧ . تحفة الأحوذى .

(٢) أخرجه أبو داود فى الطهارة باب كيف المسح جـ ١ ص ٢٨٠ — ٢٨٢ .

(٣) أخرجه ابن ماجه فى الطهارة باب فى مسح أعلى الخف وأسفله جـ ١ ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

فى رواية الترمذى وابن ماجه جاء مميزا بأنه « الوليد بن مسلم » .

٣ ـــ « كاتب المغيرة » جاء مبهما فى روايتى الترمذى وأبى داود هكذا « كاتب المغيرة » بينما جاء معينا فى رواية ابن ماجه ، وأنه « ورّاد » .

ولقد حكم ابن حزم على كاتب المغيرة هذا بأنه مجهول ، والسر فى هذا أنه لم يتذكر رواية ابن ماجه هذه التى صرحت باسمه . و« ورّاد » هذا أخرج له الجماعة ، وذكره ابن حبان فى الثقات .

٤ ـــ بعد أن روى الترمذى هذا الحديث قال : وهذا حديث معلول لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم . وسألت أبازرعة ومحمد بن اسماعيل[١] عن هذا الحديث فقالا : ليس بصحيح ، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور ، عن رجاء بن حيوة قال : حُدِّثت عن كاتب المغيرة ـــ مرسل ـــ عن النبىّ ﷺ . ولم يُذْكر فيه المغيرة .

٥ ـــ بعد أن روى أبو داود هذا الحديث قال : وبلغنى أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء .

٦ ـــ بينت رواية أبى داود تاريخ الحكم ، وأنه كان فى غزوة تبوك .

٧ ـــ وقع فى نسخة سنن أبى داود التى بين يدىّ[٢] « فمسح على الخفين وأسفلهما » ـــ كما سقته فى رواية أبى داود قبل ذلك ـــ وبمراجعة سنن الترمذى وسنن ابن ماجه اتضح لى هذا الخطأ المطبعى ، وأن الصواب « فمسح أعلى الخفين وأسفلهما » .

٨ ـــ ولو قارنت مافى هذه الكتب الثلاثة ـــ سنن الترمذى وسنن أبى داود وسنن ابن ماجه ـــ بما فى سنن البيهقى[٣] ، وراجعت كتاب « التلخيص الحبير لابن حجر » لتَبَيَّنَتْ لك فوائد أكثر . لكنى أكتفى بهذا ففيه بيان لعظيم فوائد التخريج .

---

(١) يقصد به الإمام البخارى صاحب الصحيح .

(٢) هى التى عليها شرح « عون المعبود » نشر السلفية بالمدينة المنورة ، والخطأ فى المتن والشرح .

(٣) جـ ١ ص ٢٩٠ ، ٢٩١ . وقد جمع البيهقى فى سننه عدة طرق للحديث ، وعارض الطرق بعضها .

فانظر حال الباحث قبل التخريج ، وكيف أنه كان لايعرف عن هذا الحديث شيئا ، كان لايعرف من أخرجه ، ولا ماذا قال العلماء فيه ، وبالتخريج توصل إلى مايريد ، وتبينت له أمور كثيرة .

النموذج الثـــانى :

حديث « إذا خطب أحدكم المرأة ، فإن استطاع أن ينظر إلى مايدعوه إلى نكاحها فليفعل » بدراسة علم التخريج يمكن التوصل إلى أن هذا الحديث أخرجه أبو داود والحاكم وأحمد وعبد الرزاق وغيرهم .

وصورة هذا الحديث عندهم أسوقها ليتبين لنا مافى التخريج من فوائد :

قال أبو داود — رحمه الله تعالى — :

حدثنا مُسَدَّد ، أخبرنا عبد الواحد بن زياد ، أخبرنا محمد بن اسحاق ، عن داود بن حُصَين ، عن واقد بن عبد الرحمن — يعنى ابن سعد بن معاذ — عن جابر بن عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى مايدعوه إلى نكاحها فليفعل »(١) .

وقال الحاكم — رحمه الله تعالى — :

أخبرنى أبو بكر محمد بن عبدالله بن قريش ، ثنا الحسن بن سفيان ، ثنا محمد بن أبى بكر المقدمى ، أخبرنى عمر بن على بن مقدم ، ثنا محمد بن اسحاق ، عن داود بن الحصين ، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ ، عن جابر — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر إلى بعض مايدعوه إلى نكاحها فليفعل »(٢) .

وقال أحمد بن حنبل — رحمه الله تعالى — :

حدثنا يونس بن محمد ، ثنا عبد الواحد بن زياد ، ثنا محمد بن اسحاق ، عن داود بن الحصين ، عن واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ ، عن جابر

---

(١) أخرجه أبو داود فى النكاح باب فى الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها جـ ٦ ص ٩٦ عون المعبود .

(٢) أخرجه الحاكم فى المستدرك فى النكاح باب إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر إلى بعض مايدعوه إلى نكاحها فليفعل ٢ / ١٦٥ .

قال : قال رسول الله ﷺ : إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها مايدعوه إلى نكاحها فليفعل(١) .

وقال أحمد أيضاً :

حدثنا يعقوب ، ثنا أبى ، عن ابن اسحاق ، حدثنى داود بن الحصين — مولى عمرو بن عثمان — عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ ، عن جابر بن عبدالله الأنصارى قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا خطب أحدكم المرأة فقدر أن يرى منها بعض مايدعوه إليها فليفعل »(٢) .

وقال عبد الرزاق — رحمه الله تعالى — :

عن يحيى بن العلاء ، عن داود بن الحصين ، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ ، عن جابر بن عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ : « لاجناح على أحدكم إذا أراد أن يخطب المرأة أن يغترَّها فينظر إليها ، فإن رضى نكح ، وإن سخط ترك »(٣) .

وبجمع هذه الروايات تتضح لنا الفوائد الآتية :

١ — بالتخريج أمكننا الوصول إلى أماكن ورود الحديث فى كتب السنة ، فعرفنا أنه فى سنن أبى داود وفى مستدرك الحاكم ، وفى مسند أحمد فى موضعين ، وفى مصنف عبد الرزاق . وعرفنا مكانه فى كل كتاب من هذه الكتب .

٢ — وجدنا أن ابن اسحاق يروى عن شيخه داود بن حصين — أو الحصين — بالعنعنة ، وابن اسحاق مدلس — ورواية المدلس بالعنعنة تجعل الإسناد محكوما عليه بالانقطاع حتى يتبين سماع المدلس من شيخه هذا الحديث بعينه من جهة أخرى(٤) — جاء هذا فى إسناد أبى داود والحاكم والإسناد الأول

(١) أخرجه أحمد فى مسنده جـ ٣ ص ٣٣٤ .

(٢) أخرجه أحمد فى مسنده جـ ٣ ص ٣٦٠ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه ، فى النكاح باب ابراز الجوارى والنظر عند النكاح جـ ٦ ص ١٥٧ حديث رقم ١٠٣٣٧ .

(٤) راجع تدريب الراوى ١ / ٢١٤ ، ٢١٥ وقواعد التحديث ص ١٢٣ .

من إسنادى أحمد ، ثم ظهرت لنا فائدة جمع الطرق ،وهى أنه فى الإسناد الثانى عند أحمد قد روى ابن اسحاق هذا الحديث عن شيخه بما هو نص فى الاتصال فقال : « حدثنى داود » فزال الانقطاع الذى كان فى الأسانيد الأخرى .

٣ ــ وجدنا فى إسناد أبى داود وإسناد أحمد الأول أن الراوى عن جابر ابن عبدالله ــ الصحابى ــ هو « واقد بن عبدالرحمن بن سعد بن معاذ » وهذا الراوى كان سببا فى أن أعل ابن القطان الحديث وقال : المعروف واقد ابن عمرو ــ فوجدنا أن رواية الحاكم ــ والتى أخرجها من الوجه الذى أخرج منه أبو داود ــ فيها « واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ » وكذلك رواية أحمد الثانية ، وكذلك رواية عبد الرزاق فهم جميعا أخرجوه عن داود عن واقد بن عمرو عن جابر ، فزال سبب العلة التى أعل ابن القطان بها الحديث ، والتى أشار إليها المزى فى تحفة الأشراف(١) بعد أن ذكر الحديث بقوله : كذا قال ــ أى أبو داود قال واقد بن عبد الرحمن ــ والمعروف واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ .

٤ ــ فى رواية أحمد الثانية زيادة فى بيان داود بن حصين ، إذ بينت هذه الرواية أنه مولى عمرو بن عثمان .

٥ ــ فى رواية عبد الرزاق أن النظر يكون دون علم المرأة ، وأنه يتغافلها وينظر ، حتى إذا لم تعجبه ترك دون كسر خاطرها .

٦ ــ بعض الروايات فيها تعميم « ينظر إلى مايدعوه » أو نحوه ، وبعضها فيه تخصيص « ينظر إلى بعض مايدعوه » والعام محمول على الخاص .

٧ ــ نلاحظ من جمع هذه الروايات أن الأسانيد من الصحابى إلى داود ابن الحصين متحدة ثم تعددت بعد ذلك فرواه عن داود ابن اسحاق ويحيى بن العلاء .

ورواه عن ابن اسحاق عدد .

وتعدد الأوجه هذا مما يفيد الإسناد قوة .

(١) جـ ٢ ص ٣٨٥ حديث رقم ٣١٢٤ .

ومَنْ تتبع طرق الحديث أكثر ظهر له من الفوائد أكثر(١) .

وهكذا يتضح لك أن التخريج يمكننا من الوقوف على كثير من الفوائد فى الإسناد ، وكثير من الفوائد فى المتن ، وكلما جمعت من الطرق أكثر كان أفضل ،وكلما صبرت فى البحث ظهرت لك الكنوز ..

* * *

حقائق أساسية فى التخريج

تخريج متن حديث معناه : بيان أماكن وروده فى كتب السنة ، فتقول : أخرجه فلان — البخارى مثلا — فى كتاب كذا — كتاب الصلاة مثلا — فى باب كذا ، وتذكر عنوان الباب ، وتذكر كذلك رقم الجزء — إن وجد — ورقم الصفحة ، ورقم الحديث — إن وجد — كما أنك تذكر الطبعة إذا كنت تخرج حديثا مفردا طلب منك ، أما إذا كنت تخرج فى بحث أو كتاب فإنك تذكر الطبعة فى نهاية البحث . وهذا إذا اعتمدت على طبعة واحدة ، أما إذا اعتمدت على أكثر من طبعة فلابد أن تميز كأن تذكر اسم طبعة ، ولا تذكر الأخرى فتعنى بها طبعة معينة ، أو تعطى رمزا لكل طبعة ، خاصة إذا كثروا .

يجب أن تحرص عند تخريج أى حديث على بيان أكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذا الحديث ، فتذكر ماقيل عنه من صحة أو حسن أو ضعف ، وما فى إسناده من اتصال أو انقطاع أو إعضال أو غير ذلك ، وبيان الجمع بينه وبين الأحاديث التى ظاهرها التعارض معه .

إذا طلب منك تخريج متن حديث دون تحديد الصحابى الذى رواه فأنت مطالب بتخريجه عن كل الصحابة الذين رووه ، فتقول : هذا الحديث رواه الأئمة عن فلان وفلان من الصحابة — عن أنس وجابر مثلا — أما حديث الصحابى فلان (أنس مثلا) فأخرجه فلان وتذكر عنوان الكتاب وعنوان الباب ورقم الجزء ورقم الصفحة ورقم الحديث ، وتذكر كل من أخرجه ، ثم

(١) راجع التلخيص الحبير ٣ / ١٦٨ رقم ٨ . وراجع تهذيب التهذيب ١١ / ١٠٦ ، ١٠٧ ترجمة رقم ١٨٣ وترجمة رقم ١٨٤ .

تقول أما حديث الصحابى فلان (جابر مثلا) فأخرجه فلان وتذكر عنوان الكتاب وعنوان الباب .. إلخ ماتقدم .

أما إذا طلب منك تخريج متن حديث مع ذكر الصحابى ، فأنت مطالب بتخريج هذا المتن عن هذا الصحابى بالذات ، فإذا وجدته عن غير هذا الصحابى فليس حديثك،وإنما هو شاهد له ، فاجتهد فى تخريجه عن الصحابى الذى رواه ، وقل أخرجه فلان واذكر عنوان الكتاب وعنوان الباب ،ورقم الجزء ورقم الصفحة ورقم الحديث ، ثم بعد أن تذكر كل من أخرجه من الأئمة قل وله شاهد عن فلان وفلان من الصحابة ، ومن باب التتمة تخرج هذه الشواهد ، خاصة إذا تيسر لك ذلك .

العمدة فى التخريج عند المحدثين أصل الحديث ، ولا يهم عندهم اختلاف الألفاظ ، فما دام الصحابى متحدا ومعنى المتن متحدا كله أو بعضه فهو حديثك ، فإذا وجدت المتن فيه بعض اختلاف فى الألفاظ فلا يضر ، وإذا وجدت المتن متحدا فى جزء وهناك زيادة عندك أو فى الكتاب الذى تخرج منه فلا يضر أيضا ، وهذا مما يخفى على كثير من الطلاب ، ولهذا أسوق لهم كلام الزيلعى إذا يقول :

وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث فينظر من خرجه ، ولا يضره تغير بعض ألفاظه ، ولا الزيادة فيه أو النقص[1] .. إلخ ..

وأنبههم أيضا إلى كلام السخاوى إذ يقول :

ثم إن أصحاب المستخرجات غير متفردين بصنيعهم ، بل أكثر المخرجين للمشيخات والمعاجم ، وكذا للأبواب يوردون الحديث بأسانيدهم . ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالبا بعزوه إلى البخارى أومسلم أو إليهما معا ، مع اختلاف الألفاظ وغيرها يريدون أصله[2] ..إلخ .

وأيضا إلى كلام الحافظ العراق إذا يقول ــ فى مقدمة كتابه « المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج مافى الإحياء من الأخبار » ــ : وحيث عزوت

(١) نصب الراية جـ ١ ص ٢٠٠ وجـ ٣ ص ٥٤ الحديث الحادى والثلاثون .
(٢) فتح المغيث جـ ١ ص ٤١ .

الحديث لمن خرجه من الأئمة فلا أريد بذلك اللفظ بعينه ، بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه ، أو باختلاف على قاعدة المستخرجات(١) أهـ .

وإلى كلام العراق أيضا إذ يقول — فى مقدمة كتابه « تقريب الأسانيد » — : وحيث عزوت الحديث لمن خرجه فإنما أريد أصل الحديث لا ذلك اللفظ ، على قاعدة المستخرجات(٢) .

• بقدر معرفتك بالكتب ومناهجها بقدر تقدمك فى علم التخريج ، فتعرّف على أمهات كتب السنة ، وتعرّف على موضوعها ومناهجها ، وتعرّف على محتوياتها وفهارسها ، واقرأ مقدماتها ففيها خير كثير ، وأنصحك أن تعمل مع المشايخ الذين يخرّجون ، فإن هذا يعرفك التخريج ، ويعرفك بأيسر الطرق للوصول إلى المراد .

• علم التخريج ضرورى لدارسى المواد الإسلامية ، إذ اعتماد هذه المواد على الحديث ، وعلم التخريج يفيد من أراد الكتابة فى موضوع ما ، فيعرفه بالكتب التى تزوده بأحاديث هذا الموضوع ، وهو فى نفس الوقت إذا كان معه أحاديث يمكّنه من معرفة مصادرها ، فهو ضرورى فى كل الأحوال .

ليس التخريج حكرا على تخريج متن الحديث ، وإنما يشمل فى أعم معانيه :

- تخريج متن الحديث من كتب السنة .
- تخريج رجال الإسناد بالترجمة لهم ، مع التركيز على حالهم من حيث العدالة أو غيرها .
- تخريج الألفاظ الغريبة فى الحديث من كتب غريب الحديث وكتب اللغة .
- تخريج الأحداث التاريخية من كتب التاريخ الثابتة .
- تخريج الأماكن والبقاع من الكتب المؤلفة فى ذلك .
- تخريج أسماء المؤلفات من الكتب المصنفة فى هذا المجال .

---

(١) المغنى عن حمل الأسفار — بهامش الاحياء — جـ ١ ص ٣ طبع العثمانية .
(٢) طرح التثريب شرح التقريب ١ / ١٩ .

فإذا وصل الباحث إلى تحقيق ذلك فهو بحق باحث ، يعتمد عليه فى البحث ويعول على عمله ، ومع ذلك فعليه المزيد من التحقيق والبحث والتفتيش .

إجمال طرق التخريج

إذا كان عندك حديث وأردت تخريجه (أى الوصول إليه فى كتاب أو أكثر من كتب السنة) فهناك عدة طرق يمكنك أن تسلكها ، وهذه الطرق منشؤها أن العلماء قديما وحديثا يحاولون تيسير التخريج ، فألفوا مؤلفات كل مؤلَّف له طريقة فى الوصول إلى الحديث بواسطته .

وجاءت أيامنا وقد وضعت المؤلفات الكثيرة فى التخريج ، وجئنا لنعرِّف القارىء بطرق التخريج فوجدنا أنه يمكن حصر طرق التخريج لتيسير الدراسة ، وبعد معرفتك بهذه وتعمقك فيها ستتضح لك بحار التخريج فتكون رحبة وتكون بعون الله سهلة .

وسر حصر هذه الطرق : أن العلماء جمعوا الأحاديث أو أجزاءها ورتبوها على نحو ما ، وذكروا من أخرجها وشيئا من المعلومات عنها ، ومن اختلافهم فى ترتيب الأحاديث كانت طرق التخريج .

فمنهم من رتب الأحاديث على حروف المعجم (حروف الهجاء : أ ، ب ، ت .. إلخ) .

ومنهم من رتب الأحاديث بحسب موضوعاتها فأحاديث الصلاة مع بعضها وأحاديث الزكاة مع بعضها وأحاديث التفسير مع بعضها ... إلخ .

ومنهم من رتب الأحاديث على حسب الراوى الأعلى (الصحابى إن كان الحديث متصلا أو التابعى إن كان الحديث مرسلا) وهؤلاء منهم من يذكر الحديث كاملا ، ومنهم من يذكر جزأه .

ومنهم من ألف فى نوع من أنواع الحديث كالقدسى والمتواتر والمرسل والموضوع .

ومنهم من جمع أجزاء الأحاديث بحسب الألفاظ التى فيها (طريقة المعاجم) .

ونظرت فى مناهج الأئمة فوجدت أن طرق التخريج تنحصر فيما يلى :

١ ــ التخريج بناء على مطلع الحديث .

٢ ــ التخريج بناء على لفظة من ألفاظ الحديث .

٣ ــ التخريج بناء على الراوى الأعلى للحديث .

٤ ــ التخريج بناء على موضوع الحديث .

٥ ــ التخريج بناء على نوع الحديث .

وهذا إجمال يوضحه التفصيل الآتى ، فبمشيئة الله تعالى سأحدثك عن هذه الطرق ، كل طريقة على حدتها .

* * *

الطريقة الأولى

التخريج بمطلع الحديث

- تقديـــم
- كتاب « الجامع الصغير »
- كتاب « الفتح الكبير »
- كتاب « جمع الجوامع »
- كتاب « الجامع الأزهر »
- كتاب « هداية البارى »
- كتب ذكرت بطريق الاجمال .

الطريقـــة الأولى

التخريج بمطلـع الحديــث

تعتمد هذه الطريقة على أول الحديث ، ذلك أن كتب أهلها رتبت الأحاديث على حروف الهجاء ، فالأحاديث التى أولها ألف ، ثم التى أولها باء ، ثم التى أولها تاء ، وهكذا رتبوا الأحاديث فى الحرف الأول فما بعده .

فإذا أردت التخريج بها فلابد أن تكون عارفا بأول حديثك ، ثم تنظر أول حرف فيه فتبحث عنه فى هذه الكتب ثم عن الحرف الثانى فما بعده ، فإذا أردت تخريج حديث « مَنْ غشنا فليس منا » فإنك تبحث عنه فى باب الميم ، والميم مع النون « مَنْ » ثم الغين والشين والنون « مَنْ غَشّنا » وهكذا تقف عليه .

مزية هذه الطريقة :

ولهذه الطريقة مزية سرعة الوصول إلى الحديث المطلوب ، فما أسرع الوصول إلى الحرف ثم الحديث .

عيبهـــا :

ولهذه الطريقة عيب ، هو أن أدنى تغيير فى مطلع الحديث يحيل دون الوصول إلى المراد ، فمثلا حديث « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه » يتعين هذا المطلع لتصل إليه ، فلو تذكرته بلفظ « لو أتاكم .. » ماأمكنك الوصول ، ولو تذكرته بلفظ « إذا جاءكم ... » بَعُدَ الوصول .

المؤلفات فيها :

والمؤلفات فى هذه الطريقة عديدة مابين كبير وصغير حتى ألف السيوطى كتابه « الجامع الكبير » وقِسْمَهُ الذى على هذه الطريقة يحوى أحاديث كثيرة ،

وألف المناوى كتابه « الجامع الأزهر » ويشتمل على أحاديث كثيرة أيضا .

وبمشيئة الله تعالى سأحدثك عن كتب هذه الطريقة ، لكنى سأحدثك عن بعضها تفصيلا وعن بعضها إجمالا ، أشير بالأول إلى الثانى ، والله أسأل التوفيق والسداد والهدى والرشاد .

* * *

... فائدة عامة ...

عند القراءة عن أى كتاب أحضره معك أثناء القراءة ، وكلما قرأت عنه شيئا راجعه بنفسك ، فإن هذا يجعل القراءة مفيدة .

كتـــــاب

« الجامع الصغير من حديث البشير النذير »

المـــؤلف :

ألفه الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر محمد الخضيري السيوطي الشافعي المسند المحقق المدقق ، صاحب المؤلفات النافعة ، التي زادت — كما يقول تلميذه الداوودي — عن خمسمائة مؤلف . وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتي ألف حديث ، قال : ولو وجدت أكثر لحفظت ،واشتغل بالإفتاء والتدريس والتأليف والقضاء ، ثم أعرض عن الدنيا وأهلها كأنه لايعرف أحدا منهم ، وشرع في تحرير مؤلفاته ، وأقام في روضة المقياس ، فلم يتحول منها إلى أن مات ، في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى ٩١١ هـ .

الكتـــاب :

ألف الإمام السيوطي كتابا سماه « جمع الجوامع » أو « الجامع الكبير » — وسيأتي الحديث عنه إن شاء الله تعالى — قسّمه إلى أحاديث قولية وأحاديث فعلية ، ثم انتقى من قسم الأحاديث القولية جملة أحاديث من أصحها وأخصرها وأشملها وزاد عليها بعض زيادات وسماها « الجامع الصغير » .

رتب أحاديثه على حسب حروف الهجاء ، في الحرف الأول وما بعده ، ليكون الكشف عن الحديث سهلا ميسراً ، فبدأ بالأحاديث التي أولها همزة ، ثم بالتي أولها باء ، ثم التي أولها تاء ، ثم التي أولها ثاء ... إلخ .

والأحاديث التي أولها همزة أو باء .. إلخ . مرتبة أيضا من حيث الحرف الثاني فما بعده . فمثلا الأحاديث التي أولها باء يذكر الباء مع الألف ، ثم الباء

مع الباء ، ثم الباء مع التاء[1] ، ثم الباء مع الثاء ، ثم الباء مع الجيم ، فمع الحاء ، فمع الخاء .. إلخ .

مثـــال :

ــ بادروا بصلاة المغرب ... الحديث .
ــ باكروا بالصدقة ... الحديث .
ــ بحسب أصحابى القتل ... الحديث .
ــ بحســــب ...
ــ بخ بخ لخمس ما أثقلهن فى الميزان ... الحديث .
ــ بخل الناس بالسلام ... الحديث .

فتلاحظ أنه أخذ الباء مع الألف فالدال ، والباء مع الألف فالكاف ، ثم الباء مع الحاء ، ثم الباء مع الخاء ، وهكذا إلى آخر حرف الباء .

وفى نهاية الحرف أى آخر الأحاديث التى أولها باء مثلا يعقد عنوانا هكذا « فصل فى المحلى بأل من هذا الحرف » يذكر فيه الأحاديث التى أولها باء مسبوقة بـ « أل » .

ــ البادىء بالسلام .. الحديث .
ــ البحر ... الحديث .
ــ البخيــل ... الحديث .

وهكذا فى كل الحروف ، يذكر فى نهاية كل حرف الأحاديث المبدوءة بأل .

وأحب أن أسجل لك هنا أربع نقاط :

الأولى : أنه فى حرف النون بعد أن انتهى من الأحاديث المبدوءة بحرف النون ثم الأحاديث المحلاة بأل وهى مبدوءة بالنون ، عقد عنوان « المناهى » ذكر فيه الأحاديث التى أولها « نهى » . فلربما إذا وجدت فى نهاية النون ستة

---

(١) كل ذلك إن وُجدت أحاديث فيها هذا الترتيب الحرفى ، وإلا فهناك بعض صور ليس فيها أحاديث فهو لايذكر فيها شيئا ، مثل الباء مع الباء ، والباء مع التاء .

أحاديث أولها « نهيتكم » و « نهيت » و « نهينا » تظن أن هذه هى كل أحاديث المناهى ، وليس الأمر كذلك ، وإنما عليك أن تترك الأحاديث المحلاة بأل من حرف النون فتجد عنوان « المناهى » فيه من حديث رقم ٩٣٢٨ حتى حديث ٩٥٧٦ أى قرابة مائتين وخمسين حديثاً .

الثانيـــة : أنه بعد حرف الواو ذكر حرف (لا) فلربما يكون حديثك أوله « لا » فتبحث عنه فى حرف اللام فلن تجده ، وإنما عليك أن تراعى ذلك فتبحث عنه فى حرف (لا) .

مثال ذلك :

ــ لا آكل وأنا متكىء .. الحديث .

ــ لا أجر ... الحديث .

ــ لا إخصاء ... الحديث .

وهكذا كل الأحاديث التى أولها (لا) سواء كانت نافية أو ناهية .

الثالثـــة : لم يضع حديث « إنما الأعمال بالنيات .. الحديث » فى مكانه من حرف الهمزة ، وإنما جعله أول الكتاب ، ابتدأ به تبركا على عادة كثير من المؤلفين ، منهم الإمام البخارى رحمه الله تعالى .

الرابعـــة : الأحاديث التى أولها « كان » جعلها قسمين ، قسم فى شمائله ﷺ وقسم فى غير شمائله ، أما ماكان فى غير شمائله فجعله فى مكانه (الكاف مع الألف) أما ماكان فى شمائله ﷺ ، فإنه أفرد له عنوانا خاصا (باب كان وهى الشمائل الشريفة) جعله بعد انتهاء حرف الكاف تماما ، ويعنى بأحاديث الشمائل الأحاديث المتعلقة بأوصافه ﷺ الخِلْقية والخُلُقية ، والأحاديث التى تبين ماكان نهجا داوم عليه ﷺ ، وخير توضيح لذلك أن تراجع الكتاب(١) .

وفى نهاية الحديث يذكر :

١ ــ من أخرجه من أئمة السنة فى كتابه .

٢ ــ الصحابى الذى روى هذا الحديث عن النبى ﷺ (أو غير

---

(١) من حديث رقم ٦٤٧٠ إلى حديث رقم ٧١٩١ .

الصحابى إذا كان مرسلا) .

٣ ـ درجة هذا الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف .

وحرصا على الاختصار ، لم يذكر درجة الحديث بالكلمة كاملة ، وإنما استعمل الرمز . فرمز (صحـ) معناه أن الحديث صحيح ، ورمز (ح) معناه أن الحديث حسن ،ورمز (ض) معناه أن الحديث ضعيف . وكذلك لم يذكر أسماء الكتب كاملة ، وإنما استعمل رموزا للكتب التى يكثر التخريج منها . ولقد ذكر فى مقدمته هذه الرموز ومعناها ، فيمكنك الاعتماد عليها خاصة إذا كانت نسختك جزءا واحداً ، كما أنه مع استعمال الكتاب فى تخريج الحديث سوف تحفظها ولسوف أسوقها لك هنا من باب إكمال الفائدة مع بعض بيان لها .

رموز الكتاب ومعناها :

١ ـ (خ) للبخارى فى صحيحه .
٢ ـ (م) لمسلم فى صحيحه .
٣ ـ (ق) للبخارى ومسلم فى صحيحيهما .
٤ ـ (د) لأبى داود فى سننه .
٥ ـ (ت) للترمذى فى سننه .
٦ ـ (ن) للنسائى فى سننه .
٧ ـ (ه) الهاء المربوطة رمز ابن ماجه فى سننه .
٨ ـ (٤) الرقم أربعة رمز لأصحاب السنن الأربع (أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه) .
٩ ـ (٣) الرقم ثلاثة رمز للترمذى وأبى داود والنسائى .
١٠ ـ (حم) للإمام أحمد ، فإن كان فى المسند أطلق ، وإلا بيَّنَ .
١١ ـ (عم) لعبدالله بن الإمام أحمد فى زوائده على المسند .
١٢ ـ (ك) للحاكم فإن كان فى المستدرك أطلق وإلا بَيَّنَ .
١٣ ـ (خد) للبخارى فى كتابه « الأدب المفرد » .
١٤ ـ (تخ) للبخارى فى التاريخ .
١٥ ـ (حب) لابن حبان فى صحيحه .

١٦ ـــ (طب) للطبرانى فى الكبير .
١٧ ـــ (طس) للطبرانى فى الأوسط .
١٨ ـــ (طص) للطبرانى فى الصغير .
١٩ ـــ (ص) لسعيد بن منصور فى سننه .
٢٠ ـــ (ش) لابن أبى شيبة .
٢١ ـــ (عب) لعبد الرزاق فى الجامع .
٢٢ ـــ (ع) لأبى يعلى فى مسنده .
٢٣ ـــ (قط) للدارقطنى فإن كان فى السنن أطلق وإلا بيَّنَ .
٢٤ ـــ (فر) للديلمى فى مسند الفردوس .
٢٥ ـــ (حل) لأبى نعيم فى الحلية .
٢٦ ـــ (هب) للبيهقى فى شعب الايمان .
٢٧ ـــ (هق) للبيهقى فى السنن الكبرى .
٢٨ ـــ (عد) لابن عدى فى كتابه « الكامل فى الضعفاء » .
٢٩ ـــ (عق) للعقيلى فى « الضعفاء » .
٣٠ ـــ (خط) للخطيب فإن كان فى التاريخ أطلق وإلا بيَّنَ .

طريقة التخريج بالكتاب :

إذا أردت التخريج بواسطة هذا الكتاب ، فاعرف أول حديثك وتأكد منه ، ثم ابحث عنه فى موضعه . فإذا كان حديثك فى بدايته باء مثلا فابحث فى حرف الباء ، وراع مابعدها تصل إلى حديثك . وهكذا بقية الحروف .

فمثلا حديث « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان ... الحديث » نبحث عنه فى حرف الثاء ، فنجده تحتها .

وحديث « قال الله تعالى : إذا هم عبدى بحسنة ولم يعملها ... الحديث » نبحث عنه فى حرف القاف فنجده . فإذا ماوجدت حديثك فعليك أن تفك رموزه وتعزوه إليها وهذا تخريج إجمالى .

مثـــال

إذا أردنا تخريج حديث « الطهور شطر الإيمان ... الحديث » نبحث عنـه فى

المحلى بأل من حرف الطاء فنجده وقد كتب هكذا .

« الطهور شطر الإيمان ، والحمد لله تملأ الميزان ، وسبحان الله والحمد لله تملآن مابين السماء والأرض ، والصلاة نور ، والصدقة برهان ، والصبر ضياء ، والقرآن حجة لك أو عليك ، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها » (حم م ت عن أبى مالك الأشعرى صح) .

فنقول « هذا الحديث أخرجه أحمد ومسلم والترمذى عن أبى مالك الأشعرى . كذا فى الجامع الصغير — جزء كذا صفحة كذا — ورمز له بالصحة .

وهذا تخريج إجمالى . فإذا أردت التخريج التفصيلى فمهمة هذا الكتاب أنه أعلمك أن حديثك هذا فى مسند أحمد وصحيح مسلم وسنن الترمذى . فعليك أن ترجع إلى مسند أحمد ، وتخرج هذا الحديث منه بالبحث عنه فى مسند أبى مالك الأشعرى ، وتقول : أخرجه أحمد فى مسنده ، جزء كذا ، صفحة كذا ، وترجع إلى صحيح مسلم فتخرج هذا الحديث منه ، وتقول : أخرجه مسلم فى كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا ، وترجع إلى سنن الترمذى فتخرج هذا الحديث معه وتقول : أخرجه الترمذى فى كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا . وتبين طبعات هذه الكتب .

وهكذا فالكتاب سبيل ميسر لك إذا رمت التخريج الإجمالى ، وهاد لك إلى الكتب الأخرى إذا رمت التخريج التفصيلى .

حروف الهجاء (على طريقة المشارقة) :

وإتماما للفائدة سوف أذكر لك حروف الهجاء التى رتب الكتاب على أساسها وأرجو أن تكون حافظا لها ، أو تحفظها وإلا فانتفاعك بالكتاب سوف يكون صعبا جدا . ولقد هالنى أن رأيت فى أثناء الدرس بعض الطلاب لايحفظها :

أ — ب — ت — ث — ج — ح — خ — د — ذ — ر — ز — س — ش — ص — ض — ط — ظ — ع — غ — ف — ق — ك — ل — م — ن — هـ — و — لا — ى .

هذا والكتاب مطبوع شائع ، طبع عدة مرات ، رأيت منها مايقع فى مجلدين ، وهو بتحقيق وترتيب فى الطباعة جيد ، وما يقع فى مجلد واحد صعب الترتيب .

الأئمــة والكتــاب :

حظى كتاب الجامع الصغير بتقدير الأئمة ، وعكوف بعضهم على دراسته وخدمته ، من هؤلاء :

١ ــ الشيخ شمس الدين محمد بن العلقمى الشافعى ، المتوفى سنة تسع وعشرين وتسعمائة وهو تلميذ السيوطى ــ مؤلف الجامع الصغير ــ فلقد شرح الجامع الصغير فى مجلدين سماه « الكوكب المنير » .

٢ ــ الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد المتبولى الشافعى . فلقد شرحه فى كتاب سماه « الاستدراك النضير على الجامع الصغير » .

٣ ــ العلامة نور الدين على القارى ، نزيل مكة المكرمة . فلقد شرحه أيضا .

٤ ــ الشيخ على بن الشيخ نور الدين بن محمد بن ابراهيم المعروف بالعزيزى فلقد شرحه أيضا .

٥ ــ العلامة محمد بن اسماعيل الأمير اليمانى ، فلقد شرحه فى مجلدين .

٦ ــ الشيخ شمس الدين محمد المدعو بعبد الرءوف المناوى الشافعى ، المتوفى سنة ثلاثين وألف تقريبا(١) . فلقد شرحه شرحاً وافيا بالمراد مع الايجاز يقع فى ست مجلدت . وسماه « فيض القدير بشرح الجامع الصغير » وهذا الكتاب كثير النفع شائع ومن ثم سوف أحدثك عنه بشىء من التفصيل .

فيض القدير بشرح الجامع الصغير :

امتاز هذا الشرح بكثرة الفوائد والفرائد ، مع الإيجاز فى غير خلل ، بين فيه مؤلفه مقصود الحديث دون الدخول فى الخلافات والمذاهب والمسائل

(١) ستأتى ترجمته إن شاء الله تعالى عند الكلام على كتابه « الجامع الأزهر من حديث النبى الأنور » .

النحوية ، وتناول الحديث من حيث تخريجه ، وبيان حاله من حيث الصحة والضعف ، مع السيوطى ، فأحيانا يكتفى بما ذكره السيوطى فى تخريج الحديث ، وأحيانا يستدرك عليه ، فيزيد أشياء فى تخريج الحديث ، وأحيانا يقره على تصحيحه أو تحسينه أو تضعيفه ، وأحيانا يعترض عليه .

راجع حديث « اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول » .

تجد أن السيوطى — رحمه الله تعالى — يقول مامفاده أن هذا الحديث أخرجه أحمد والطبرانى فى الكبير عن ابن عمر ، فيتعقبه المناوى قائلا : « وقضية صنيع المؤلف أن هذا الحديث لم يخرج فى الصحيحين ولا أحدهما وهو عجب ، فقد خرجه البخارى من حديث أبى هريرة بزيادة ، ولفظه » اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة ماكان عن ظهر غنى ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله » ثم يقول : وقال المنذرى خرجه الشيخان عن حكيم بن حزام .

وراجع حديث « اتخذوا هذه الحمام المقاصيص فى بيوتكم » ... الحديث ، تجد أن المناوى ينتقد السيوطى فى عزوه الحديث للخطيب فى التاريخ فقط ، دون أن يبين أن الخطيب نقل عقبه عن أحمد وابن معين وغيرهما أن محمد بن زياد — أحد رجال الإسناد — كان كذابا يضع الحديث .

وراجع حديث « الطواف صلاة فأقلوا فيه الكلام » تجد أن السيوطى يرمز لحسنه ، وأن المناوى يقول : رمز لحسنه وهو تقصير فقد جزم الحافظ ابن حجر كابن الملقن بصحته ، ورواه الشافعى أيضا بلفظ .. الحديث .

وبالجملة فالفيض فيض .

قال مؤلفه « ولما منّ الله تعالى بإتمام هذا التقريب ، وجاء بحمد الله آخذا من كل مطلب بنصيب ، نافذا فى الغرض بسهمه المصيب ، كامدا قلوب الحاسدين بمفهومه ومنطوقه ، راغما أنوف المتصلفين لما استوى على سوقه ، سميته « فيض القدير بشرح الجامع الصغير ، ويحسن أن يترجم بمصابيح التنوير على الجامع الصغير ويليق أن يدعى بالبدر المنير فى شرح الجامع الصغير ويناسب أن يوسم بالروض النضير فى شرح الجامع الصغير . هذا : وحيث أقول

« القاضى » فالمراد البيضاوى ، أو « العراق » فجدنا من قبل الأمهات الحافظ الكبير زين الدين العراق ، و « جدى » فقاضى القضاة يحيى المناوى ، أو « ابن حجر » فخاتمة الحفاظ أبو الفضل العسقلانى رحمهم الله سبحانه » أ هـ .

وكتاب الفيض طبعته المطبعة التجارية سنة ١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٨ م وهو مشهور متداول .

للكتاب وعليـــــه :

ويحسن بى وقد أطلت الكلام معك عن هذا الكتاب ــ الجامع الصغير ــ أن أقـف وقفة أذكر فيها ماأراه للكتاب من مزايا ، وما عليه من مؤاخذات ، غير مدع أننى حكم ، أوْ فى منصب مَنْ يقضى على المؤلفات ، وإنما قصارى الأمر أن أحدثك بما فهمتُ والله ربى أسأل التوفيق .

فالكتاب يمتاز بما يلى :

١ ــ إنه خرّج من عديد من الكتب ، فلم يتقيد بأن يخرج من عدد من الكتب معين . هذا ولا تظن أنه خرج فقط من الكتب التى تقدم ذكر رموزها ، والتى تبلغ الثلاثين ، فإن هذه هى التى أكثر التخريج منها ، لكنه أخذ من كثير غيرها يدرك ذلك من اطلع على الكتاب .

ــ أنه احتوى على عدد كبير من الأحاديث ، إذ تبلغ أحاديثه عشرة آلاف وواحداً وثلاثين حديثا .

٣ ــ أنه رتب ترتيبا فى غاية الدقة ، فى الحرف الأول وما بعده .

٤ ــ أنه تعرض للحكم على الحديث بالصحة والحسن والضعف ، وهذا شىء مهم ومفيد للباحث .

٥ ــ أن مؤلفه ابتعد عن الموضوع والمكذوب فيما يرى ، فجاءت أحاديث الكتاب فى مجموعها ثابتة .

قال فى ديباجته : « هذا الكتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفا ، ومن

الحكم المصطفوية صنوفا ، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة ، ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزه ، وبالغت فى تحرير التخريج ، فتركت القشر وأخذت اللباب ، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذّاب ، ففاق بذلك الكتب المؤلفة فى هذا النوع ، كالفائق والشهاب ، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية مالم يودع قبله فى كتاب » أ هـ .

ويؤخذ على الكتاب مايلى :

١ ـــ أنه لايمكن الكشف عن حديث فيه إلا إذا علم الإنسان أول الحديث .

٢ ـــ أن من رام أحاديث موضوع من الموضوعات عليه أن يتصفح جميع الكتاب .

وهذان المأخذان واردان على كل كتاب رتبت أحاديثه على حروف المعجم . وسبحان من خص نفسه بالكمال .

والحمـد لله رب العالميـن ،

* * *

كتـــــاب
« الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير »

انتهى الحافظ السيوطى من تأليف كتابه « الجامع الصغير » ـــ الذى تقدم الكلام عليه ـــ سنة سبع وتسعمائة (٩٠٧) ثم عَنَّ له بعد ذلك أن يذيله بجامع صغير آخر ، فجمع من أحاديث الجامع الكبير قسم الأقوال ، ومن غير الجامع الكبير نحو أربعة آلاف وأربعمائة وأربعين حديثاً . ورتبهم على حروف المعجم كترتيب الجامع الصغير تماما ، واستعمل فى بيان من أخرج الحديث نفس رموز الجامع الصغير ، وسمى هذا المؤلف الجديد « زيادة الجامع » .

قال فى ديباجة الزيادة : هذا ذيل على كتابى المسمى بالجامع الصغير من حديث البشير النذير سميته « زيادة الجامع » رموزه كرموزه ، والترتيب كالترتيب » أ هـ .

وظل « الجامع الصغير » على حدة ، و « زيادة الجامع » أيضا على حدة ، يحظى كل كتاب منهما بتقدير الأئمة وانتفاعهم به ، وخدمة البعض له ، معتبرين الزيادة جزءا من الأصل (الجامع الصغير) فهاهو عبد الرءوف المناوى الذى شرح الجامع الصغير فى كتاب « فيض القدير » يشرح « زيادة الجامع » أيضا فى كتاب « مفتاح السعادة بشرح الزيادة » .

لكنهم وإن اعتبروا الزيادة جزءاً من الأصل ، فلقد ظل كل كتاب على حدة ، حتى جاء الشيخ يوسف النبهانى(١) فمزج الكتابين معاً مزج مؤلف واحد ، بأن أدخل أحاديث « زيادة الجامع » فى ثنايا أحاديث « الجامع

---

(١) هو يوسف بن اسماعيل بن يوسف النبهانى من بنى نبهان من عرب البادية بفلسطين تعلم فى الأزهر وعمل فى تحرير جرائد الآستانة ثم فى القضاء ببلاد الشام وجاور فى المدينة المنورة . وله كثير من المؤلفات عاش من ١٢٦٥ إلى ١٣٥٠ هـ وهى توافق من ١٨٤٩ إلى ١٩٣٢ راجع الأعلام جـ ٨ ص ٢١٨ وفى نهاية ترجمته عدد من مصادر ترجمته .

الصغير » حسب مايقتضيه الترتيب على الحروف ، بحيث جاء المؤلف الجديد وكأنه مؤلف واحد ، لم تمزج مادته ، ولا يمكن تمييز أحد الكتابين فيه ، إلا أنه من باب الأمانة العلمية وضع أمام أحاديث كتاب « زيادة الجامع » حرف الزاى ، إشارة إلى أن هذا الحديث من « زيادة الجامع » ، وبذا ميّز الأصل من الزيادة مع إدخالهما فى بعضهما ، حتى إن الباحث إذا بحث عن حديث ليس فى الجامع وهو فى الزيادة فإنه يجده بجانب حديث الجامع دون رجوعه إلى كتاب آخر ، لو لم يمزج الكتابان .

وسَمَّى هذا المؤلَّف الجديد « الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير » .

ولم يك جهد الرجل قصرا على مزج الكتابين ، وإنما تعدى ذلك إلى نوع ترتيب فى الأحاديث وجدها فى غير موضعها الذى يقتضيه الترتيب على الحروف ، وإلى حذف ماكرر بأن ذكر فى الأصل والزيادة بنصه .

يقول فى ديباجة الفتح الكبير بعد أن تكلم على كتاب الجامع الصغير وكتاب زيادة الجامع — فجمعتهما فى هذا الكتاب ومزجتهما مزج مؤلف واحد ، ولولا أنى ميزت أحاديث الزيادة بوضع حرف (ز) فى أوائلها لما عرف الأصل من الزائد . وقد اعتنيت كمال الاعتناء بترتيب الأحاديث على الحروف ، معتبرا حروف الكلمة الأولى ثم التى تليها ، وهكذا إلى آخر الحديث ، وقد وقع فى الجامع الصغير عدم مراعاة الترتيب فى كثير من الأحاديث — كما هو مشاهد ونبه عليه الشيخ الحفنى فى حاشيته — وذلك فى الزيادة أكثر ، ووجدت عدة أحاديث فيها هى موجودة فى الأصل بعينها فحذفتها منها وأبقيتها على أصلها ، أما المكرر الذى فى ألفاظه بعض اختلاف أو فى تخريجه ولو بلفظ واحد أو راو واحد ، فإنى أبقيته فى موضعه . وقد سميته « الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير » .

طريقة التخريج بالكتاب :

إذا أردت تخريج حديث من هذا الكتاب فسر على الطريقة التى ذكرتها لك فى كيفية التخريج بالجامع الصغير ، إلا أنه إذ وجدت أمام الحديث حرف

الزاى فلا تعزه إلى الجامع الصغير ، ولكن اعزه إلى « زيادة الجامع » ..

فمثـــلاً :

لو أردت تخريج حديث « إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته » .

فهذا الحديث تجده فى الفتح الكبير جـ ١ ص ٧٠ وأمامه حـ وبعده (خ ن) عن أبى هريرة فتقول : هذا الحديث ذكره في زيادة الجامع » وعزاه للبخارى والنسائى عن أبى هريرة ، كذا فى الفتح الكبير جـ ١ ص ٧٠ . هذا إذا أردت تخريجا إجماليا . أما إذا أردت تخريجا تفصيليا فكما قلت لك هناك عليك أن ترجع إلى صحيح البخارى لتخرج الحديث منه ، مبينا الكتاب والباب والجزء والصفحة والطبعة ، وأيضا ترجع إلى سنن النسائى وتبين منها أيضا الكتاب والباب والجزء والصفحة والطبعة .

للكتاب وعليـــه :

يمتاز كتاب « الفتح الكبير » بأنه يوفر على الباحث كثيراً من الوقت ، إذ يجعله يحظى بمادة كتابين من كتاب واحد . أما مادته العلمية والممثلة فى كتابى « الجامع الصغير » و « زيادة الجامع » فلها من المزايا ماذكرته فى الجامع الصغير أما ميزة اختصار الوقت فهذا بسبب عمل الشيخ النبهانى ، فتجمع هذه الميزة مع المزايا السابقة للجامع الصغير ، والموجودة أيضا فى زيادته لتكون مزايا الكتاب .

لكن يؤخذ على عمل الشيخ النبهانى شيء وهو عدم ذكر رمز التصحيح والتحسين والتضعيف !! فإنه قد حذف ذلك مع أنه عظيم الفائدة .

ولعل الله يوفق من يقوم بطبع الكتاب طبعة مرتبة بحيث تكون أوائل الأحاديث فى أوائل الأسطر ، ويذكر فيها رمز التصحيح والتحسين والتضعيف .

هذا والكتاب (الفتح الكبير) مطبوع شائع

والله أعلـــــم ،

كتـــاب
« جمــع الجوامــع »
أو
« الجامــع الكبيــر »

مؤلفـــــه :

ألفه الحافظ جلال الدين السيوطى مؤلف الجامع الصغير[1] .

الكتـــاب :

أراد الحافظ السيوطى ــ رحمه الله تعالى ــ أن يجمع الأحاديث النبوية بأسرها فى كتاب ، فرسم منهجا يمشى عليه فى جمع هذه الأحاديث ، وذلك بأن قسّم الأحاديث إلى قسمين :

أ ــ أحاديث قولية : وهى التى تمحضت للفظ النبوى فقط .

ب ــ أحاديث فعلية : وهى عكس السابقة ، بأن لم تتمحض للفظ النبوى بأن كانت :

١ ــ أحاديث فعلية محضة ، بأن يروى الصحابى **فِعْلاً** فَعَله الرسول ﷺ أو الصحابى كقول صفوان لعمر : كيف صنع الرسول ﷺ حين دخل الكعبة ؟ فقال : صلى ركعتين[2] .

٢ ــ أحاديث مشتملة على فعل وقول .

٣ ــ أحاديث اشتملت على سبب كحديث « قُدِم على النبى ﷺ

---

(١) تقدمت ترجمته هناك .

(٢) راجع جمع الجوامع جـ ١ ص ١٠٩٧ .

بسبى ، فإذا امرأة من السبى تسعى إذا وجدت صبيا فى السبى أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته . فقال لنا النبى ﷺ : أترون هذه طارحة ولدها فى النار ؟ قلنا : لا ، وهى تقدر على أن لاتطرحه . قال : الله أرحم بعباده من هذه بولدها » ففعل المرأة هو سبب الحديث .

٤ ـــ أحاديث اشتملت على مراجعة أو نحو ذلك .

وجعل الأحاديث القولية قسما على حدة والأحاديث الفعلية قسما على حدة .

ورتب الأحاديث القولية على حسب حروف الهجاء فى الحرف الأول من الحديث فما بعده .

ورتب الأحاديث الفعلية على حسب الصحابى ، بأن يذكر تحت ترجمة الصحابى مارواه عن رسول الله ﷺ ، أو مافعله هو .

ورتب الصحابة فى هذا القسم أيضا ، فذكر العشرة المبشرين بالجنة أوّلاً

١ ـــ أبو بكر الصديق	٢ ـــ عمر بن الخطاب
٣ ـــ عثمان بن عفان	٤ ـــ على بن أبى طالب
٥ ـــ سعد بن أبى وقاص	٦ ـــ سعيد بن زيد
٧ ـــ طلحة بن عبيد الله	٨ ـــ الزبير بن العوام
٩ ـــ عبد الرحمن بن عوف	١٠ ـــ أبو عبيدة بن الجراح

ثم رتب بقية الصحابة على حروف المعجم فى أسمائهم ، ثم فى كناهم ، ثم ذكر المبهمات ، ثم ذكر النساء على نفس الترتيب السابق فى الرجال ، ثم ذكر الأحاديث المرسلة مرتبا رواتها (الذين أرسلوها) على حسب حروف المعجم فى أسمائهم وكناهم ، وهؤلاء قلة .

رمـــوز الكتـــــاب :

بعد أن يذكر الحديث سواء كان فى قسم الأقوال ، أو فى قسم الأفعال ، يذكر بعده من أخرجه من الأئمة ، مستعملا رموزا لمن أكثر التخريج عنه .

وهذه رموزه :

١ — (خ) للبخارى .
٢ — (م) لمسـلم .
٣ — (حب) لابن حبـان .
٤ — (ك) للحاكم . فإن كان فى المستدرك أطلق ، وإلا بيَّنَ .
٥ — (ض) للضياء المقدسى فى المختارة .
٦ — (د) لأبى داود السجستانى .
٧ — (ت) للترمذى . وينقل كلامه على الحديث .
٨ — (ن) للنسـائى .
٩ — (ه) لابن ماجـه .
١٠ — (ط) لأبى داود الطيالسى .
١١ — (حم) لأحمد فى مسنده .
١٢ — (عم) لعبدالله ابن الامام أحمد فى زياداته على المسند .
١٣ — (عب) لعبد الرزاق .
١٤ — (ص) لسعيد بن منصور .
١٥ — (ش) لابن أبى شيبة .
١٦ — (ع) لأبى يعلى .
١٧ — (طب) للطبرانى فى الكبير .
١٨ — (طس) للطبرانى فى الأوسط .
١٩ — (طص) للطبرانى فى الصغير .
٢٠ — (قط) للدارقطنى ، فإن كان فى السنن أطلق ، وإلا بيَّنَ .
٢١ — (حل) لأبى نعيم فى الحلية .
٢٢ — (ق) للبيهقى ، فإن كان فى السنن أطلق ، وإلا بيَّنَ .
٢٣ — (هب) للبيهقى فى شعب الإيمان .
٢٤ — (عق) للعقيلى فى الضعفاء .
٢٥ — (عد) لابن عدى فى الكامل .
٢٦ — (خط) للخطيب فإن كان فى التاريخ أطلق ، وإلا بيَّنَ .
٢٧ — (كر) لابن عساكر فى تاريخه .

وإذا عزا الحديث لابن جرير فالمراد فى تهذيب الآثار ، أما إن كان فى التفسير أو التاريخ فإنه يبين .

ولعلك تجد فارقا بين رموز الجامع الصغير والجامع الكبير أظهرها أنه استعمل رمز (ق) للمتفق عليه فى الجامع الصغير ، وللبيهقى فى الجامع الكبير . وفى كل من الكتابين من الرموز ماليس فى الآخر .

ذكـــر الصحابـــى :

وبعد أن يذكر عقب الحديث من أخرجه من الأئمة ، يذكر من رواه من الصحابة عن رسول الله ﷺ ، وفى ذكره للصحابة فى قسم الأقوال وقع نوع اختصار أيضا ، أوضحه لك فهو حيث يطلق :

أبو بكـــر : فهـو الصديـــــق	أو عمـــر : فهـو ابن الخطاب
أو عثمان : « ابن عفـان	أو علـــى : « ابن أبى طالب
أو سـعد : « ابن أبى وقاص	أو أنـس : « ابـن مالك
أو البـراء ; « ابـن عازب	أو بـلال : « ابن أبى رباح
أو جـابر : « ابن عبـدالله	أو حذيفـة : « ابن اليمـان
أو معـاذ : « ابـن جبـل	أو معاويـة : « ابن أبى سفيان
أو أبو أمامة : « الباهـــلى	أو أبو سعيد : « الخـــدرى
أو العبـاس : « ابن عبد المطلب	أو عبـادة : « ابن الصامت
أو عمـار : « ابن ياســر	

التصحيح والتضعيـــف :

لم تقتصر جهود الحافظ السيوطى فى هذا الكتاب على جمع الأحاديث وعزوها إلى من أخرجها من الأئمة ، ومن رواها من الصحابة ، وإنما تعدت ذلك إلى قضية الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف ، وقد حرص الإمام جاهدا أن ينأى بكتابه عن الموضوع .

فهو يذكر مافى الحديث من ضعف ، وقد يبين سبب ذلك . انظر إليه جـ ١ ص ١٠٨١ فى حديث إسلام عمر وهو ينسبه إلى البزار وينقل عنه أنه

قال : لانعلم أحدا رواه بهذا السند إلا اسحاق بن ابراهيم الحنينى ، ولا نعلم فى إسلام عمر أحسن منه ، على أن الحنينى خرج من المدينة فكف واضطربَ حديثه .

وفى الحديث الذى يليه ينسبه إلى ابن أبى شيبة وحلية أبى نعيم ثم يقول : وفيه يحيى بن يعلى الأسلمى عن عبدالله بن الموصل ضعيفان .

ولقد نهج السيوطى رحمه الله فى بيان صحة الحديث من ضعفه منهجا جمع بين الاختصار والفائدة فذكر أن الكتب التى يخرج منها ثلاثة أقسام :

أ ــ قسم إذا عزا إليه فهو معلم بالصحة . وهذه الكتب هى :

١ ــ صحيح البخـــارى .
٢ ــ صحيح مســــــلم .
٣ ــ صحيح ابن حبـــــان .
٤ ــ مستدرك الحاكم وهو ينبه على ماتُعُقِّب الحاكم فيه .
٥ ــ المختارة للضياء المقدسى .
٦ ــ موطـأ مالـك .
٧ ــ صحيح ابن خزيمة .
٨ ــ (صحيح) أبى عوانـــة .
٩ ــ الصحاح لابن الســـكن .
١٠ ــ المنتقى لابن الجـــارود .
١١ ــ المستخرجـــــات .

ب ــ قسم اشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف فيبينه غالبا . وهذه الكتب هى :

١ ــ ســـنن أبى داود .
٢ ــ ســـنن الترمـــذى .
٣ ــ ســـنن النســائى .
٤ ــ ســـنن ابن ماجـــه .
٥ ــ مســـند أبى داود الطيالسى .

٦ ــ مسند أحمد بن حنبل وزيادات ابنه عبدالله عليه .
٧ ــ مصنف عبد الرزاق .
٨ ــ مصنف ابن أبى شيبة .
٩ ــ سنن سعيد بن منصور .
١٠ ــ مسند أبى يعلى .
١١ ــ إلى ١٣ ــ معاجم الطبرانى الثلاثة .
١٤ ــ مؤلفات الدارقطنى (السنن وغيرها) .
١٥ ــ الحلية لأبى نعيم .
١٦ ــ السنن الكبرى للبيهقى .
١٧ ــ شعب الإيمان للبيهقى .

قال : وكل ما فى مسند أحمد فهو مقبول فإن الضعيف الذى فيه يقرب من الحسن .

جـ ــ قسم ليس فيه إلا الحديث الضعيف وهذه الكتب هى :

١ ــ الضعفاء للعقيلى
٢ ــ الكامل فى الضعفاء لابن عدى
٣ ــ تاريخ بغداد للخطيب
٤ ــ تاريخ دمشق لابن عساكر
٥ ــ نوادر الأصول للحكيم الترمذى
٦ ــ تاريخ نيسابور للحاكم
٧ ــ تاريخ ابن الجارود
٨ ــ مسند الفردوس للديلمى

فيستغنى بالعزو إلى هذه الكتب أو بعضها عن بيان ضعف الحديث .

وعليه فلقد اكتفى السيوطى فى بعض المواطن فى الدلالة على درجة الحديث من حيث الصحة والضعف بالعزو إلى الكتب ، ذاكرا أن العزو إلى بعضها دليل الصحة ، وإلى بعضها يحتاج لبيان ، وإلى البعض الثالث دليل الضعف . وهكذا بين درجة الحديث مع الاختصار .

مصادر الكتـــاب :

ذكر المتقى الهندى فى أول كتابه كنز العمال أنه وجد بخط السيوطى مانصه « الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ، هذه تذكرة مباركة بأسماء الكتب التى أهنيت مطالعتها على تأليف جمع الجوامع خشية أن تهجم

المنية قبل تمامه على الوجه الذى قصدته ، فيقيض الله من يذيل عليه ، فإذا عرف ماانتهت مطالعته استغنى عن مراجعته ، ونظر ماسواه » وعدد نحو ثمانين كتابا .

قلت : وأغلب ظنى أن مافى الكتاب أكثر من هذه الكتب فليحرر .

أحاديـــث الكتـــاب :

قال السيوطى فى مقدمة هذا الكتاب مانصه « هذا كتاب شريف حافل ، ولباب منيف رافل ، بجميع الأحاديث الشريفة النبوية كافل ، قصدت فيه إلى استيفاء الأحاديث النبوية ، وأرصدته مفتاحا لأبواب المسانيد العلية » .

وفى هذا القول مايفيد أن الرجل قصد جمع الأحاديث النبوية ، فإذا جمع ذلك مع ذكره الكتب التى راجعها ، والتى لاتشمل كل كتب السنن تبين أن الرجل رام ذلك ولو كان التمام على يد غيره .

وعلى هذا فليس الجامع الكبير شاملا لكل الأحاديث المصطفوية وإنما جمع الرجل مااستطاع ، ورسم أيسر الطرق للكشف على الحديث فى هذ المجموع الضخم .

فجاء صاحب كتاب (الجامع الأزهر من حديث النبى الأنور)[1] فزاد عليه كثيرا ، ورتب كتابه على حسب حروف المعجم .

طريقة التخريج بالكتاب :

إذا رمت تخريج حديث بهذا الكتاب فتأمل الحديث الذى معك أولا ، هل هو من الأحاديث القولية أو من الأحاديث الفعلية ـــ وقد قدمت معنى ذلك ـــ

فإن كان من القولية فاعرف بدايته وابحث عنه فيها تجده إن شاء الله تعالى .

وإن كان من الأحاديث الفعلية فاعرف راويه الأعلى ، فإن كان متصلا ـــ بمعنى أن الذى رفعه إلى النبى ﷺ صحابى ـــ فاعرف اسم هذا الصحابى ،

(١) ألفه الشيخ شمس الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوى الشافعى وسيأتى الكلام عن هذا الكتاب تفصيلا ص ٥٥ .

فإن كان من العشرة المبشرين بالجنة فهو فى أول قسم الأفعال ، وإن كان من غيرهم فأسماؤهم مرتبة على حروف المعجم وكذا كناهم ثم النساء . أما إذا كان الحديث مرسلا — بمعنى أن الذى أضافه إلى الرسول ﷺ تابعى فمن دونه — فابحث عنه فى المراسيل وهى فى آخر الكتاب مرتبة على حروف المعجم فى أسماء من رفع الحديث إلى الرسول ﷺ — وقد تقدم لك بيان ترتيب الكتاب .

فإذا ماعثرت على حديثك فإنك ستجد بعده رموزا — تقدم هنا فكها — فعليك أن تفك هذه الرموز بذكر الكتب المعزو الحديث إليها صراحة .

وبالمثال يتضح المقال :

فلو أردت مثلا تخريج حديث « نفقة الرجل على أهله صدقة » فهذا حديث قولى نبحث عنه فى قسم الأقوال — والمرتبة على حروف الهجاء — وبما أن أوله نون فنبحث فى حرف النون ، ثم فى النون مع الفاء ، ثم بعد الفاء قاف فنجده فيه ص ٨٥٧ جـ ١ هكذا .

« نفقة الرجل على أهله صدقة . حم ت عن أبى مسعود البدرى ، طب عن عبدالله بن أبى أوفى ، الخرائطى فى مكارم الأخلاق عن ابن مغفل . أ هـ .

فتقول : أخرجه أحمد ، والترمذى ، عن أبى مسعود البدرى . والطبرانى فى الكبير عن عبدالله بن أبى أوفى . والخرائطى فى مكارم الأخلاق عن ابن مغفل . كذا فى الجامع الكبير جـ ١ ص ٨٥٧ .

وهذا تخريج إجمالى كما قلت لك سابقا ، فإذا أردت التخريج التفصيلى فخرجه من مسند أحمد ، وسنن الترمذى ، ومكارم الأخلاق للخرائطى ، مبينا مكانه بتحديد الكتاب والباب والجزء والصفحة والطبعة كما تقدم لك . أما معجم الطبرانى الكبير والذى لم يطبع منه سوى أجزاء قليلة حتى الآن(١) ، وأيضا كل كتاب غير مطبوع ويتعسر عليه تخريج الحديث منه ، فإنك تقول فيه : أخرجه فلان فى كتابه كذا ، كما قال فى الجامع الكبير . ولا عيب فى تخريجك أنك لم تذكر مكان الحديث فى هذا الكتاب مادام الكتاب مخطوطا لم

(١) طبع كله الآن ، إلا أن المخطوطة بها نقص فى وسطها ظهر أيضا فى المطبوعة .

يطبع ويصعب الوصول إليه . فهنا مثلا بعد أن تخرج من مسند أحمد وسنن الترمذى ومكارم الأخلاق للخرائطى تقول : وذكر فى الجامع الكبير عقب الحديث أن الطبرانى أخرجه فى المعجم الكبير .

للكتاب وعليـــــه :

وكما قلت سابقا لا أدعى من هذا العنوان أننى على الكتاب حكم ، وإنما محض مُعَرِّف وذاكر لرأيه .

فالكتاب يمتاز بما يأتى :

١ ــ أنه جمع كثرة كثيرة من الأحاديث إذ اشتمل على أكثر من ستة وأربعين ألف حديث واشتمال كتاب واحد على هذا العدد اشتمال على خير يفوق الوصف والحسن .

٢ ــ أنه جمع أحاديث كتب وصول الباحث إليها صعب إن لم يكن مستحيلا .

٣ ــ أنه رتب هذه الأحاديث ترتيبا بديعا . وقد يقول قائل ليته رتب أحاديث الأفعال على حسب الحروف أيضا ! وأقول له : هذا غير ممكن فتأمل .

٤ ــ أنه تعرض لقضية تصحيح وتحسين وتضعيف الحديث ، وهذا له ماله عند أصحاب الشأن والمتخصصين فيه . ودعوى البعض أنه اشتمل على كذا ألف حديث موضوع دعوى منشؤها الجهل ، فلقد كتب بعضهم أن الكتاب يحتوى على تسعين ألف حديث مكذوب !! وليته ماكتب ! فكلامه لايساوى المداد الذى كتب به ، فمن أين جاء تسعون ألف حديث ، والكتاب كله ستة وأربعون ألف حديث وستمائة وأربعة وعشرون حديثا (٤٦٦٢٤) ؟ .

ويؤخذ على الكتاب :

١ ــ أن من رام حديثا فيه لابد أن يعرف أوله .

٢ ــ أن من رام أحاديث موضوع فعليه أن يقلب كل الكتاب .

وهذان المأخذان يؤخذان على كل ترتيب غير فقهى ، وهناك مآخذ على الترتيب الفقهى ، فسبحان من تفرد بالكمال .

هـــــذا :

والكتاب يقوم مجمع البحوث الإسلامية بإخراجه نتمنى للقائمين عليه التوفيق والعون .

ولقد قامت « الهيئة المصرية العامة للكتاب » بتصوير الكتاب على مخطوطة دار الكتب المصرية « رقم ٩٥ حديث قوله » وكانت هذه النسخة تنقصها ورقة فاستكملت من نسخة مغربية أحضرها الأستاذ / حسن عباس زكى الذى كان له الفضل فى توجيه النظر إلى إخراج الكتاب مصورا على نسخة خطية .

والكتاب نسخه الخطية موجودة فى مكتبات العالم .

والحمد لله رب العالمين ،

* * *

الجامع الأزهر من حديث النبى الأنور

المؤلـــــف :

الإمام الحافظ عبد الرءوف بن تاج الدين على بن الحدادى المناوى — بضم الميم — ثم القاهرى ، الشافعى .

ولد سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة (٩٥٢ هـ) وأخذ العلم عن مشاهير عصره ، وتقدم فى ذلك ، حتى كان أعلم أهل عصره بالحديث .

وعكف على التصنيف وانزوى عن الناس ، حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفا وتدقيقا وتحريرا .

مـــن مؤلفاتـــه :

كتاب « فيض القدير بشرح الجامع الصغير » وهو شرح من لان فى يده علم الحديث وعلم الفقه وعلوم اللغة .

وكتاب « التيسير » وهو أيضا شرح لكتاب الجامع الصغير للسيوطى فى حجم ثلث « فيض القدير » ، والكتابان مطبوعان .

وكتاب « نتيجة الفكر » وهو شرح على متن نخبة الفكر للحافظ ابن حجـــــر .

وكتاب « اليواقيت والدرر » وهو شرح لشرح النخبة .

وكتاب « بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين » .

وكتاب « الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية » .

وكتاب « الجامع الأزهر » الذى هو موضوع حديثنا .

توفى رحمه الله سنة إحدى وثلاثين بعد الألف (١٠٣١ هـ) بمصر[١] .

الكتـــــاب :

رام الحافظ السيوطى ــ رحمه الله تعالى ــ جمع السنة فى كتابه « جمع الجوامع » ، ومن هنا جاءت عباراته توحى بأنه جمع السنة كلها فى كتابه هذا ، فهو يقول فى مقدمة قسم الأقوال : هذا كتاب شريف حافل ، ولباب منيف رافل ، بجميع الأحاديث النبوية كافل ، قصدت فيه إلى استيفاء الأحاديث النبوية ، وأرصدته مفتاحا لأبواب المسانيد العلية . أ هـ .

ويقول فى مقدمة قسم الأفعال « .. لما انتهى قسم الأقوال من كتاب « جمع الجوامع » مرتبا على حروف المعجم فى أول اللفظ النبوى ، أتبعته ببقية الأحاديث الخارجة عن هذه الشريطة ،وهى الفعلية المحضة ، أو المشتملة على فعل وقول ، أو سبب ، أو مراجعة ، أو نحو ذلك ، ليكون الكتاب جامعا لجميع ماهو موجود من الأحاديث النبوية إن شاء الله . أ هـ .

وواضح أن عبارتيه فى مقدمة القسمين توحيان بأنه استوعب الأحاديث النبوية ، وهذا ماجعل البعض يعتمد على كتاب « الجامع الكبير » اعتماداً كليا فى ورود الحديث ، أو عدم وروده ، فإذا لم يجد الحديث فيه اعتبره لا أصل له .

ورغم أن هذا الفهم كان لأناس قريبى الوقت بالحافظ السيوطى ، فإنه فهم لا أصل له ، يتضح ذلك من أن السيوطى ــ رحمه الله ــ كتب على غلاف كتابه أسماء الكتب التى أودع أحاديثها كتابه ، وقال : هذه تذكرة مباركة بأسماء الكتب التى أهنيت مطالعتها ، على تأليف جمع الجوامع ، خشية أن تهجم المنية قبل تمامه ، على الوجه الذى قصدته ، فيقيِّض الله من يذيل عليه ، فإذا عرف ماانتهى مطالعته ، استغنى عن مراجعته ، ونظر ماسواه . أ هـ .

وعليه فإن السيوطى ــ رحمه الله تعالى ــ رام جمع كل الأحاديث ، سواء أتمها هو ؛ أو قطع فيها شوطا أتمه آخر أو آخرون على بيِّنة . فمن فهم أن السيوطى استوعب السنة فى « الجامع الكبير » فقد أخطأ على السيوطى .

(١) راجع فهرس الفهارس ٢ / ٥٦٠ ــ ٥٦٢ .

وجاء الحافظ المناوى ـــ رحمه الله ـــ ومقولة استيعاب الجامع الكبير الأحاديث شائعة ذائعة ، واستوقفه هنا أمران :

الأول : توهم استيعاب الجامع الكبير الأحاديث النبوية كلها .

الثانى : ورود أحاديث فى الجامع الكبير ، فى أسانيدها أمور يمكنه الكشف عنها .

فشمَّر عن ساعد الجد لتأليف كتاب ، يثبت به أن الجامع الكبير لم يستوعب الأحاديث النبوية كلها ، ويسوق فوائد متعلقة بصحة الحديث أو حسنه أو ضعفه .

يقول رحمه الله فى مقدمة هذا الكتاب :

ومن البواعث على تأليف هذا الكتاب أن الحافظ الكبير الجلال السيوطى ادعى أنه جمع فى كتابه « الجامع الكبير » الأحاديث النبوية ، مع أنه قد فاته الثلث فأكثر ، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر ، ومالم يصل إلينا أكثر ، وفى الأقطار الخارجة عنهامن ذلك أكثر ، فاغتر بهذه الدعوى كثير من الأكابر ، فصار كل حديث يسأل عنه ، أو يريد الكشف عليه يراجع الجامع الكبير ، فإذا لم يجده فيه ، غلب على ظنّه أنه لاوجود له ، فربما أجاب بأنه لاأصل له !!

فعظم بذلك الضرر ، لكون النفس إلى الثقة بزعمه الاستيعاب ، وتوهم أن مازاد على ذلك لايوجد فى كتاب ، فأردت التنبيه على بعض مافاته فى هذا المجموع ، فما كان فى الجامع الكبير أكتبه بالمداد الأسود ، وما كان من المزيد فبالمداد الأحمر ، أو أجعل عليه مدة حمراء ... إلخ .

وواضح من كلامه هذا أنه سيسوق أحاديث قد ذكرت فى الجامع الكبير[1] ، وأحاديث ليست فى الجامع الكبر وقد تتبعته فيما كرر ، فوجدته أحيانا يكرر الحديث كما هو ، دون زيادة أو نقص ، وأحيانا يكرر مع زيادة ، وأحيانا مع نقص . والمكرر فيه كثير ، يتضح لمن تأمل أدنى تأمل .

فمثلا : راجع حديث « لا يسألنى الله عن سنة أحدثتها عليكم لم يأمرنى بها

---

(١) سيأتى بيان سر التكرار عند الكلام على « مدى استيعابه التخريج » .

ولكن سلوا الله من فضله »(١) تجده فى الكتابين ، وقد زاد المناوى كلاما على رجال الإسناد .

وراجع حديث « لا يسترعى الله عبدا رعية فيموت يوم يموت وهو لها غاش إلا حرم الله عليه الجنة »(٢) تجده فى الكتابين دون زيادة لأحدهما عن الآخر .

وراجع حديث « لا يستمتع بالحرير من كان يرجو أيام الله » تجد أن السيوطى(٣) قد عزاه لأربعة كتب ، ولم يتكلم على إسناده ، فى حين عزاه المناوى(٤) إلى أحمد فقط ، ثم تكلم على أحد رجال الإسناد .

وقد وعد المناوى ببيان حال رواة كل حديث عقبه ، لكنه لم يوفِّ ، فهناك أحاديث فيها كلام ، لم يتكلم فيهابشيء ، ومجرد سكوته فقط إخلال بالشرط ، فقد قال فى مقدمة كتابه « .. أذكر فيه كل حديث معقبا له ببيان حال راويه من الرجال ، وهو من أهل الضعف أو الكمال » . فمقتضى هذا أن يذكر عقب كل حديث أحوال رواته ، وهو مالم يفعله فى بعض الأحاديث .

وقد ذكر فى مقدمة كتابه أنه جمع فيه ألف حديث أو زهاءها ، والعد التقريبى يفيد أن أحاديث الكتاب أكثر من هذا بكثير ، وفى إحدى طبعات الكتاب(٥) بلغت أحاديث الكتاب بعد حذف المكرر خمسة وتسعين ومائة وخمسة آلاف .

وبالجملة فالكتاب فيه خير كثير ، سواء فيما جمعه من أحاديث زائدة عما فى الجامع الكبير ، أو فيما تضمنه من كلام على رجال الإسناد . وهذه الأخيرة أهم وأكثر نفعا .

ترتيب الكتـــاب :

وقد رتب المناوى أحاديث كتابه على حسب حروف المعجم ، فى

(١) الجامع الكبير ١ / ٩٣١ والجامع الأزهر ٣ / ١٢٦ أ .
(٢) فى الموطن السابق من الكتابين .
(٣) فى الجامع الكبير ١ / ٩٣٢ .
(٤) فى الجامع الأزهر ٣ / ١٢٦ ب .
(٥) سيأتى الحديث عنها إن شاء الله تعالى .

الحرف الأول من الحديث فما بعده . ولقد التزم الدقة كثيرا فى هذا الترتيب(١) .

وهناك أمور أحب أن أنبهك إليها وهى :

١ ــ بعد أن ينتهى من أحاديث الحرف ، يذكر الأحاديث التى أولها هذا الحرف لكنها مبدوءة بأل . فبعد أن انتهى من الأحاديث المبدوءة بالباء قال : « فصل المحلى بأل » جمع تحته الأحاديث المبدوءة بالباء وقد سبقت بأل مثل :

« البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علىّ ... » .
« البدلاء ..... » .
« البذاء ..... » .
« البــر ..... » .

لكنه لم يلتزم فى كل حرف أن يضع عنوان « فصل المحلى بأل » وإنما يتركها فى الكثير الغالب ، فإذا انتهت أحاديث الحرف بدأ فى الأحاديث المحلاة بأل .

٢ ــ فى باب القاف لم يجعل الأحاديث التى أولها « قضى » فى مكانها ، وإنما أفرد بابا لأقضيته ﷺ جعله بين الأحاديث المبدعوة بالقاف ، وبين الأحاديث المحلاة بأل ومبدعوة بالقاف(٢) .

٣ ــ فى باب الكاف « أى الأحاديث المبدعوة بالكاف » أفرد أحاديث شمائل المصطفى ﷺ والتى تبدأ بـ « كان » فى باب خاص ، جعله بعد الانتهاء من جميع الأحاديث المبدعوة بالكاف ، سواء منها المجرد أو المحلى بأل .

أما الأحاديث المبدعوة بـ « كان » وليست فى موضوع شمائله ﷺ فلقد جعلها فى موضعها(٣) .

---

(١) وربما أخل بهذا الترتيب كما فى حديث « كافل اليتيم ... » جعله بين الأحاديث المبدوءة بـ « كان » ل ٤٣ أ ، وكما فى لوحة ٢٣ أ فلقد ذكر حديثين أولهما « الغنى » ووضع بينهما حديثين غير متفقين معهما فى البداية .

(٢) راجع ل ٣٧ ن من الجزء الثانى ولوحة ٣٩ ن ولوحة ٤٠ ن .

(٣) راجع ل ٤١ أ جـ ٢

ولقد اشتملت أحاديث الشمائل على قدر كبير من أحاديث الكتاب ، فلقد اشتملت على أكثر من أربعين لوحة : (اللوحة : صفحتان) [١] .

٤ ــ فى باب اللام لم يذكر « لا » النافية ، ولا الناهية ، والسر فى ذلك أنه أفرد « اللام ألف »[٢] فى باب مستقل[٣] بعد الواو ، وقبل الياء التى هى خاتمة الحروف .

٥ ــ فى باب النون ، لم يجعل الأحاديث التى أولها « نهى »[٤] فى مكانها ، وإنما بعد أن ذكر جميع الأحاديث المبدءوة بالنون ، المجردة منها والمحلاة بأل ، عقب ذلك بـ « باب المناهى » ذكر فيه الأحاديث التى أولها « نهى »[٥] .

طريقة التخريج بالكتاب :

الغرض من النقطتين الماضيتين التمهيد لهذه النقطة ، لأنها الغاية فى الموضوع ، فلعله بعد أن عرّفتُ بالكتاب ، وذكرت كيفية ترتيبه تكون هذه النقطة يسيرة . فإذا أردت أن تخرِّج حديثا من هذا الكتاب فاعرف بداية حديثك ، وتذكر ترتيب الكتاب ، فإنك تعرف موضع حديثك فى الكتاب ، فإذا كان حديثك مثلا مبدوءا بالباء فابحث عنه فى باب الباء ، فإذا أردت تخريج حديث « بنى الاسلام على خمس » فإنك تجده فى الباء . وإذا كان مبدوءا بالباء لكنها مسبوقة بأل فإنك تجد ذلك فى نهاية الباء مثل حديث « البر مااطمأنت إليه النفس ... الحديث » .

فإذا وجدت حديثك وجدت فى نهايته من أخرجه من أئمة السنة فى كتبهم ، ووجدت كذلك كلاما مفيدا يتعلق بصحة الإسناد أو حسنه أو ضعفه ، وهذا فى الكثير الغالب .

---

(١) راجع ل ٥٣ أ إلى ل ٩٧ أ جـ ٢ .
(٢) راجع ل ٨٧ ب .
(٣) لكنه لم يعنون بباب وإنما بـ « حرف » .
(٤) هكذا مجردة ، أما « نُهيت » أو « نُهينا » فهذه فى مكانها وسط الحرف ، راجع ل ٦٢ أ .
(٥) راجع ل ٦٣ ب .

والمناوى — رحمه الله — حينما يذكر فى نهاية الحديث من أخرجه من الأئمة فى كتابه ، فإنه أحيانا يذكر الإمام رامزاً له ، وأحيانا يذكره صراحة ، وإنما رمز لمن يتكرر ذكرهم فى الكتاب ، وهو لم يستعمل رموزا كثيرة ، فجملة الرموز عنده أحد عشر رمزاً ، منها ستة رموز للطبرانى فى معاجمه متفرقة ومجتمعة وهى :

طك : الطبرانى فى الكبير .	**طس** : فى الأوسط .
طص : فى الصغير .	**طكس** : الكبير والأوسط .
طكص : الكبير والصغير .	**طكسص** : فى الثلاثة .

والخمسة الباقية هى :

حم : للامام أحمد .	**عم** : لعبدالله بن الإمام أحمد فى الزوائد
بز : للبزار .	**ع** : لأبى يعلى .
ك : للحاكم .	

ومن عدا هؤلاء فإنه يذكر أسماءهم كاملة .

فإذا عرفت من أخرج حديثك من الأئمة فعليك أن ترجع إلى كتابه حسب ترتيبه ، وحسبما تختار من طرق توصلك لحديثك فى هذا الكتاب ، فإذا وصلت لحديثك ، فقد تم المراد ، فاكتب الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد . ثم اذكر أن المناوى تكلم على الحديث فقال كذا فى جزء كذا فى صفحة كذا . وسأوضح ذلك بمثال :

مثال توضيحى :

فإذا أردت تخريج حديث « تهادوا تحابوا » فإنك تبحث عنه فى حرف التاء ، ثم التاء مع الهاء ، فإنك تجده فى موضعه(1) ، ونصه هكذا .

[تهادوا تحابوا وهاجروا تورِّثوا أولادكم مجدا » طك عن عائشة وفيه المثنى أبو حاتم لم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله ثقات وفى بعضهم كلام هـ

ومعنى ذلك أن الحديث أخرجه الطبرانى فى الكبير عن عائشة ، فتبحث

(1) ل ٢١١ أ .

عنه فى معجم الطبرانى الكبير ، فتخرجه منه ، ثم تقول : وذكره المناوى فى الجامع الأزهر وتكلم على الإسناد فقال : وفيه المثنى أبو حاتم لم أجد ... إلخ كلامه فيكون تخريجك قد جمع بين ذكر مصدر الحديث ، وكلام أحد الأئمة عليه .

ويبقى هنا سؤال وهو : مامدى استيعاب الجامع الأزهر فى التخريج ؟ بمعنى هل يذكر المناوى كل من خرّج الحديث ، ويحرص على استقصاء ذلك ؟

والجواب فيما يلى :

مدى استيعابه التخريج :

المتتبع لكتاب المناوى يتضح له أنه لم يقصد الاستيعاب ، ولم يحرص عليه ، وإنما حرص على جمع أحاديث من طرق تخفى على الكثيرين ، واعتنى بالخفى دون ذكر الجلىّ ، وهذا مأأشار إليه فى مقدمة كتابه : « ولم أورد فيه مما فى الكتب الستة إلا النادر ، لشهرتها ،وكثرة تداولها ، وسهولة الوقوف عليها ، فعمدت إلى جمع الشوارد ، والاعتناء بالزوائد » أهـ .

فمثلا لو راجعنا فيه حديث « إنهما يعذبان وما يعذبان فى كبير .. الحديث »[1] فإنا نجده قد عزاه لأحمد عن أبى بكرة ، وقال : ورجاله رجال الصحيح غير بحر بن مرار وهو ثقة أ هـ فى حين لو راجعنا هذا الحديث فى الجامع الكبير[2] فإنا نجده قد عزاه لابن أبى شيبة وأحمد والبخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه جميعا عن ابن عباس . وعزاه لأحمد والطبرانى فى الكبير عن أبى أمامة . وللطبرانى فى الكبير عن يعلى بن مرة ، وللطبرانى فى الأوسط عن عائشة ، ولأبى داود الطيالسى وابن أبى شيبة وأحمد وابن ماجه والطبرانى فى الكبير والبيهقى فى عذاب القبر عن أبى بكرة ، ولابن راهويه عن جابر .

وواضح من هذه المقارنة أن المناوى لايروم الاستيعاب فى عزوه الأحاديث إلى من أخرجها ، وإنما هو يجمع روايات يراها زائدة أو نادرة — وقد تكون

---

(١) ل ١٦٢ ن .
(٢) جـ ١ ص ٣٠٦ .

مذكورة فى الجامع الكبير، لكنه رأى وجود صفة الزيادة فيها — ويتكلم على إسنادها إن توافر ذلك لديه .

وعليه فإذا خرجت حديثك من عنده فلا تظنن أنك أخذت من مصدر يحرص على الجمع ، وإنما عليك أن تواصل طريقك فى جمع طرق حديثك .

للكتاب وعليـــــه :

ويمتاز الكتاب بما يلى :

١ — أنه جمع قدرا كبيرا من الأحاديث .

٢ — أنه ذكر أحاديث من كتب يصعب على الباحث الوصول إليها ، بل وفى بعضها لايمكن .

٣ — أنه رتب هذه الأحاديث ترتيبا يسهل معه الوصول إلى المراد .

٤ — اشتمل الكتاب على فوائد كثيرة تتعلق بالإسناد ، وهذا عندهم عزيز غال .

ويؤخذ عليـــــه :

١ — أنه لم يوضح منهجه فى جمع هذه الأحاديث — كما تقدم — .
٢ — أنه لم يوف بشرطه فى الكلام على كل حديث — كما تقدم — .
٣ — أن ترتيبه لم يك دقيقا — كما تقدم — .
٤ — أنه كرر أحاديث مع الكتاب الأصل دون أدنى زيادة .
٥ — أن من رام حديثا لابد أن يعرف أوله .
٦ — أن من أراد أحاديث موضوع معين فعليه أن يتصفح كل الكتاب .

طبعات الكتـــــاب :

والكتاب صور على نسخة خطية بدار الكتب المصرية ، ونشر وشاعت نسخه ، صوّره المركز العربى للبحث والنشر بالقاهرة سنة ١٩٨٠ .

وهذه النسخة الخطية التى نشر الكتاب تصويرا لها ، كتبت فى القرن الثالث عشر الهجرى (١٢٧٢) ويبدو أن كاتبها لا علاقة له بعلم الحديث ،

وإنما هو ناسخ ، ذلك أن بها أخطاء كثيرة ، منها مالا يخفى على دارس الحديث . ونظرا لهذه الأخطاء فإنه لا يجوز الاعتماد على هذه النسخة بالأخذ منها وكفى ، وإنما لابد من مراجعة ومراجعة ليستقيم النص .

ثم ظهر كتاب بعنوان « جامع الحديث » وشاع أنه يحوى أحاديث كتب السيوطى الثلاثة (الجامع الصغير ، وزيادته ، والجامع الكبير) والجامع الأزهر للمناوى !!

وحرصت على الحصول عليه حتى يسر الله لى نسخة ، فوجدت السماع عنه أفضل من حاله ، فليس فيه ماتوقعت ، ففيما يتعلق بـ « الجامع الأزهر » ــ موضوع حديثنا ــ طبع مستقلا[1] ، وكنت تصورت مزج هذه الكتب كلها ، وحذفت منه أحاديث كثيرة بدعوى تكرارها مع الجامع الكبير ، وبالتتبع وجدت فيها زيادات تجعل حذفها غير لائق ، أما قاصمة الظهر فهى أن القائمين بطبع الكتاب حذفوا كل كلام للمناوى على الإسناد !! ثم أفردوا فى آخر الكتاب أبوابا للأحاديث المتكلم فيها ، فجاءت خالية من علم الدراية فعظم خطؤها ، وأبعدوها عن مكانها !!! .

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يهيىء للكتاب من يقوم بطبعه طبعة تليق به ، وتيسر انتفاع طلاب العلم به . والحمد لله رب العالمين .

* * *

(١) من ص ٢١٠ من الجزء الثامن إلى قرابة نهاية الجزء التاسع .

كتـــــاب
« هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى »

مؤلفـــــه :

ألفه السيد / عبد الرحيم بن عنبر الطهطاوى عالم بالحديث، مصرى من أهل طهطا من أعمال سوهاج . توفى سنة خمس وستين وثلاثمائة وألف . رحمه الله تعالى(١) .

الكتـــــاب :

رأى المؤلف أن من أراد حديثا من صحيح البخارى فإنه يحتاج إلى جهد جهيد ، وزمن مديد ، فأراد أن يختصره بمعنى : أن يحذف الأسانيد عدا الصحابى ، ويحذف الأحاديث المعادة ، ثم يرتب هذا المختصر على حروف الهجاء ، كى يسهل على من رام حديثا الوصول إليه . وأخذ يقدِّم رجلا ويؤخر أخرى فى سبيل تحقيق هذا الهدف . وإذ به يقف على كتاب (التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح) تأليف أبى العباس أحمد بن أحمد الشرجى الزبيدى المتوفى ٨٩٣ هـ اختصر فيه صحيح البخارى فوجده قد وفر عليه إحدى الخطوتين اللتين كان يريدهما ، ألا وهى خطوة حذف الأسانيد ، والاكتفاء من الحديث المكرر على رواية واحدة منه ، فنشط فى إنجاز الخطوة الثانية ، والتى هى ترتيب أحاديث هذا المختصر على حسب حروف الهجاء ، وسمى هذا التأليف « هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى » .

منهجه فى الكتـــــاب :

رتب الأحاديث على حسب حروف المعجم ، بمعنى أنه جمع ماأوله الهمزة على حدة ، وما أوله الباء على حدة ، وهكذا إلى آخر حروف الهجاء .

---
(١) راجع الأعلام ٣ / ٣٤٧ .

ولم يكن الترتيب على حسب الحرف الأول فحسب ، بل كان على حسب الحرف الأول وما بعده ، انظر ص ٥٥ وما بعدها تجد :

أرأيتم .... الحديث
أربع .... الحديث
أربعون .... الحديث
ارجعوا .... الحديث
أرسل .... الحديث
ارم .... الحديث
أريت .... الحديث

هذه بدايات أحاديث عنده قد رتب الحرف الأول وما بعده ، فالهمزة مع الراء فالألف ، ثم الهمزة مع الراء فالباء، ثم الهمزة مع الراء فالجيم ، ثم الهمزة مع الراء فالسين ، ثم الهمزة مع الراء فالميم ، ثم الهمزة مع الراء فالياء . وهكذا يتضح لك أنه رتب الأحاديث باعتبار حروف الهجاء فى الحرف الأول فما بعده .

وأحب أن أنبهك هنا إلى ثلاث نقاط :

النقطـــة الأولى :

أنه بعد أن ينتهى من الأحاديث المبتدئة بحرف واحد يذكر بعدها الأحاديث المبتدئة بهذا الحرف وقد سبقه (أل) فاصلا بعنوان « فصل فى المحلى من حرف كذا » أو « فصل فى المحلى بأل من حرف كذا » فمثلا بعد نهاية الأحاديث التى أولها همزة ذكر هذه الترجمة (فصل فى المحلى من حرف الهمزة) وذكر الأحاديث التى أولها همزة مسبوقة بأل مثل :

الآيتان .... الحديث
الأرواح .... الحديث
الأعمال .... الحديث
الأنصار .... الحديث(١)

(١) راجع جـ ١ ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

وهكذا فى نهاية كل حرف يجمع الأحاديث المحلاة بأل فيه ويذكرها فى آخره ، فمثلا لو أردت الكشف على حديث « البيعان بالخيار ... الحديث » فلا تبحث فى حرف الباء وإنما ابحث فى هذا العنوان (فصل فى المحلى من حرف الباء) .

النقطـــة الثانية :

أنه بعد أن ذكر الأحاديث التى أولها حرف النون ، وذكر المحلى بأل من حرف النون ، عقد عنوان (باب المناهى) ذكر تحته الأحاديث التى أولها « نهى » مثل :

« نهى ﷺ أن تباع الثمرة ...... الحديث »
« نهى ﷺ أن تصبر بهيمة ...... الحديث »
« نهى ﷺ أن تضرب الصورة .. الحديث »

وذكر عددا كبيرا من الأحاديث . والمطلوب منك أن تلاحظ ذكره « باب المناهى » بعد انتهائه من أحاديث حرف النون والمحلى بأل من حرف النون ، إذ لربما نظرت فى النون وحديثك أوله نهى فلم تجده فيه فتظن أنه ليس فى الكتاب ، والحقيقة أنه فيه . (راجع جـ ٢ ص ١٦٦) .

النقطـــة الثالثة :

أنه جعل (لا) بابا مستقلا بعد الواو وقبل الياء . فأرجو أن تلاحظ ذلك ، فإذا كان حديثك أوله (لا) مثل

لا آكل وأنا متكىء ...
لا أحد أغير من الله .. الحديث
لا تباغضـوا ...

إذا كان حديثك على هذه الشاكلة فابحث فى حرف (لا) لافى حرف اللام(١) فإذا عرفت هذه النقاط الثلاث مع ماسبق من أن الكتاب أحاديثه مرتبة على حروف المعجم عرفت ترتيب الكتاب .

---

(١) راجع جـ ٢ ص ١٩١ .

وفى نهاية كل حديث يكتب اسم الكتاب الذى أخرج البخارى هذا الحديث فيه ، وكذا اسم الباب ، كما يكتب اسم الصحابى الذى روى هذا الحديث عن الرسول ﷺ .

وهذا نموذج على صورة الكتاب تماما :

فصل فى المحلى من حرف الهمزة	راوى	كتاب	بــاب
الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما فى ليلة كفتاه .	ابن مسعود	المغازى	شهود الملائكة بدر
الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلــــف .	عائشة	أحاديث الأنبياء	الأرواح جنود مجندة
الأعمال بالنية، لكل امرىء مانوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ماهاجر إليه .	عمر	الإيمان	ماجاء أن الأعمال بالنية

ولعلك لاحظت من هذا النموذج أنه يذكر الكتاب والباب والراوى مقابل نهاية الحديث ، وعلى ذلك فلو ابتدأ الحديث فى صفحة ونهاه فى أخرى كتب تخريجه فى الصفحة التالية ، إذ هى التى فيها نهاية الحديث .

طريقة التخريج بالكتــــاب :

إذا كان عندك حديث وأردت الاستعانة بهذا الكتاب كى يدلك على موضع الحديث من البخارى فاعرف أول حديثك ، ثم ابحث عنه فى موضعه ،

فإن كان أوله همزة فابحث عنه فى حرف الهمزة من هذا الكتاب . وإن كان من حرف الكاف فابحث عنه فى حرف الكاف فإذا وجدته فلاحظ آخره ، ومقابل آخره تجد ذكر الكتاب الذى فيه هذا الحديث فى البخارى ، وكذا الباب والراوى .

راجع النموذج الذى تقدم وخذ مثلا الحديث الأخير فيه وهو « الأعمال بالنية .. إلخ » فلو كان هذا حديثك فقل : أخرجه البخارى فى كتاب الإيمان ، باب ماجاء أن الأعمال بالنية ، عن عمر رضى الله عنه كذا فى هداية البارى ج ١ ص ١٨٩ .

وعليك أن تلاحظ الآتى :

أولاً : أنه إذا لم تجد حديثك فى هذا الكتاب « هداية البارى » فليس معنى ذلك أن الحديث ليس فى البخارى ، إذ أن « هداية البارى » فهرس لأحاديث مختصر البخارى — كما تقدم — .

ثانياً : أنه لايذكر لك كل روايات الحديث التى فى البخارى ، وإنما قد يكون الحديث فى البخارى فى خمسة مواضع ، فى كل موضع بلفظ ، فيذكر هو موضعا واحدا منها بلفظه .

ثالثاً : لايصح أن تأخذ لفظ الحديث من « هداية البارى » وتعزوه إلى البخارى معتمدا على اللفظ الذى فيه ، إذ هناك مخالفة بين لفظ روايته ورواية البخارى يظهر ذلك للمتأمل .

رابعاً : أنك إذا أخذت من هداية البارى موضع ورود الحديث فى البخارى بأن عرفت الكتاب والباب اللذين فيهما الحديث فهذا تخريج إجمالى . فإذا أردت التخريج التفصيلى فارجع بنفسك إلى صحيح البخارى وأخرج حديثك منه ، واكتب معلوماتك عن الحديث من صحيح البخارى ، وقارن بين الرواية التى تريد تخريجها ورواية البخارى ، واذكر رقم الجزء ورقم الصفحة واذكر الطبعة .

مزية أخرى للكتاب :

ولم تقف جهود المؤلف على ترتيب أحاديث مختصر البخارى ، وإنما ضمن كتابه شرحا وجيزا مفيداً للأحاديث . امتاز هذا الشرح بالأسلوب الأدبى الجميل فالرجل على مايبدو كان ذا باع طويل فى الأدب انظر إليه وهو يقول فى المقدمة .

« ... وأن كتاب الجامع الصحيح للإمام البخارى مقدم أصحاب الحديث فى القديم والحديث قد أتى من الصحاح بما رجح على غيره من الأسفار ، أسفر عن كل ذلك العيان كل الإسفار . بيد أن رياضه فيحاء ، وحياضه واسعة الأنحاء ، وأنه إذا أراد رائد الحديث أن ينظره فى أى باب لايكاد يهتدى إليه إلا بعد جهد جهيد ، وطول بحث وتنقيب فى زمن مديد ... إلخ » .

وكثيرا مايذكر المؤلف فى هذا الشرح تخريج الحديث من كتب أخرى .

للكتاب وعليـــه :

يمتاز الكتاب بما يلى :

١ ــ حسن الترتيب الذى يجعل القارىء يصل إلى مايرنو إليه بسهولة .

٢ ــ تحديد موضع الحديث فى البخارى بدقة إذ يذكر الكتاب والباب .

٣ ــ بيان الصحابى راوى الحديث ، وذلك له ماله من فائدة إذ يمكن به الانتفاع فى التخريج من الكتب الأخرى .

٤ ــ بيان فحوى الحديث ، ولذلك ماله إذ يستطيع الباحث بذلك تخريج الحديث من الكتب التى يعتمد فى التخريج منها على معرفة الفحوى (وهى الكتب المرتبة على الموضوعات) .

٥ ــ شرحه المفيد الموجز للحديث .

٦ ــ ذكره من أخرج الحديث من أصحاب الكتب الأخرى وهذا فيه كثير .

ويؤخـــذ عليـه :

١ ــ أنه اقتصر على ترتيب المختصر فسقطت روايات كثيرة لم تذكر ،

وهو إذا كان يخرج رواية من الروايات فإن بقية الروايات لايذكرها ، فمثلا حديث « الأعمال بالنيات .. إلخ » الذى سبق فى الجدول ، ذَكَرَهُ من كتاب الإيمان فقط ، فى حين هو فى مواطن أخرى من الصحيح ، فهو فى العتق ، وفى مناقب الأنصار ، وفى غير ذلك . وألفاظه فى هذه المواضع مختلفة .

وراجع أيضا حديث « إن عبدا خيّره الله .. إلخ » وحديث « إن الله خيّر عبدا .. إلخ » تجده خرج هذا الثانى وهو فى الصلاة ، وأهمل الأول وهو فى مناقب الأنصار . فلو أردت تخريج هذا الحديث باللفظ الأول لظننت أنه ليس فى البخارى ، والواقع غير ذلك .

وكم من حديث فى البخارى حاولتُ تخريجه منه فلم أستطع ، وتعليل ذلك أنه رتب المختصر لاصحيح البخارى .

٢ ــ أنه قد يغير بعض لفظ فى الرواية ، من أجل ذا سبق أن بينت أنه لايصح الاعتماد على رواية الحديث منه وعزوه للبخارى ، بل لابد من الرجوع إلى نسخ البخارى الأصلية ، ومراجعة الحديث عليها .

٣ ــ ويؤخذ عليه مايؤخذ على بقية الكتب المرتبة على حروف المعجم ، من أنه لو ضاع من الإنسان طرف الحديث أو كان لايحفظ أول الحديث فإنه لايصل إلى مراده .

هذا والكتاب مطبوع بشركة مطبعة الرغائب بمصر سنة ١٣٤٠ هـ .

وكانت حقوق الطبع وقتها محفوظة للمؤلف .

والكتاب يقع فى جزئين فى مجلد واحد ، الجزء الأول ينتهى بحرف القاف ، ويبدأ الثانى بحرف الكاف إلى الآخر .

والله أعلــــــم ،،،

* * *



كتب فى هذه الطريقة أذكرها إجمالا

لقد ذكرت مجموعة من كتب هذه الطريقة (طريقة التخريج بمطلع الحديث) تفصيلا ، للانتفاع بها فى معرفة منهج كل مؤلف على هذه الطريقة ، وها أنذا أذكر لك بعض المؤلفات فيها إجمالا ، للتعرف عليها فى ضوء ماسبق .

● كتاب « كنوز الحقائق فى حديث خير الخلائق » :

ألفه عبد الرءوف المناوى ـــ مؤلف الجامع الأزهر الذى سبق الكلام عنه ـــ ولقد اشتمل على قرابة عشرة آلاف حديث ، مرتبة على حروف المعجم ، ذكر فى نهاية كل حديث من أخرجه من أئمة السنة ، مقتصرا على واحد فقط ، مستعملا الرموز فى الكثير الغالب ، ولقد وضع مفتاحا للرموز فى أول الكتاب .

وهذا الكتاب كثير الشبه بكتاب الجامع الصغير ، ففيه رتبت الأحاديث المجردة من « أل » ثم المحلاة بأل ، وفيه أفرد أحاديث الشمائل بعد انتهاء الأحاديث التى أولها الكاف ، وفيه أفرد أحاديث المناهى بعد حرف النون ، وفيه جعل اللام ألف (لا) حرفا مستقلا .

وقد طبع الكتاب بالمطبعة العثمانية ، ثم طبع على هامش الجامع الصغير بمطبعة مصطفى الحلبى .

● كتاب « المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة » :

ألفه الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوى المتوفى ٩٠٢ . تلميذ الحافظ ابن حجر ، وقرين الحافظ السيوطى .

جمع فى كتابه هذا كثيرا من الأحاديث المشتهرة بين الناس ، وخرّجها

تخريجا أطال النَّفَس فيه ، وبيّن منها ماكان من كلام رسول الله ﷺ ، وما ليس من كلامه ، ثم عرّج فى آخر الكتاب على أشياء تشيع تحتاج إلى تصحيح ، مثل مااشتهر من لقاء بعض الأئمة ونحوهم ببعض ، وتصانيف تضاف لناس ، وقبور لأقوام ذى جلالة ، وأناس يشيع عنهم أنهم من العلماء .

ولقد رتب الأحاديث فى هذا الكتاب على حروف المعجم ، دون مراعاة لحرف « أل » ، وإذا اشتهر الحديث بلفظين ذكره بهما ، وأحال فى أحدهما على الآخر .

ولقد طبع الكتاب طبع حجر فى الهند ، وطبع طبعة جيدة فى مصر طبعته مكتبة الخانجى بدار الأدب العربى للطباعة سنة ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٦ م .

● **« كتاب تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث » :**

ألفه الإمام عبد الرحمن بن على الشهير بـ « ابن الديبع » تلميذ الحافظ السخاوى .

اختصر فيه كتاب شيخه الحافظ السخاوى « المقاصد الحسنة » — الذى سبق الكلام عنه — ورتب أحاديثه كأصله على حروف التهجى ، وحافظ على أغراض الأصل ، واختصر كثيرا حتى صار الكتاب فى ربع حجم الأصل . والكتاب مطبوع شائع طبعته مكتبة صبيح بالقاهرة سنة ١٣٨٢ .

● **كتاب « كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس » :**

ألفه الشيخ اسماعيل بن محمد بن عبد الهادى الجراحى العجلونى الدمشقى المتوفى ١١٦٢ .

اختصر فيه كتاب السخاوى المسمى « المقاصد الحسنة » اختصارا حافظ فيه على مقاصد الأصل ، وأضاف إليه بعض زيادات من كتاب الحافظ ابن حجر « اللآلىء المنثورة فى الأحاديث المشهورة » ومن كتاب الحافظ السيوطى « الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة » من النسخة الصغرى والنسخة

الكبرى .

واتباعا للأصل رتب الأحاديث على حروف المعجم . ولقد ركز فى كتابه على أشياء هى :

١ ـــ بيان من أخرج الحديث من الأئمة .
٢ ـــ بيان من رواه من الصحابة .
٣ ـــ الكلام على الحديث من حيث الصحة والضعف ، وهو فى هذا ناقل فاهم .
٤ ـــ النكات الحديثية كالتواتر أو التفرد ، والتخصيص والتعارض .

والكتاب مطبوع فى جزءين ، نشرته مكتبة التراث الإسلامى بحلب بتصحيح أحمد القلاش .

● **كتاب « أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب » :**

مؤلفه : الشيخ محمد بن درويش الحوت ، أحد علماء الشام ، ولد وتوفى فى بيروت ، وطلب العلم فبلغ فيه درجة ، توفى فى ذى الحجة سنة ست وسبعين ومائتين وألف .

اختصر فيه كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوى ، واستفاد بشرح المناوى للجامع الصغير ، استفاد به فى بيان درجة الحديث ، وتبعا للأصل فأحاديث الكتاب مرتبة على حروف المعجم ، وفى نهايته فوائد مهمة .

والكتاب طبع تحت الاسم المذكور هنا بتحقيق نجل المؤلف واسمه «عبد الرحمن» ، وطبع تحت اسم «الأحاديث المشكلة فى الرتبة» بتحقيق حفيد المؤلف واسمه كمال يوسف الحوت .

● **كتاب « مفتاح الصحيحين » :**

ألفه محمد الشريف بن مصطفى التوقادى ، رتب فيه الأحاديث القولية فى البخارى ومسلم على حروف الهجاء ، وكتب بجانب مقدمة الحديث جهة اليمين رقم الجزء ورقم الصفحة من متن البخارى وشروحه لابن حجر والقسطلانى والعينى ومتن مسلم وشرحه للنووى ، وبجانب مقدمة الحديث

جهة اليسار كتب عنوان الكتاب ورقم الباب ، فإن اتحدت طبعتك مع الطبعة التى اعتمد عليها أعطاك الجزء والصفحة ، وإن اختلفت فاعتمد على مايعطيك من الكتاب ورقم الباب ، ولقد عرّف بطبعاته فى أول الكتاب بعض تعريف .

هذا والكتاب (مفتاح الصحيحين) مطبوع شائع طبعته المطبعة العثمانية بمصر سنة ١٣١٣ وصورته دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٣٩٥ هـ .

● **كتاب « البغية فى ترتيب أحاديث الحلية » :**

ألفه العلامة المحدث السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن الصديق الغُمارى .

جمع فيه الأحاديث الواردة فى « حلية الأولياء » لأبى نعيم ، وجعلها قسمين : قسم الأقوال وأطلق عليه قسم الحروف ، وقسم الأفعال ، فرتب الأول على حروف المعجم ، يذكر قدرا من أول الحديث وبجانبه رقم الجزء ورقم الصفحة ، ورتب الثانى — قسم الأفعال — على حسب الرواة ، يذكر مع كل راو مروياته ذاكرا موضوع الحديث ، ورقم الجزء ورقم الصفحة ، ولقد رتب الرواة على حروف المعجم فى أسماء الصحابة والصحابيات معاً ، ثم الكنى ، ثم التابعين مرتبين على حروف المعجم أيضا . ولقد استعملت هذا الكتاب فاتضح لى أنه فاتته بعض أحاديث .

ولقد اعتمد على الطبعة الوحيدة الشائعة لحلية الأولياء ، والتى طبعتها مطبعة السعادة بالقاهرة .

هذا والكتاب (البغية) مطبوع شائع طبعته مكتبة الخانجى بمصر ، وصورته دار القرآن الكريم ببيروت .

● **كتاب « مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب » :**

ألفه السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الغمارى ، شقيق مؤلف البغية — الكتاب السابق — جمع أحاديث « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادى ، ورتبها كترتيب البغية ، إلا أنه يذكر الحديث بلفظه من تاريخ بغداد ، وبلفظه الذى يشيع به ، ولقد اعتمد على الطبعة الشائعة التى طبعتها

المكتبة العربية ببغداد ومكتبة الخانجى ومكتبة السعادة بالقاهرة .

وكتاب « مفتاح الترتيب » طبعته مكتبة الخانجى بمصر ، ثم صورته دار القرآن الكريم ببيروت مع سابقه .

● « **فهرس معجم الطبرانى الصغير** » :

ألفه عبد العزيز بن محمد السدحان .

رتب فيه أحاديث معجم الطبرانى الصغير على حروف التهجى (أ ب ت ... إلخ) يذكر جزءا من الحديث وبجانبه الجزء والصفحة . وقد اعتمد على طبعة معجم الطبرانى الصغير الموجودة بالأسواق حاليا ، وقد طبعتها دار النصر بالقاهرة ونشرتها المكتبة السلفية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٨ هـ .

وفهرس معجم الطبرانى هذا مطبوع ، طبعته مطابع الحجاز الحديثة بالرياض ، ونشرته دار اليقين للنشر والتوزيع بالرياض سنة ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م .

● « **فهرس جامع بيان العلم وفضله** » :

وضعه عبد العزيز بن محمد السدحان .

رتب فيه أحاديث كتاب « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبد البر على حروف الهجاء ، يذكر جزءا من الحديث وبجانبه الجزء والصفحة ، لكنه لم يستوعب ، وقد اعتمد على طبعة مطبعة العاصمة بالقاهرة سنة ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م والتى نشرتها المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، وهى جزءان فى مجلد واحد .

وفهرس جامع بيان العلم مطبوع مع سابقه .

● « **إيقاف الأخيار على أحاديث مشكل الآثار** » :

جمعه نبيل بن منصور البصارة .

ورتب فيه أحاديث « مشكل الآثار » للطحاوى على حروف المعجم (الهجاء) ، يذكر جزءا من أول الحديث وبجانبه الجزء والصفحة ، وقد اعتمد

على طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣٣٣ هـ .

والكتاب — إيقاف الأخيار — مطبوع طبعته دار الدعوة سنة ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م .

● « **أنوار البيان فى ترتيب أخبار أصبهان** » :

ألفه نبيل بن منصور البصارة .

رتب فيه الأحاديث الواردة فى كتاب « ذكر أخبار أصبهان » لأبى نعيم الأصبهانى على حروف المعجم ، يذكر جزءا من الحديث وبجانبه الجزء والصفحة ، وقد اعتمد على طبعة ليدن التى طبعت بمطبعة بريل سنة ١٩٣٤ .

والكتاب — أنوار البيان — مطبوع مع كتاب « إيقاف الأخيار — سابقه — نشرتهما معا دار الدعوة سنة ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م .

● **مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان** :

ألفه المحدث السيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغمارى — مؤلف البغية —

رتب فيه الأحاديث الواردة فى كتاب « ذكر أخبار أصبهان » لأبى نعيم على حروف المعجم ، يذكر جزءا من الحديث وبجانبه الجزء والصفحة فى الأحاديث القولية ، أما الأحاديث الفعلية فرتبها باعتبار الراوى الأعلى ، ورتب الصحابة على حروف المعجم بادئا بأسماء الرجال ثم الكنى ، ثم ثنى بالنساء الراويات مرتبهن ، ثم التابعين ، يذكر الراوى وبجانبه الأيمن الجزء والصفحة ، وبجانبه الأيسر موضوع الحديث ، ولقد اعتمد على طبعة ليدن التى طبعت بمطبعة بريل سنة ١٩٣٤ .

والكتاب مطبوع نشرته مكتبة المعارف بالرياض ، واعتنى بطبعه وأشرف على تصحيحه الدكتور / محمود الطحان .

... وهناك عدة فهارس على هذه الطريقة ، أى رتبت فيها الأحاديث على حروف الهجاء .

من هــذه الفهــارس :

— فهرس صحيح مسلم الذى وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبدالباقى ضمن مجموعة فهارسه لصحيح مسلم .

— وفهرس سنن أبى داود الذى وضعه ابن بيومى ، وهو خاص بالقدر الذى شرحه المرحوم الشيخ محمود خطاب السبكى .

— وفهرس سنن ابن ماجه وقد وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى .

— وفهرس موطأ مالك وقد وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى أيضاً .

وسيأتى الكلام على هذه الفهارس عند الحديث على الكتب السبعة بمشيئة الله تعالى(١) .

* * *

(١) راجع ص ٢٥٥ ــ ٣٠٦ .

الطريقة الثانية

التخريج بألفاظ الحديث

- تقديـــم
- تمهيـــد
- المعجم المفهرس
- كتب ذكرت إجمالا



الطريقــة الثانيــة

التخريـج بألفــاظ الحديـــث

يعتمد التخريج بهذه الطريقة على أخذ لفظة من ألفاظ الحديث ــ على أن تكون من الأسماء أو الأفعال ، أما الحروف فلا ــ والبحث عنها ، فإذا تبين وجود جزء من الحديث تحتها فقد توصل بها إلى تخريج الحديث ، فتحت هذا الجزء من الحديث ستجد تخريج الحديث بذكر من أخرجه وموضع تخريجه .

والمؤلفون بهذه الطريقة يركزون على الألفاظ الغريبة ، فكلما كانت الكلمة غريبة كلما كان التخريج سهلا وأكيدا ، فلو طلب منك تخريج حديث « إن النبى ﷺ نهى عن طعام المتبارين أن يؤكل »(١) فبدل أن تبحث عنه فى « نهى » أو فى « طعام » أو فى « يؤكل » الأولى أن تبحث عنه فى « المتبارين » لقلة دورانها ، وعند كشفك عنها(٢) ستجد أن كلمة « تبارى » بكل اشتقاقاتها وردت مرتين فقط فى أحاديث الكتب التسعة .

مزايــا هــذه الطريقــة :

وتمتاز هذه الطريقة بما يلى :

ــ سرعة الوصول إلى المراد بواسطتها .

ــ أن المؤلفين عليها يحددون موضع الحديث فى الكتب ، فيذكرون الكتاب والباب ، أو الجزء والصفحة .

ــ أن معرفة أى جزء من الحديث يمكن أن يوصل إلى الحديث .

---

(١) راجع تخريجه فى مسند ابن الجعد رقم ٣٢٥٧ جـ ٢ ص ١١١٢ .

(٢) جـ ١ ص ١٧٧ العمود الأول .

عيـــوبها :

ولهذه الطريقة عيوب هى :

ــ أن مستعملها لابد أن يكون على دراية باللغة ليعرف كيف يجرد الكلمة ، فإنها تعتمد على الحروف الأصلية للكلمة فقط ، فلابد أن يعرف أن يبحث عن « متعمدا » فى « عمد » .

ــ أنها لاتذكر الصحابى ، وإنما تعطيك الحديث عن كل الصحابة ، مما يجعلك ترجع له فى كل المواضع لتعرف ماكان عن الصحابى الذى معك .

ــ لا يكفى أن تخرِّج بناء على كلمة واحدة ، فلربما خلت روٰية عنها فلا تذكر .

وسوف تتضح لك هذه الطريقة أكثر عند قراءة المؤلفات فيها

المؤلفات فيها :

أشهر المؤلفات فى هذه الطريقة كتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى » الذى أعده لفيف من المستشرقين ، وبمشيئة الله تعالى سأحدثك عنه تفصيلا ، كما أنى سأحدثك بمشيئة الله تعالى عن المؤلفات فى هذه الطريقة لكن لا على سبيل الإجمال بل على سبيل الإشارة .

* * *

تمهيـد :

كان التخريج عند متقدمى بنى الإسلام يعتمد على الحفظ ، فكان الإمام منهم يحفظ أحاديث العديد من الكتب عن ظهر قلب ، فإذا رام حديثا ذكر من أخرجه من الأئمة . مثال ذلك مالو سئلت أنت عن آية من كتاب الله تعالى فإنك تحدد سورتها ، وربما تحدد مكانها ، ومن الحفاظ من يحدد رقمها ، فكذلك كان المتقدمون مع السُّنَّة ، فلقد كانوا يُخَرِّجون الحديث من عدة كتب اعتمادا على الذاكرة الحافظة الواعية ، وما نظن بابن حجر فى تخريجه أحاديث الكتب التى خرجها ، وكذا من سبقه كالزيلعى والعراق ، ما نظن أن هؤلاء اعتمدوا على فهرس أو مفتاح .

ولما تأخر الوقت وُجد علماء لايحفظون ، فكان لابد من عمل مفاتيح تبين لهم أماكن ورود الحديث ، واختلفت هذه المفاتيح من حيث القلة والكثرة ، ومن حيث تحديد الحديث فى كتاب كذا ، وتحديده فى نفس الكتاب . فمنهم من ألف أطرافا للأحاديث ، ومنهم من رتبها على حروف المعجم ، ومنهم من رتبها على الموضوعات .

وكان لدارسى الإسلام من أهل الافرنج فى ذلك دور ومجهود ، فانتفعوا بما فعله بنو الإسلام ، وقاموا بدور له أثره فى خدمة السنة عند من ينصف فى الأحكام .

وكان من دورهم هذا ماسنتكلم عنه فى هذا الباب إن شاء الله تعالى « المعجم المفهرس » .

* * *

كتـــــاب

« المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى »

المؤلـــــف :

ابتدأ تأليفه ونشره الدكتور / أ . ى . فنسنك أستاذ العربية بجامعة ليدن ، ثم انضم إليه عدد من المستشرقين ، منهم الدكتور / ى . ب . منسنج محاضر العربية بجامعة ليدن ، والمستشرق / و . ب . دى هاس ، والمستشرق / ى . ب . فن لون ، والمستشرق / ى . ت . ب . دى بروين ، والمستشرق / ى . بروخمان ، وشاركهم المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباق .

الكتــــاب :

وهذا الكتاب فهرس لألفاظ أحاديث تسعة كتب هى :

١ ــ صحيح البخارى	٢ ــ صحيح مسلم	٣ ــ سنن الترمذى
٤ ــ سنن أبى داود	٥ ــ سنن النسائى	٦ ــ سنن ابن ماجه
٧ ــ سنن الدارمى	٨ ــ موطأ مالك	٩ ــ مسند أحمد

طريقـــة وضعـــه :

رأى مؤلفو هذا الكتاب أن من عيوب فهرست الأحاديث على حسب الحروف (أى باعتبار الحرف الأول فالذى يليه من الحديث) أن الباحث لابد أن يعرف أول الحديث وإلا فلا يصل إلى غرضه ، وكذا من عيوب الفهرسة على الموضوعات أن الباحث لابد أن يكون خبيراً بفقه الحديث ، وقد يختلف رأيه مع رأى المؤلف فى فقه الحديث فلا يجد الحديث .

رأوا ذلك فنَحَوْا منحا آخر ، وذلك بفهرسة الأحاديث على حسب

كلماتها ، خاصة الكلمة النادرة الاستعمال ، فوضعوا الأفعال المجردة مرتبة على حروف المعجم ، يعنى الفعل الذى أوله ألف ، ثم الذى أوله باء .. إلخ .

والفعل الذى أوله ألف مرتب أيضا ، الألف مع الباء ، ثم مع التاء ، ثم مع الثاء ... إلخ(١) .

وتحت الفعل المجرد ذكروا ماضيه ثم مضارعه ثم الأمر منه ، ثم اسم الفاعل ثم اسم المفعول ، يقدمون المبنى للمعلوم على المبنى للمجهول ، ويقدمون المجرد على المزيد ، على نحو الترتيب المعروف فى النحو والصرف ، ويقدمون المرفوع ثم المجرور ثم المنصوب ، ويقدمون المفرد ثم المثنى ثم الجمع .

ويذكرون تحت كل كلمة (فعلا كانت أو اسما أو اسم فاعل .. إلخ) . الأحاديث التى جاءت فيها هذه الكلمة ، مقتصرين من الحديث على الجملة التى فيها هذه الكلمة .

فمثلا كلمة (أمر) توضع فى أثناء الصفحة بعد انتهاء (أمد) ويذكر تحتها كل صور الفعل من ماض ، فمضارع ، فأمر ، فاسم فاعل ، فاسم مفعول . ثم المزيد منها (أمّر) بتشديد الميم فـ (آمر) على وزن أفعل ، ثم (تأمر) ثم (ائتمر) ثم (استأمر) ثم (أمر) ثم (أمير) ثم (إمرة) ثم (أمارة) بالهمزة المفتوحة ثم (إمارة) بالهمزة المكسورة ثم (آمر) أفعل تفضيل من أمر .

وبعد أن يذكر الجملة من الحديث تحت الكلمة التى هى من هذه الجملة يذكر بجوارها من أخرج هذا الحديث من أصحاب الكتب التسعة ، بادئا بالكتاب الذى تطابق روايته الجملة المذكورة حرفيا ، ويحدد المكان فى هذا الكتاب ، بأن يذكر اسم الكتاب ، والباب . أو اسم الكتاب ورقم الحديث . أو الجزء والصفحة .

---

(١) سوى مخالفات بسيطة منها مثلاً : « أم » فمقتضى الترتيب اللغوى أن تكون « أم » بدون تشديد الميم فى أول الألف مع الميم وبالتشديد قبل آخر الألف مع الميم بقليل أى عند الألف مع الميم مع الميم إذ الميم المشددة أصلها ميمان . لكنه خالف فوضع « أم » المشددة الميم مع المخففة فى بداية الألف مع الميم وهكذا فى كل الحروف .

ومن باب الاختصار استعمل لهذه الكتب التسعة رموزا (وضع مفتاح هذه الرموز فى نهاية كل صفحتين متقابلتين) ويذكر اسم الكتاب باختصار فمثلا كتاب « صلاة المسافرين وقصرها » فى صحيح مسلم يكتبه « مسافرين » وكتاب « وقوت الصلاة » فى الموطأ يكتبه « صلاة » .

وهذا جدول برموز الكتب التسعة ، وكيفية تحديده الحديث فيها :

١ ـ صحيح البخارى رمزه (خَ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذى فيه الحديث .

٢ ـ سنن أبى داود رمزه (دَ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذى فيه الحديث .

٣ ـ سنن الترمذى رمزه (تَ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذى فيه الحديث .

٤ ـ سنن النسائى رمزه (نَ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذى فيه الحديث .

٥ ـ سنن ابن ماجه رمزه (جهَ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذى فيه الحديث .

٦ ـ سنن الدارمى رمزه (دىَ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذى فيه الحديث .

٧ ـ صحيح مسلم رمزه (مَ) ويذكر الكتاب، ورقم الحديث فى هذا الكتاب .

٨ ـ موطأ مالك رمزه (طَ) ويذكر الكتاب، ورقم الحديث فى هذا الكتاب .

٩ ـ مسند أحمد رمزه (حمَ) ويذكر رقم الجزء ، ورقم الصفحة التى فيها الحديث .

وهذه الرموز سار عليها مؤلفو الكتاب إلا فى الثلاث وعشرين صفحة الأولى من الجزء الأول ، فإنهم استعملوا فى سنن ابن ماجه رمز (ق) وفى مسند أحمد رمز (حل) وبقية الرموز كما هنا .

ورموز الكتاب حفظها سهل ، وتلاحظ أنهم يضعون خطا فوق الحرف المرموز به كنوع من زيادة البيان .

طريقـة التخريـج بالكتـاب :

إذا أردت تخريج حديث بواسطة هذا الكتاب فخذ أظهر كلمة من حديثك ــ وكلما كانت الكلمة غريبة كان الوصول أسهل ــ وجَرِّدْها ، وابحث عنها فى المعجم ، فإذا وصلت إلى مجردها فانظر وردت فى الحديث على أى شكل (ماض ــ مجرد أو مزيد ــ مضارع ، اسم فاعل ... إلخ) ثم انظرها فى محلها تجد الجملة التى هى فيها مذكورة أمامك وبجوارها رموز الكتب التى ورد الحديث فيها ، وتحديد مكان الحديث فى هذه الكتب . وما عليك حينئذ إلا أن تفك الرموز وتراجع المواطن التى ذكرها لك ، والتى هى تخريج حديثك .

وبالمثال يتضح المقال كما يقولون :

فمثلا لو أردنا تخريج حديث أنس « لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه » فإننا نأخذ منه مثلا كلمة « يحب » ونُجرِّدُها بأن نأتى منها بالماضى المجرد ، فيكون « حبّ » نبحث عنها فى حرف الحاء مع الباء ، وفعلا نجدها فى الجزء الأول ص ٤٠٥ (أحب) فنبحث عن جملة الحديث الذى معنا فنجدها فى ص ٤٠٧ هكذا .

... حتى يحب لأخيه أو قال لجاره مايحب لنفسه .
مَ ايمان ٧١ ، ٧٢ ــ خَ ايمان ٧ ــ تَ قيامة ٥٩
نَ ايمان ١٩ (**)(١) ، ٣٣ ــ جهَ مقدمه ٩ ، جنائز ١
دىَ استئذان ٥ ، رقاق ٢٩ ــ حم ١ ، ٨٩
٣ ، ١٧٦ ، ٢٠٦ ، ٢٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٩

وبيان ذلك كالآتى :

أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان حديث رقم ٧١ ، ٧٢ .

---

(١) وضع نجمة على رقم الباب دليل على أن الحديث كرر فى هذا الباب مرتين ، ووضع نجمتين دليل على أنه كرر ثلاث مرات ، وكذا لو وضعت النجمة على رقم الصفحة .

وأخرجه البخارى فى كتاب الإيمان باب رقم ٧ .
وأخرجه الترمذى فى كتاب القيامة باب رقم ٥٩ .
وأخرجه النسائى فى كتاب الإيمان باب رقم ١٩ وكرر هذا اللفظ فى هذا الباب . وفى باب رقم ٣٣ من نفس الكتاب .
وأخرجه ابن ماجه فى المقدمة باب رقم ٩ وفى كتاب الجنائز باب رقم ١ .
وأخرجه الدارمى فى كتاب الاستئذان باب رقم ٥ وفى كتاب الرقاق باب رقم ٢٩ .
وأخرجه أحمد فى مسنده جـ ١ ص ٨٩ وجزء ٣ ص ١٧٦ ، ٢٠٦ ، ٢٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٩ .

وما عليك بعد ذلك إلا أن ترجع إلى هذه الكتب وتبحث عن الأماكن التى حدد وجود الحديث فيها وتطلع عليها لتنظر هل هو الحديث الذى معك أم لا ؟ .

فمثلا تأخذ كتاب البخارى وتفتح كتاب الإيمان باب رقم ٧ فتجده باب « من الإيمان أن يحب لأخيه مايحب لنفسه » جـ ١ ص ٥٦ من فتح البارى ، وتجد حديثك هذا فيه فتطمئن على وجوده فيه ، وبدلا من أن نكتب أخرجه البخارى فى كتاب الإيمان باب (٧) بدلا من ذلك نكتب .

أخرجه البخارى فى كتاب الإيمان باب « من الإيمان أن يحب لأخيه مايحب لنفسه » وتذكر الجزء والصفحة والطبعة فتقول جـ ١ ص ٥٦ ط السلفية .

وعلى ذلك تكون صورة التخريج كما يلى :

أخرجـــه مسلم فى كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم مايحب لنفسه من الخير جـ ١ ص ٢٢٠ ط الشعب .

وأخرجـــه البخارى فى الإيمان ، باب من الإيمان أن يحب لأخيه مايحب لنفسه جـ ١ ص ٥٦ ط السلفية .

وأخرجـــه الترمذى فى أبواب صفة القيامة آخر باب منه جـ ٧ ص ٢١٨

من تحفة الأحوذى طبع الفجالة الجديدة الناشر محمد عبد المحسن الكتبى .

وأخرجـــه النسائى فى كتاب الإيمان وشرائعه باب علامة الإيمان جـ ٨ ص ١٠١ من طريقين وفى باب علامة المؤمن ص ١٠٩ .

وأخرجـــه ابن ماجه فى المقدمة باب فى الإيمان جـ ١ ص ٢٦ طبع عيسى الحلبى .

وأخرجـــه الدارمى فى كتاب الرقاق باب لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه جـ ٢ ص ٢١٦ .

وأخرجـــه أحمد فى مسنده جـ ٣ ص ١٧٦ ، ٢٠٦ ، ١٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٩ .

ولعلك لاحظت أننى بعد الرجوع إلى الكتب تركت ثلاثة مواطن ذكرها المعجم ولم أذكرها من الكتب هنا ـــ راجع التخريج السابق من المعجم — وهذه المواطن هى :

الموضع الأول : فى سنن ابن ماجه فى كتاب الجنائز باب رقم ١ ولقد فتحته جـ ١ ص ٤٦١ فوجدت :

أولاً : الحديث عن على والذى معنا عن أنس .

ثانياً : أن الحديث الذى فيه مختلف عن الحديث الذى معنا فى اللفظ تماما ، غاية الأمر أنه يصح شاهدا له ، فنقول وله شاهد عن على بلفظ قال رسول الله ﷺ « للمسلم على المسلم ستة بالمعروف : يسلم عليه إذا لقيه ، ويجيبه إذا دعاه ، ويشمته إذا عطس ، ويعوده إذا مرض ، ويتبع جنازته إذا مات ، ويحب له مايحب لنفسه » أخرجه ابن ماجه هذا الشاهد فى كتاب الجنائز باب ماجاء فى عيادة المريض جـ ١ ص ٤٦١ .

الموضع الثانى : (أى من المواضع التى ذكرها المعجم فى تخريج الحديث ولم أذكرها) .

فى سنن الدارمى فى كتاب الاستئذان باب رقم ٥ ، وقد تركته لأنه

بالكشف يتضح أنه حديث على الذى سبق ذكره من ابن ماجه ، فتقولَ بعد تخريج الشاهد من ابن ماجه وأخرجه (أى هذا الشاهد) الدارمى فى الاستئذان ، باب فى حق المسلم على المسلم جـ ٢ ص ١٨٨ .

الموضع الثالث :

فى مسند أحمد جـ ١ ص ٨٩ وهو أيضا حديث على السابق ، فتذكر فى تخريج هذا الشاهد أنه أخرجه أحمد فى مسنده جـ ١ ص ٨٩ . أ هـ تخريج الحديث والكلام عليه .

وقد تتساءل ألا يمكن تخريج هذا الحديث « لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه » من كلمة منه غير كلمة « يحب » ؟

وأجيبك : نعم ؛ نعم يمكن تخريجه من كلمة غيرها ، ولسوف أتتبع كلماته معك ، غير أنه يجب أن تعلم بادىء ذى بدء أنه لايمكن تخريجه بالحروف ، فلا يمكن تخريجه من « لا » ولا من « حتى » ولا من « ما » ، أما ماعدا الحروف فيحتمل تخريجه منه ، وهاك البيان .

فكلمة « يؤمن » تجدها فى المعجم جـ ١ ص ١٠٨ « لايؤمن أحدكم حتى يحب .. إلخ » وفيها نحو التخريج المتقدم .

وكلمة « أحد » والتى فى المعجم جـ ١ ص ٢٣ لايمكن تخريج الحديث بها إذ ليس مذكورا فيها .

وكلمة « أخيه » والتى فى المعجم جـ ١ ص ٣٤ نجد الحديث تحتها فى العمود الأول من ص ٣٥ ونحو التخريج المتقدم مذكور له .

وكلمة « لنفسه » والتى فى المعجم جـ ٦ ص ٥٠٦ لايمكن تخريج الحديث منها إذ ليس له ذكر فيها . وعليه فيمكن تخريج هذا الحديث الذى معنا من احدى ثلاث كلمات فيه وهى « يؤمن » « يحب » « أخيه » والأفضل أن تراجعها جميعها .

وأرجو أن يكون قد اتضح لك أن المعجم قد يعطيك لفظة الحديث الذى

معك وعندما ترجع إليها فى الكتب تجد أنها من حديث آخر ، كما فى كلمة « يحب لأخيه » التى ذكرها من حديث أنس الذى معنا ، ومن حديث على أيضا الذى ذكرته لك عند ابن ماجه والدارمى وأحمد .

فهو يجمع الكلمة الواحدة من أحاديث مختلفة المعنى .

وراجع كذلك تخريج حديث « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » إذا خرجته من كلمة « فليتبوأ » والتى فى جزء ١ ص ٢٢٩ تجد أنه ذكر له كثيرا من المواضع ، فإذا ذهبت إلى الكتب تجد أن ماذكره من أنه فى كتاب المناقب باب (٥) من البخارى ، ومن أنه فى حديث ١١٢ من كتاب الإيمان من صحيح مسلم ليس صحيحا ، إذ المذكور فى الموضعين حديث آخر هو « ومن ادعى قوما ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار » .

وتجد أيضا أن ماذكره من أنه رأى الحديث — فى مسند أحمد ١ / ١٣١ ليس صحيحا ، وإنما الذى فيه حديث « من كذب فى الرؤيا متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » .

فهو جمع كلمة « فليتبوأ مقعده من النار » من حديث « من كذب على .. إلخ » ومن حديث « من ادعى .. إلخ » ومن حديث « من كذب فى الرؤيا .. إلخ » وذكرها جملة دون تمييز ، وهذا مما يؤخذ عليه وسيأتى جماع ذلك .

إحالتـــه :

وعندما تستعمل هذا الكتاب فى الكشف على حديث فتجد الكلمة التى يمكن أن يكون حديثك تحتها فلربما تجد بجانبها كلمة « راجع كلمة كذا وكلمة كذا » ويعدد لك كلمات قد تكون كثيرة فكيف الأمر حينئذ ؟ .

وأوضح لك ذلك بأن الكلمة التى تريد أن تبحث عن حديثك تحتها لأنها كلمة منه إذا وجدت بجانبها كلمات مسبوقة بكلمة « راجع » فابحث فى هذه الكلمات[1] هل فيها كلمة من حديثك أم لا ؟ فإن كان فيها كلمة فابحث عن

(١) وهى مرتبة فيه على حروف الهجاء .

حديثك فى الكلمة التى معك أولا ، ثم ارجع إلى الكلمة التى وجدتها من حديثك فى الكلمات التى طلب منك أن تراجعها ، فإنك قد تجد حديثك تحت الكلمة التى معك ، وتحت الكلمة التى أحالك عليها ، وقد تجده تحت الكلمة التى أحالك عليها فقط .

وأيضا بالمثال يتضح المقال :

فمثــلا : حديث « إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع » نأخذ كلمة « العلم » فنجدها فى المعجم جـ ٤ ص ٣٣٠ العمود الأول « علم » ونجد بجانبها « راجع ... » وعدّد ثمانيا وأربعين كلمة بالبحث فيهن وجدت كلمة « أجنحتها » والتى معنا فى الحديث وقبل الرجوع إلى « أجنحتها » بحثت عن الحديث تحت كلمة « العلم » أولا فلم أجده فذهبت إلى كلمة « أجنحتها » بالبحث عن « جنح » ثم « جناح » فوجدت « جناح » فى الجزء الأول ص ٣٨٤ العمود الأول ، فوجدت حديثنا فيها ص ٣٨٥ العمود الأول أول كلمة وتخريجه مذكور .

وفى حديث « من أعتق شقصا له من عبد وكان له مايبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق » .

تجد أنه فى كلمة « قيمة » أحال على « العدل » ومع ذلك خرج الحديث فى « قيمة » بل وبأكثر مما فى العدل .

ومن هنا أوصيك بأنه إذا أحالك فلا ترجع إلى الكلمة المحال عليها إلا بعد أن تبحث عن حديثك فى الكلمة التى معك أولا .

المعجــم والصحابــى :

سبق أن قلت لك ـــ فى المقدمة ـــ إن الحديث يسمى باسم الصحابى الذى رواه ولو طلب منك تخريج حديث أبى هريرة قال:قال رسول الله ﷺ « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » فإن عليك أن تخرج هذا المتن عن أبى هريرة فقط ، فإن جاء عن أنس فلا ، وإن جاء عن الزبير فلا ، وإن جاء عن على فلا ، غاية الأمر أن ماجاء عن هؤلاء إنما هو شاهد لما جاء عن أبى هريرة .

وهنا أقول لك إن المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى — وهو الكتاب الذى نتحدث عنه — لايتقيد بالصحابى فهو يذكر لك مواضع ورود هذه الجملة من الحديث دون بيان الصحابى الذ روى هذا الحديث(١) ، ومن ثم فعليك حينئذ أن ترجع إلى الكتب التى بَيَّنَ ورود هذه الجملة من الحديث فيها لتتحقق أولا من وجود حديثك فيها ، ولأجل أن تعرف أى هذه الروايات عن الصحابى الذى معك . فما كان موافقا لحديثك فى معناه وفى راويه الأعلى — الصحابى فمن دونه إذا كان الحديث مرسلا — فهو تخريج حديثك ، وما كان مخالفا لحديثك فليس تخريجا مطلقا ولا صلة لك به ، وما كان موافقا لحديثك ولو فى المعنى لكنه عن صحابى غير الصحابى الذى معك فهو شاهد لحديثك ، تذكره بعد تخريج حديثك وتذكر تخريجه ، فبعد أن تذكر تخريج حديثك من الكتب التى أخرجته تقول : وله شاهد عن فلان(٢) أخرجه فلان(٣) فى كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا . وأخرجه أيضا فلان .. إلخ تخريج هذا الشاهد .

كتـــب المعجـــم :

سبق أن قلت لك : إن المعجم يذكر لك من أخرج الحديث من أصحاب الكتب التسعة ، وأنه يحدد مكان الحديث فيها كما يلى :

بيان الكتاب ورقم الباب فى البخارى ، والترمذى ، وأبى داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، والدارمى . وذلك فى كل الكتب إلا فى كتاب التفسير فإنه يذكر رقم السورة ورقم الحديث فيها . وهذا فى البخارى والترمذى .

بيان الكتاب ورقم الحديث فى هذا الكتاب فى صحيح مسلم ، وموطأ مالك .

بيان الجزء والصفحة فى مسند أحمد .

(١) راجع حديث « من كذب على متعمدا ... إلخ » من الفتح الكبير ج ٣ ص ٢٣٤ — ٢٣٥ وخرجه من المعجم لترى كيف أنه عن كثير من الصحابة كما فى الفتح الكبير ، وأن المعجم ساقه دون بيان لرواية كل صحابى .

(٢) وتذكر اسم الصحابى راوى الشاهد .

(٣) وتذكر اسم من أخرج الشاهد من الأئمة كالبخارى مثلا .

ويبقى سؤال هو : فى أى طبعة من طبعات هذه الكتب نجد هذا الترقيم ؟

والجـــواب : أن بعض هذه الكتب طبع طبعات مرقمة موافقة تماما للمعجم ، وهذه أمرها سهل وهين ، وبعضها رقم مؤلفو المعجم نسخهم ولم تطبع كما رقموا ، وهاك الحديث على كل كتاب :

١ ـــ صحيح البخارى :

طبع مرقما بما يتفق مع المعجم تماما ، لكن طبعته بهذا الترقيم كانت مع شرحه المسمى « فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر » فإن أردت نسخة موافقة للمعجم فعليك بـ « فتح البارى » طبع السلفية التى رتب كتبها ورقم أحاديثها المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباق .

٢ ـــ صحيح مسلم :

إذا أردت نسخة موافقة للمعجم تماماً فهى طبعة عيسى البابى الحلبى التى اعتنى بها ورقم أحاديثها المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباق .

ولقد ذكر مؤلفو المعجم فى أول الجزء الأول ترقيما لأحاديث صحيح مسلم بأن ذكروا الكتاب والأحاديث ذات الأرقام عشرة ومضاعفاتها ، فذكروا الحديث رقم (١) ورقم (١٠) ورقم (٢٠) ورقم (٣٠) وهكذا ، فإذا رقمت نسختك على ماحددوه كانت قريبة جدا إن لم تكن موافقة تماما لما فى المعجم .

٣ ـــ ســـنن الترمذى :

تعتمد على الطبعة التى حقق الشيخ أحمد شاكر جزءين منها ، وحقق الشيخ محمد فؤاد عبد الباق الجزء الثالث ، وأتمها بتحقيق الرابع والخامس الشيخ ابراهيم عطوة عوض .

٤ ـــ ســـنن أبى داود :

تعتمد على الطبعة التى حققها الشيخ محيى الدين عبد الحميد أو غيرها لكن الأولى أفضل وترقم نسختك بنفسك .

٥ ــ سـنن النسائـي :

تعتمد على أى طبعة ولتكن طبعة مصطفى الحلبى ورقم أبواب نسختك .

٦ ــ سـنن ابن ماجـه :

تعتمد على طبعة عيسى الحلبى والتى حققها الشيخ محمد فؤاد عبدالباق ، وهى مرتبة مرقمة طبق المعجم .

٧ ــ سـنن الدارمى :

تعتمد على الطبعة التى حققها وصححها وخرج أحاديثها الشيخ عبدالله هاشم يمانى (١٣٨٦ هـ ــ ١٩٦٦ م) وهى مرقمة طبق المعجم .

٨ ــ موطـأ مالـك :

تعتمد على طبعة عيسى الحلبى والتى حققها الشيخ محمد فؤاد عبد الباق وأحاديثها مرقمة طبق المعجم تماما .

ولقد ذكروا فى مقدمة الجزء الأول من المعجم أسماء كتب الموطأ ، وذكروا أيضا كيفية اختصارهم لها .

٩ ــ مسـند أحمـد :

تعتمد على طبعة المطبعة اليمنية ، والتى صورتها بيروت ، وتقع فى ستة أجزاء ، وتجزئتها وصفحاتها طبق المعجم .

للكتـاب وعليـه :

يمتاز الكتاب بما يلى :

١ ــ أنه يمكن تخريج الحديث منه دون معرفة راويه الأعلى ودون معرفة أوله . وإنما يكفى أن يعرف الباحث أى جملة من الحديث بل تكفى كلمة من كلمات الحديث خاصة إذا كانت غريبة .

٢ ــ أنه يدل على وجود الحديث فى كتاب كذا ويحدد مكان وجوده فى

هذا الكتاب بدقة ، فهو يفيد أن الحديث فى صحيح البخارى مثلا ثم يحدد مكان وجوده فى صحيح البخارى ، إذ يذكر الكتاب ورقم الباب ، ومن ثم فإن الباحث يصل إلى بغيته به بسرعة .

٣ ـــ أنه حل مشكلة مسند الإمام أحمد ، فلقد كان الباحث إذا قيل له هذا حديث فى مسند أحمد يضيق ذرعاً ، لأن هذا سيكلفه الكثير والكثير للبحث عنه .

٤ ـــ أنه للكتب الستة وغيرها إذ يشمل الكتب الستة ومسند أحمد وموطأ مالك وسنن الدارمى .

٥ ـــ أنه يمكن الاستعانة به إلى حد ما فى الموضوعات فمن رام الكتابة فى موضوع « الصبر » مثلا بحث عن مادة « صبر » فإنه يجد فيها خيرا كثيرا ، وكذا إذا أراد مثلا موضوع الإيمان ، أو الأمانة ، أو ماإلى ذلك .

ويؤخذ عليـــه مايلى :

١ ـــ أنه يجمع الكلمة من عدة أحاديث ـــ كما تقدم فى حديث « ... حتى يحب لأخيه ... » وحديث « من كذب على متعمدا ... » فمن ثم لايمكن الاعتماد عليه ، بل لابد من الرجوع إلى الكتب الأصلية ، وأيضا فإن الباحث يرجع إلى العديد من المواضع فيجد حديثه فى بعضها دون البعض الآخر ، وفى هذا نوع مشقة .

٢ ـــ فيه نوع تقصير من حيث الترتيب اللغوى ـــ تقدم شىء من ذلك ـــ .

٣ ـــ قد يسقط تخريج بعض الأحاديث حتى ليظن الإنسان أنها ليست فى الكتب التسعة ، ويسقط تخريج بعض الأحاديث من بعض الكتب التسعة ، واهماله للترمذى كثير .

٤ ـــ أنه تخريج من تسعة كتب فقط ، وليست هذه هى السنة بكاملها ، فلا يظن ظان أنه المصدر الكامل للتخريج ، فهناك مستدرك الحاكم ، وصحيح ابن حبان ، والصحاح لابن السكن ، وصحيح ابن خزيمة ، وهذه أحاديثها

صحيحة . وغيرها كثير من كتب السنة . وليس هذا عيبا فى الكتاب وإنما هو مما يجب أن ينبه إليه الطلاب حتى يبحثوا فى غيره ولا يعولوا عليه وحده .

٥ — والكتاب يربى فى من يعتمد عليه من طلاب الحديث بلادة الذهن فى فهم فحوى الحديث ومعرفة أبواب الكتب ، فإن المؤلفات الأخرى كالجامع الصغير ، وكنز العمال حينما تفيد الطالب أن الحديث أخرجه البخارى مثلا تجعله يراجع معلوماته ، ماكتب البخارى ؟ وأى كتاب أقرب لهذا المعنى ؟ ويقلب فى عناوين الكتب ، وعناوين الأبواب ، فتتربى عنده ملكة فهم فحوى الحديث ، وخبرة بمناهج المؤلفين فى السنة .

هذا والكتاب فى جملته طيب ، وهو مطبوع فى ليدن فى سبع مجلدات . طبع الأول فى سنة ١٩٣٦ والأخير فى سنة ١٩٦٩ وكانت المساعدات المالية فى طبعه من المجامع العلمية البريطانية ، والدنيمركية ، والسويدية ، والهولندية ، والأنيسكو ، والك ف . س . ه ، والهيئة الهولندية للبحث العلمى البحت ، والاتحاد الأممى للمجامع العلمية . وكانت هذه الطبعة محدودة جدا ، وعالية الثمن حتى ليصعب شراؤها على جل الباحثين فهيأ الله الكريم بعض الناشرين لتصويرها ونشرها فعمت وذاعت والحمد لله رب العالمين .

ويبدو أن السبعة أجزاء ليست هى الكتاب كله ففى الكتاب إحالات على فهرس الأماكن ، وفهرس الأشخاص ، وفهرس الآيات القرآنية ، وكل ذلك غير موجود . فإما أنه لم يطبع ، أو لم يؤلف ويحتمل أن يكون ألف وطبع لكن لم يصور ، وإن كان هذا بعيدا ... والله أعلم .،

* * *

كتب مؤلفة فى هذه الطريقة

أذكـــــرها إجـــالا

ومن المؤلفات فى هذه الطريقة ـــ طريقة التخريج بألفاظ الحديث ـــ مايلى :

ـــ فهرس صحيح مسلم الذى وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباق ضمن مجموعة الفهارس التى وضعها لصحيح مسلم ، فالفهرس السادس من هذه الفهارس[1] فهرس على هذه الطريقة .

ـــ فهرس سنن أبى داود الذى وضعه ابن بيومى للأجزاء التى شرحها الشيخ محمود خطاب السبكى وهو الفهرس الرابع[2] (الألفاظ) .

وبمشيئة الله تعالى سأحدثك عن هذين الكتابين عند الكلام على فهارس الكتب السبعة .

* * *

(١) ويقع فى الجزء الخامس ص ٤٦٤ .
(٢) ص ٦٠ .

الطريقة الثالثة

التخريج بواسطة الراوى الأعلى

- تقديــم
- كتب الأطـراف
- كتاب « تحفة الأشراف »
- كتاب « النكـت الظـــراف علــى الأطراف »
- كتاب « ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث »
- كتب المسانيد
- كتاب «مسند الإمام أحمد بن حنبل»

الطريقـة الثالثـة

التخريـج بواسطـة الراوى الأعلى

يعتمد التخريج بهذه الطريقة على معرفة الراوى الأعلى ، والراوى الأعلى قد يكون صحابيا إذا كان الحديث متصل الإسناد ، وقد يكون تابعيا إذا كان الحديث مرسلا . والمؤلفون على هذه الطريقة رتبوا الأحاديث على الراوى الأعلى ، فوضعوا تحت كل صحابى أحاديثه ، وتحت كل تابعى أحاديثه . فإذا عرفت الراوى الأعلى فابحث عنه فى هذه الكتب ، وحينما تقف عليه ابحث فى أحاديثه فإنك تجد حديثك وتجد معه من أخرجه من أئمة السنة .

أما إذا كنت لاتعرف الراوى الأعلى للحديث فإنه لايمكنك استعمال هذه الطريقة ، وعليك أن تسلك طريقة أخرى من طرق التخريج ، نعم يمكنك إذا سلكت طريقة أخرى فعرفت منها الصحابى أن تعود إلى هذه الطريقة فتنتفع بها ، فإنها قريبة ، وبها فوائد عديدة ستتضح لك عند الكلام على كتبها .

مزايـا هـذه الطريقة :

وهذه الطريقة تمتاز بما يلى :

١ ـــ أنها قريبة ، فالمؤلفون عليها يعطون القارىء من أخرج الحديث ، والكتاب الذى فيه ، وهذا يقرب عليه مشوار التخريج ، بخلاف الطريقة الأولى التى تعطى من أخرج الحديث فقط من الأئمة دون ذكر الكتاب .

٢ ـــ أنها كثيرة الفوائد ، ففيها مقارنة الأسانيد مما معه تظهر فوائد عديدة ، فضلا عما يذكره مؤلفوها من فوائد .

عيـــوبها :

١ ـــ أنه لايمكن استعمالها إلا بمعرفة الراوى الأعلى للحديث .

٢ ـــ ترتيب الأحاديث تحت الراوى فيه شىء من البعد إذ لم ترتب الأحاديث على نحو يقرب ، والكتاب الذى رتبت فيه الأحاديث (مثل تحفة الاشراف) رتبت بناء على الرواة مما أبعد المراد نوعا ما .

المؤلفات فيهـــا :

والمؤلفات فى هذه الطريقة متعددة ، وهى صنفان :

أ ـــ كتـــب الأطراف .

ب ـــ كتب المســـانيد .

وسأحدثك بمشيئة الله سبحانه وتعالى عن الصنفين .

* * *

أولاً : كتب الأطراف

تعريف الأطراف :

من أنواع المؤلفات فى الحديث كتب الأطراف ، ويعنون بها الكتب التى تجمع أحاديث كتاب فأكثر ، على أن تذكر أحاديث كل صحابى على حدة ، يكتفون فى المتن بما يدل عليه ، فيذكر المؤلف جزءا منه ، أو جملة من عنده تدل عليه(١) ، أما الأسانيد فمنهم من يقتصر على ذكر بعضها اختصارا ، ومنهم من يذكرها كاملة ، ليقارن بينها ، ويتبين مافيها .

قال فى الرسالة المستطرفة : كتب الأطراف هي التى يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده ، إما على سبيل الاستيعاب ، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة(٢) أ هـ .

فإذا كان كتابٌ لأطراف الكتب الستة مثلا ، فمعناه جمع أحاديث كل صحابى على حدة من الكتب الستة ، مقتصرين على جزء من المتن ، أو مايشير إليه وإن لم يكن منه ، على أن يورد الحديث بكل طرقه من الكتب الستة عن هذا الصحابى ، فإذا طالعت هذا الكتاب تكون قد اطلعت على جميع طرق الأحاديث المكررة فى الكتب الستة .

وغنى عن البيان أن كتب الأطراف تخدم الأسانيد فتبين مافيها من انقطاع أو إعضال ، وتعين المبهم ، وتميز المهمل إلى آخر فوائد جمع الطرق ، أما هى فى المتون فلا تخدمها إلا من حيث التخريج وخدمة الأسانيد .

وإليك إجمال لفوائد الأطراف .

---

(١) كقوله حديث قصة الرُّبَيِّع بنت النضر حديث رقم ٧٦٦ جـ ١ ص ٢٠٦ فى تحفة الأشراف .
(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٢٥ .

فوائــد الأطــراف :

لكتب الأطراف فوائد عدة منها :

١ ــ جمع طرق الحديث من الكتب التى وضع لها كتاب الأطراف ، فيعرف إن كان متواترا أو مشهورا أو عزيزا أو غريبا .

وحينما نحكم عليه بشيء من ذلك فإنما هو حكم نسبى ، أى بالنسبة للكتب التى وضع لها كتاب الأطراف ، فمثلا لو وجدنا حديثا غريبا فى أطراف الكتب الستة ، فهو غريب بالنسبة لما هو فى الكتب الستة ، لكن قد يوجد له طرق أخرى فى غير الستة تزيل غرابته وتجعله عزيزا أو مشهورا .. إلخ اللهم إلا المتواتر فلو ثبت التواتر من عدة كتب فقد ثبت ولا تزيده بقية الكتب شيئا .

٢ ــ جمع طرق الحديث من الكتب التى وضع لها كتاب الأطراف لمقارنة الطرق ببعضها ، ولذلك فوائد لاتحصى منها : بيان مافى الإسناد من انقطاع ، ومعالجة مافى الإسناد من سقط ، وتمييز المهمل من الرواة ، وتعيين المبهم ، ومعرفة اسم من ذكر بكنيته إذا ذكر من طريق آخر باسمه ، وبالجملة تحديد أشخاص الرواية ، مما يترتب عليه نفع عميم ، وهو أصل أصيل عند الأئمة فى نقدهم الأسانيد ، وكلامهم فى العلل .

٣ ــ سلامة النص ، فنسخة الأطراف ــ أو نسخُه ــ نسخة أخرى لأسانيد الكتب التى وضع لها كتاب الأطراف ، وبمراجعتها يمكن تصحيح النص والوصول به إلى السلامة .

٤ ــ معرفة من أخرج الحديث من الأئمة ، وأماكن ذكره فى كتبهم .

ولا تظنن أن الأطراف للأسانيد كالمسانيد للمتون ، فكتب المسانيد فيها جمع مرويات كل صحابى على حدة ، دون جمع ألفاظ كل متن ، ولو كانت كذلك لكانت مقابلة للأطراف ، ويبدو لى ــ والله أعلم ــ أن المحدثين اهتموا بالأطراف من باب الاهتمام بالإسناد الذى لايقصد لذاته ، وإنما يقصد لصحة وسلامة المتن ، ولم أقف على مؤلف لهم يقوم فى عالم المتن مقام الأطراف فى عالم الإسناد .

المؤلفات فى الأطراف :

ولقد حظى هذا النوع من التأليف باهتمام عدد من الأئمة ، نظرا لما راوا فيه من الأهمية ، حتى قيل « محدث بلا أطراف كإنسان بلا أطراف » فألف فيه :

● الحافظ الإمام أبو مسعود ابراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى المتوفى سنة أربعمائة كتابه « أطراف الصحيحين » .

● والحافظ الإمام خلف بن حمدون الواسطى المتوفى سنة إحدى وأربعمائة كتابه « أطراف الصحيحين » أيضا .

● وألف الحافظ شمس الدين أبو الفضل محمد بن طاهر بن أحمد المقدسى المعروف بابن القيسرانى والمتوفى سنة سبع وخمسمائة كتابه « أطراف الكتب الستة » .

● وألف الحافظ أبو القاسم على بن أبى محمد الحسن الدمشقى الملقب ثقة الدين والمعروف بـ « ابن عساكر » والمتوفى سنة إحدى وسبعين وخمسائة كتابه « الإشراف على معرفة الأطراف » جمع فيه أطراف السنن الأربع (أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه) .

● وألف الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزى المتوفى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة كتابه « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » جمع فيه أطراف الكتب الستة وما يجرى مجراها ، من مقدمة صحيح مسلم ، ومراسيل أبى داود ، والعلل والشمائل للترمذى ، وعمل اليوم والليلة للنسائى ، وسيأتى إن شاء الله تعالى .

● وألف الحافظ أبو الفضل أحمد بن على العسقلانى الشهير بابن حجر المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة كتابه « إتحاف المهرة بأطراف العشرة » وهى الموطأ ، ومسند الشافعى ، ومسند أحمد ، ومسند الدارمى ، وصحيح ابن خزيمة ، ومنتقى ابن الجارود ، وصحيح ابن حبان ، ومستدرك الحاكم ، ومستخرج أبى عوانة وشرح معانى الآثار للطحاوى ، وسنن الدارقطنى ، وإنما

رام العدد واحداً لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه[1] .

● وألف الشيخ عبد الغنى بن اسماعيل النابلسى المتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف كتابه « ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث » جمع فيه أطراف الكتب الستة والموطأ ، وسيأتى الحديث عليه إن شاء الله تعالى .

وغير هؤلاء كثيرون ألفوا فى الأطراف[2] لأهميتها ، وسوف أحدثك فى كتابين من كتب الأطراف هما :

١ ـــ « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للمزى .
٢ ـــ « ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث » للنابلسى .

* * *

(١) الرسالة المتطرفة ص ١٢٧ .
(٢) راجع الرسالة المستطرفة ص ١٢٥ ـــ ١٢٧ .

كتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف »

المؤلـــــف :

الإمام الحافظ المحقق ، محدث الشام ، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكى عبد الرحمن بن يوسف القضاعى الكلبى المزى الدمشقى الشافعى .

ولد سنة أربع وخمسين وستمائة بظاهر حلب ، ونشأ بالمزة إحدى قرى دمشق ، وطلب العلم صغيرا مبتدئا بحفظ القرآن الكريم ثم بالفقه ثم باللغة ، ثم طلب الحديث وارتحل فى سبيله ، فسمع بالشام ، والحرمين ، ومصر ، والاسكندرية ، وغير ذلك . سمع من نحو ألف شيخ منهم : الإمام النووى ، والعز الحرانى ، وأبى بكر بن الأنماطى ، والإربلى ، وابن أبى الخير . ونسخ بخطه المليح المتقن كثيرا لنفسه وللناس وتقدم فى علم الحديث جدا .

قال الذهبى فى ترجمته : وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها ، والقائم بأعبائها ، لم تر العيون مثله ، عمل تهذيب الكمال فى مائتى جزء وخمسين جزءا ، وعمل كتاب الأطراف فى بضعة وثمانين جزءا ، وخرج لنفسه وأملى مجالس ، وأوضح مشكلات ومعضلات ماسبق إليها فى علم الحديث ورجاله . وولى المشيخة بأماكن منها : الدار الأشرفية ، وكان ثقة حجة كثير العلم ، حسن الأخلاق ، كثير السكوت ، قليل الكلام جدا ، صادق اللهجة ، لم تعرف له صبوة ، وكان يطالع وينقل الطباق إذا حدث ، وهو فى ذلك لايكاد يخفى عليه شيء مما يقرأ ، بل يرد فى المتن والإسناد ردّا مفيدا يتعجب منه فضلاء الجماعة ، وكان متواضعا حليما صبورا ، مقتصدا فى ملبسه ومأكله ، كثير المشى فى مصالحه ، ترافق هو وابن تيمية كثيرا فى سماع الحديث ، وفى النظر فى العلم ، وكان يقرر طريقة السلف فى السنة ، ويعضد ذلك بمباحث نظرية وقواعد كلامية ، توفى ثانى عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة(١) .

(١) تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٩٨ .

الكتـــــاب :

وجد المزى — رحمه الله — أن أبا مسعود ابراهيم بن محمد الدمشقى المتوفى سنة أربعمائة قد وضع كتابا لأطراف الصحيحين ، وأن خلف بن حمدون الواسطى المتوفى سنة إحدى وأربعمائة قد وضع أيضا كتابا لأطراف الصحيحين ، كما وجد أن الحافظ على بن الحسن المعروف بابن عساكر قد وضع كتابا لأطراف السنن الأربع ، فرأى أن يجمع بين أطراف الصحيحين وأطراف السنن ليكون كتابا جامعا لأطراف الكتب الستة[1] صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وسنن أبى داود ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائى وسنن ابن ماجه .

ورأى أن يجعل معها مايجرى مجراها فأضاف إليها :

— الأحاديث المعلقة عند البخارى — مقدمة صحيح مسلم — المراسيل لأبى داود .

— العلل الصغير للترمذى (وهو الذى فى نهاية جامعه) — الشمائل للترمذى .

— السنن الكبرى للنسائى — عمل يوم وليلة للنسائى (أفرده مع أنه أحد كتب الكبرى) .

— فضائل على للنسائى (أفرده مع أنه أحد كتب الكبرى) .

وواضح من هذا أنه جمع أطراف سنن النسائى الصغرى المسماة بـ « المجتبى » وأطراف سنن النسائى الكبرى أيضا .

رأى أن يجمع بين أطراف الصحيحين وأطراف السنن ، وأطراف مايجرى مجراها معتمدا على مجهود سابقيه — أبى مسعود الدمشقى ، وخلف

(١) وقد سبقه فى وضع كتاب لأطراف الستة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى المعرف بابن القيسرانى المتوفى سنة سبع وخمسمائة ، ولست أدرى هل اطلع على كتابه أولا ، بيد أن أغلب الظن أنه لم يطلع عليه .

الواسطى ، وابن عساكر — مضيفا إلى مجهودهم مجهوده .

ولقد تجلى مجهوده فى النقاط الآتية :

— زيادات زادها من عنده ، وقد وضع قبلها حرف (ز) للدلالة على زيادتها .

— استدراكات استدركها عليهم ، وقد ميز استدراكه على ابن عساكر بوضع حرف (ك) قبله .

الاعتماد على أكثر من نسخة لكتب الأئمة ، فلقد اعتمد سابقوه على نسخة واحدة ، فاعتمد ابن عساكر على نسخة اللؤلؤى فى سنن أبى داود مثلا ، فجاء المزى فاعتمد على كل النسخ الشهيرة .

ويسر الله له ذلك فقام بهذا وأتمه وسمى الكتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » قال فى المقدمة : وأضفت إلى ذلك بعض ماوقع لى من الزيادات التى أغفلوها ، أو أغفلها بعضهم ، أو لم يقع له من الأحاديث ومن الكلام عليها ، وأصلحت ماعثرت عليه فى ذلك من وهم أو غلط ، وسميته « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » .

ترتيب الكتاب :

● جمع المؤلف أسماء الصحابة الذين لهم رواية فى الكتب الستة وما يجرى مجراها ، وقد بلغ عددهم ستة وثمانين وتسعمائة صحابى وصحابية (٩٨٦)[1] .

● جمع أسماء التابعين ومن بعدهم ممن لهم رواية مرسلة أو مقطوعة فى الكتب الستة وما يجرى مجراها ، وقد بلغ عددهم ٤٠٥ تابعى .

● رتب الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم على حروف المعجم فى اسم الراوى واسم أبيه .

● وضع تحت اسم كل صحابى (أو تابعى فمن بعده) ماله من أحاديث

(١) قال المحقق فى المقدمة (٩٩٥) لكن من راجع الترقيم وجده كما قلت هنا ، وقد رجع إليه المحقق فى مقدمة الجزء الثالث عشر صفحة ٨ .

فى الكتب الستة وما يجرى مجراها ، وقد بلغت هذه الأحاديث والآثار ١٩٥٩٠ حديثا وأثرا .

● الأحاديث تحت الصحابى لم يرتبها على أى نحو ، وإنما إذا كان الصحابى من المكثرين فإنه يرتب أحاديثه على حسب الرواة عنه ، فيرتب الرواة عنه على حسب حروف المعجم ، ويضع تحت كل راو أحاديثه التى رواها عن هذا الصحابى .

● فإذا كان التابعى قد أكثر من الرواية عن هذا الصحابى فإنه يرتب الرواة عنه — أى عن التابعى — على حروف المعجم أيضا ، ويضع تحت اسم كل تابع تابعى مايرويه عن التابعى .

● فإذا كان أحد أتباع التابعين مكثرا عن التابعى رتب الرواة عنه على حروف المعجم أيضا ، ووضع تحت اسم كل واحد من أتباع أتباع التابعين مايرويه عن تابع التابعى ، وهذا أنزل ماعنده .

ومثاله :

سفيان بن عيينة ، عن الزهرى ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة(١) .

وأيضـــا :

اسرائيل بن يونس ، عن جده أبى اسحاق السبيعى ، عن الأسود ، عن عائشة(٢) .

ولقد رتب الصحابة على الأسماء ، ثم الكنى ، ثم المنسوبون إلى آبائهم أو أجدادهم ، ثم المبهمات ، ورتب المبهمات على الحرف الأول فما بعده فيمن رَوَى عنهم ، ثم المبهمات عن المبهمات ، ثم النساء مرتبات على الحرف الأول فما بعده فى الأسماء ، ثم الكنى ، ثم المبهمات من النساء ، ثم المراسيل (مراسيل التابعين فمن بعدهم) .

وطريقته أن يذكر الصحابى ثم يذكر تحته كلمة « حديث » ويذكر فوقها

---

(١) تحفة جـ ١١ ص ٢٥ حديث رقم ١٥١٤١ .
(٢) تحفة ١١ / ٣٧٨ .

رموز من أخرج هذا الحديث ، وفى المطبوعة تكتب الرموز بجانب كلمة « حديث » جهة اليمين لافوقها ، ويذكر طرفا من الحديث أو مايدل عليه ، ثم يضع نقطا ، ثم يكتب غالبا كلمة « الحديث » أى اقرأ الحديث ، أو إلى نهاية الحديث ، ثم يذكر من أخرجه مستعملا الرموز ، ثم يذكر الكتاب الذى أخرجه فيه فيقول فى الصلاة أو يقول فى الصوم ، ثم يذكر الإسناد ، ثم يقول « به » أو « عنه به » والمراد أن صاحب الكتاب كالنسائى مثلا أخرج الحديث عن صاحب الترجمة وهو أنس مثلا بهذا الإسناد .

وإذا كان للحديث عدة طرق تلتقى فى أحد الرواة ثم تتحد بعده ذكر الجزء الذى تختلف فيه إلى الراوى الذى تلتقى فيه ، ثم قال : ثلاثتهم أو رباعتهم مثلا عن فلان ــ الراوى الذى التقوا فيه ــ ثم يسوق الإسناد منه إلى الصحابى آخر الإسناد .

ويرتب الأحاديث تحت الصحابى بحسب كثرة مخرجيها فما أخرجه الستة أولا ، ثم ماأخرجه الخمسة ، ثم الأربعة .. إلى آخره . هكذا إذا كانت الأحاديث تحت الصحابى دون ترتيب للتابعين أو من بعدهم ، أما إذا رتب باعتبار التابعين فيرتب الأحاديث تحت التابعى أو تابع التابعى باعتبار كثرة مخرجيها أيضا .

ويرتب الكتب على حسب الأصحية ، فالبخارى أولا ، ثم مسلم ، ثم أبو داود ، ثم الترمذى ، ثم النسائى ثم ابن ماجه .

وهذا مثال توضيحى :

● الجعد بن عثمان ــ وقيل ابن دينار ــ أبو عثمان البصرى عن أنس م د ت **حديث** قال لى النبى ﷺ يابنى ... م فى الاستئذان (٦ : ١) عن محمد بن عبيد بن حساب ــ د . فى الأدب (٧٣) عن عمرو بن عون ــ ومسدد ــ ومحمد بن محبوب ــ ت فى الاستئذان (٩٦) عن محمد بن عبد الملك ابن أبى الشوارب ــ خمستهم عن أبى عوانة عنه به . وقال ت : غريب من هذا الوجه . انتهى مانقلته من التحفة[1] **وإليك توضيحه :**

---

(١) جـ ١ ص ١٦١ ، ١٦٢ رقم ٥١٤ .

وضع النجمة قبل الجعد معناه أنه يروى عن الصحابى ، وهذه النجمة من وضع المحقق ، وليست من وضع المؤلف ، (اصطلح أن يضع اسم الصحابى كبيرا (بحروف كبيرة) واسم التابعى قبله نجمة واحدة ، وتابع التابعى قبل اسمه نجمتان ، وتابع تابع التابعى قبل اسمه ثلاث نجمات) والرموز التى بجوار كلمة « حديث » معناها أن هذا الحديث أخرجه أصحاب هذه الرموز ، أى أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى ، والنقاط التى بعد كلمة « يابنى » معناها أن الحديث لم ينته ، وحرف (م) معناه أن الحديث أخرجه مسلم و « فى الاستئذان » معناه أن مسلما أخرجه فى كتاب الاستئذان ، أما الأرقام التى بين قوسين (٦ : ١) فليست من وضع المؤلف ، وإنما هى من وضع محقق الكتاب أراد أن يبين أن الحديث عند مسلم فى الاستئذان الباب السادس الحديث رقم ١ ، فالأرقام التى بين قوسين رقم الباب ورقم الحديث إن وجد . « عن محمد بن عبيد بن حساب » أى أن مسلما أخرجه عن هذا الراوى ، والخط الذى بعد اسم الراوى دليل على أن السند ممتد لم ينته بعد . وحرف الدال معناه أخرجه أبو داود فى الأدب باب رقم ٧٣ عن عمرو بن عون ، وعن مسدد ، وعن محمد بن محبوب ، وأخرجه الترمذى فى الاستئذان باب رقم ٩٦ عن محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب وقال : غريب من هذا الوجه ، وهؤلاء — محمد بن عبيد ، وعمرو بن عون ، ومسدد ، ومحمد بن محبوب ، ومحمد بن عبد الملك — خمستهم يروون الحديث عن أبى عوانة عنه — أى عن الجعد أبى عثمان البصرى — عن أنس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

رمـــوز الكتــاب :

ولقد استعمل المؤلف رموزا للكتب التى يستعملها كثيرا من باب الاختصار ، وهذه الرموز هى :

ع : معناه أن الحديث أخرجه الستة : البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه .

خ : أخرجه البخارى فى صحيحه .

خت : أخرجه البخارى معلقا .

م : أخرجه مسلم فى صحيحه .
د : أخرجه أبو داود فى سننه .
ت : أخرجه الترمذى فى سننه .
تم : أخرجه الترمذى فى الشمائل له .
س : أخرجه النسائى فى السنن .
سى : أخرجه النسائى فى عمل اليوم والليلة .
ق : أخرجه ابن ماجه القزوينى .
ز : توضع فى أول مازاده المزى على سابقيه ، للدلالة على أن هذا من زياداته .
ك : توضع فى أول مااستدركه المزى على ابن عساكر ، للدلالة على أن هذا من استدراكاته .

وهذه الرموز ذكرها المؤلف فى أول الكتاب[١] ، وقد وضعها المحقق فى أسفل كل صفحتين متقابلتين .

أما الكتب التى يستعملها بقلة فلم يستعمل لها رموزا ، وإنما ذكرها بأسمائها ، كالعلل الصغير للترمذى ، والمراسيل لأبى داود .

طريقة التخريج بالكتاب :

إذا أردت تخريج حديث بهذا الكتاب فلابد أن تكون عالما باسم الصحابى الذى روى هذا الحديث ، فإن كان من المكثرين كأبى هريرة ، وابن عباس ، وعائشة ، فالأيسر أن تكون عالما بمن روى الحديث عنه من التابعين ، وإلا احتجت لوقت أطول نوعا ما ، فإذا عرفت الصحابى فابحث عنه ، وعلى كعب الأجزاء كتب المحقق أول اسم فى الجزء وآخر اسم من أسماء الصحابة الموجودين فيه ، وعلى ذلك فيمكنك من نظرة على الكعوب أن تعرف فى أى الأجزاء الصحابى الذى تبحث عنه ، فإذا وصلت إلى الصحابى فتتبع أحاديثه حتى تقف على حديثك ، فإذا كان من المكثرين فاعلم أن المؤلف رتب تلاميذه على حروف المعجم فابحث عن اسم التلميذ وفق الحروف ، فإذا وجدته فابحث

(١) ١ / ٦ .

تحته عن الحديث فستجده بسهولة جدا ، وإذا كنت لاتعرف الراوى عن الصحابى فتتبع أحاديث الصحابى دون النظر إلى التلاميذ فإنك ستصل بتوفيق الله ، فإذا وصلت فستجد كلمة « حديث » وبجانبها رموز من أخرج الحديث ، وهذه الرموز سبق أن كلمتك عنها ، ثم ستجد الحديث كله أو بعضه أو مايدل عليه ، ثم يذكر من أخرجه ، وفى أى كتاب أخرجه ، ووضع المحقق رقم الباب ورقم الحديث إن وجد الأخير ، وستجد أنه ذكر الإسناد ، وهذا مهم جدا فإنك ستقارن الأسانيد ، وسيظهر لك فيها خير كثير .

وبالمثال يتضح المقال :

فإذا أردت تخريج حديث جابر بن عبدالله أن رسول الله ﷺ قال : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى مايدعوه إلى نكاحها فليفعل » فإنك تبحث عن أحاديث جابر [1] فتجد الجزء الثانى مكتوبا على كعبه « أهبان — جودان » أى أنه يشتمل على أحاديث الصحابة الذين أسماؤهم بين « أهبان » و « جودان » ولما كان جابر يقع فى هذه الدائرة فإنا نبحث عنه فى هذا الجزء فنجد أحاديثه فيه ، فنتتبع الأحاديث لنصل إلى حديثنا ، ولما كان جابر من المكثرين رتب المؤلف — رحمه الله — تلاميذه على حروف المعجم ، ولما كان الإسناد معلوما عندى فإن الراوى عن جابر هو واقد الأنصارى فأبحث عن واقد فأجده[2] ، وأجد الحديث هكذا :

83 * واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ الأنصارى الأوسى المدنى عن جابر .

٣١٢٤ حديث « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى مايدعوه إلى نكاحها فليفعل » د . فى النكاح (١٩) عن مسدد ، عن عبد الواحد بن زياد ، عن محمد بن اسحاق ، عن داود بن حصين ، عنه به كذا قال ، والمعروف واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ أ هـ .

ومعنى هذا أن الحديث أخرجه أبو داود فى النكاح باب رقم ١٩ بهذا الإسناد ، وما عليك إلا أن تبحث فى سنن أبى داود عن كتاب النكاح ، الباب

(١) ص ١٦٥ .
(٢) ص ٣٨٥ .

التاسع عشر ، ثم تبين أن أبا داود أخرجه فى كتاب النكاح ، باب فى الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزوجها جـ ٦ صفحة ٩٦ ، ثم تقول : وذكره المزى فى التحفة جزء كذا صفحة كذا (جـ ٢ ص ٣٨٥) وقال : والمعروف : واقد ابن عمرو بن سعد بن معاذ .

وبذا تكون قد خرجت حديثك تخريجا كاملا من التحفة ، فإذا أردت كمال التخريج فراجع حديثك فى غير كتب التحفة ، وابحث عنه فيها ، فإذا وجدته فأثبت مكانه ، بتحديد الكتاب ، والباب ، والجزء ، والصفحة ، ورقم الحديث إن وجد . فحديثنا هذا بمحاولة تخريجه من غير كتب التحفة وجدته عند الإمام أحمد من طريقين(١) ، فأقول : وأخرجه أحمد فى مسند جابر جزء كذا صفحة كذا (جـ٣ ص ٣٣٤ ، ٣٦٠) ووجدته عند عبد الرزاق(٢) ، وعند البيهقى فى الكبرى(٣) ، وعند الحاكم(٤) ، وصححه على شرط مسلم وأقره الذهبى ، وذكره فى بلوغ المرام وعزاه للشافعى والبزار ، وبهذا تكون قد خرجت حديثك تخريجا جيدا .

هذا إذا كان حديثك رفعه الصحابى ، أما إذا كان مرسلا « رفعه التابعى فمن دونه » أو كان مقطوعا بمعنى أنه من كلام التابعى فمن دونه فإنك تراجع فى ذلك قسم المراسيل فى آخر الكتاب(٥) وقد رتب المؤلف أصحاب المراسيل — من يرفع الحديث من التابعين فمن بعدهم — وأصحاب الأحاديث المقطوعة (كلام التابعين فمن بعدهم) رتبهم على حروف المعجم ، فتعرف من أرسل حديثك ثم تبحث عنه فتجده ، فتبحث عن حديثك فتجده ضمن أحاديثه ، وفيه تخريجه فتخرجه من الكتاب — أو الكتب — الذى عزاه إليه كما تقدم فيما رفعه الصحابى .

فوائد أخرى للكتاب :

وللكتاب فوائد أخرى غير التخريج فهو :

● يحتوى على أسانيد الكتب التى فهرس أحاديثها ، فمن اضطرب عنده

---

(١) ٣ / ٣٣٤ ، ٣٦٠ .
(٢) ٦ / ١٥٧ .
(٣) ٧ / ٨٤ .
(٤) المستدرك ٢ / ١٦٥ .
(٥) جـ ١٣ ص ١٣١ .

إسناد من هذه الأسانيد ، أو لم يستطع الترجمة لأحد رواته فليراجع تحفة الأشراف فيجد فيها الإسناد ، فلربما صوّب له ماعنده ، مما يزيل الاضطراب ، وييسر له أمر الترجمة ، ولذا لايستغنى عنه ناشر لكتاب من الكتب التى فهرس أحاديثها .

● ويحتوى على فوائد جليلة فى دائرة الأسانيد ، ولعلك لاحظت ذلك أثناء المثال الذى خرجتُه وهو حديث جابر ، فإنه لم تخف عليه العلة التى ذكرها ابن القطان من أن واقد بن عبد الرحمن ليس بمعروف ، وإنما المعروف واقد بن عمرو ، ولذا أشار إلى ذلك بقوله : والمعروف واقد بن عمرو بن سعد ابن معاذ .

● وفيه فوائد فى علم الرجال طيبة ، فيذكر الراوى باسمه وكنيته إن كان مشهورا باسمه أو مشهورا بها ، ولقد اتضح شيء من ذلك فى المثال التوضيحى الذى ذكرته فى حديث أنس الذى يرويه عنه الجعد ، وكيف أنه بيـن أنه الجعد ابن عثمان ، وقيل ابن دينار ، ثم بين كنيته ، وأنه أبو عثمان ، وبيَّن نسبته وأنه البصرى ، وكل هذا مما يساعد الباحث على الوصول إلى مرامه .

● وفى ترتيبه راعى مايشتهر به الراوى واسمه الحقيقى ، فذكره فى الموضعين ، وأحال فى أحدهما على الآخر ، فمثلا أبو الزناد قد لايعرف الباحث اسمه فيبحث عنه بكنيته فى روايته عن أنس فيجده هكذا[1] :

88 * أبو الزناد ــ عبدالله بن ذكوان ــ تقدم حديثه عنه (ح ٩٤٢) أهـ

ومعنى هذا أن هذه الترجمة تقدمت رقم ٨٨ فى ترتيب الرواة عن أنس ، وأبو الزناد اسمه عبدالله بن ذكوان فراجعه فى ذلك فإنه تقدم حديثه عن أنس هناك ، ثم إن المحقق وضع (ح ٩٤٢) للدلالة على أنه تقدم عند حديث رقم (٩٤٢)[2] .

وبالجملة ففى الكتاب فوائد دقيقة يدركها من استعمله ، فيعرف قيمته ، جزى الله مؤلفه خير الجزاء .

---

(١) جـ ١ ص ٤٤٤ .
(٢) جـ ١ ص ٢٥١ .

للكتاب وعليـــه :

والكتاب يمتاز بما يلى :

١ ـــ هو فهرس دقيق لأحاديث الكتب الستة وما يجرى مجراها .

٢ ـــ جمع أحاديث كل صحابى على حدة،من الكتب الستة وما يجرى مجراها .

٣ ـــ جمع أسانيد كل حديث فى الكتب الستة وما يجرى مجراها ، وبمقارنة هذه الأسانيد يحصل الباحث على خير كثير .

٤ ـــ نبه على نكات فى الإسناد طيبة .

٥ ـــ به يمكن جمع الأحاديث التى فى إسنادها مجهول أو مبهم ، إذ أنه جعل ذلك فى نهاية الرواة عن الصحابى ، وفى آخر الراويات من النساء .

٦ ـــ به يمكن جمع المراسيل والمقطوعات فى هذه الكتب ، بتتبع مافى نهاية أحاديث كل صحابى ومراجعة قسم المراسيل .

٧ ـــ فيه كثير من الفوائد ذكرتُ بعضها فيما سبق تحت عنوان « فوائد أخرى للكتاب » .

ويؤخـــذ عليه :

١ ـــ أن من لايعرف الصحابى الذى روى الحديث لايمكنه الوصول إلى حديثه .

٢ ـــ أنه لايذكر المتن كاملا فى الكثير الغالب ، مما معه يضطر الباحث إلى مراجعة الكتب وعدم الاكتفاء بهذا الكتاب .

٣ ـــ أحيانا يذكر طرف الحديث فلا يكون كافيا للدلالة على الحديث ، كقوله حديث العضباء[١] ، وهذا العيب لم يكن فى زمن المؤلف،لقوة مدرسة الحديث ، وإنما هو مما جد فى العصور المتأخرة لقلة الدراية بالحديث .

(١) حديث رقم ٧٦٨ جـ ١ ص ٢٠٦ .

٤ — استعمل بدل صيغ الأداء بين كل الرواة حرف « عن » فانبهم طريق التحمل لكل راو ، مما معه يحتاج لمراجعة الكتب الأصلية عند التدقيق فى مسألة من مسائل التحمل ، كرواية المدلس ، أو معارضة روايتين .

* * *

كتاب « النكت الظراف على الأطراف »

للحافظ ابن حجـــر

تابع كتاب تحفة الأشراف للمزى

شأن الكتاب المفيد أن ينتفع به العلماء ، ويستفيد هو أيضا من العلماء ، فيما فيه من علم ينتفع العلماء ، وأثناء استفادتهم به يستفيد هو ، فمن محقق مدقق ، ومن مستدرك ومن شارح .. إلى آخره .

وهذا شأن تحفة الأشراف ، فلقد انتفع به العلماء الكبار ، من أمثال الحافظ علاء الدين مغلطاى (ت ٧٦٢) والحافظ العراق ، والحافظ ولى الدين أبو زرعة العراق ابن الحافظ العراق ، والحافظ ابن حجر ، والحافظ ابن فهد ، والحافظ السخاوى ، والحافظ السيوطى ، هؤلاء انتفعوا بالكتاب ، واستفاد الكتاب من جهودهم فلهم عليه استدراكات وملحوظات شاركوا بها الحافظ المزى فى تحقيق الكتاب وتدقيقه .

بل إن الحافظ المزى لما أتم كتابه لم يخرج يده منه ، وإنما ظل يحقق فيه ويعيد النظر ، فألف جزءا تتبع فيه كتاب النسائى رواية ابن الأحمر ، فجمع ماسقط من التحفة من هذه الرواية ، وسمى هذا الجزء « لحق الأطراف » .

● وجاء الحافظ مغلطاى فجمع أوهام المزى فى جزء ، وعليه فيه تعقبات .

● وجاء الحافظ العراق فقيد على هامش نسخته بعض الملحوظات على المزى .

● وجاء الحافظ ولى الدين أبو زرعة العراق فاستفاد بجزء مغلطاى وبحواشى والده مع ماظهر له ، فاجتمع له جزء لطيف تعقب فيه مغلطاى فى كثير ، وحقق عددا من مسائل التحفة .

● وجاء الحافظ ابن حجر فاطلع على مجهودات سابقيه وانتفع بها ، وكان قد انتفع بالتحفة أثناء شرحه صحيح البخارى ، وبدت له هنات فيها فدونها على هامش نسخته أو فى طرر عنده ، وجاء له وقت قام بجمع تهميشاته مع ماكتبه سابقوه ، وأخرج منها مؤلفا لم يشغل نفسه فيه بالرد على مغلطاى ، وإنما اهتم بتصويب مافى التحفة .

والمطلع على كتابه يجد أن جهده فى « فتح البارى بشرح صحيح البخارى » ظاهر فى مناقشاته هذه ، فلقد جلّى كثيرا من الدقائق ، وأزاح اللثام عن كثير من الفوائد . وكان جهده فى هذا الكتاب مركوزا فى عدة أشياء أهمها :

١ ــ إضافة روايات سقطت من المزى(١) وهذه ليست كثيرة ، ومعظمها من كتاب النسائى رواية ابن الأحمر ، ومن الأحاديث والآثار المعلقة عند البخارى .

٢ ــ تصويب أوهام وقع فيها المزى كعزو حديث خطأ(٢) ، أو عدم العزو إلى كتاب هو فيه(٣) .

٣ ــ التنبيه على تجوز عند المزى فى لفظ الحديث ، فلربما ذكر المزى لفظ الرواية بشىء من المخالفة فيتعقبه الحافظ ابن حجر ببيان الصواب(٤) .

فإذا وجدت حديثك فى التحفة فاقرأ كلام المزى ، ثم انظر أسفل الصفحة فاقرأ ماكتبه الحافظ ابن حجر تفز بمجهود الإمامين .

طبعـة الكتابيـن :

والكتابان طبعا والحمد لله ، طبعتهما الدار القيمة بهيوندى بمباى الهند ، وحققهما الشيخ عبد الصمد شرف الدين ، ولقد أتعب نفسه وبذل جهده فى

---

(١) راجع حديث رقم ١١٦٤ فى التحفة وفى النكت .
(٢) راجع رقم ٦٧١ و ٦٨٢ .
(٣) راجع رقم ٦٦٣ و ١١٤٢ .
(٤) راجع رقم ٦٦٦ و ١٠٤١ .

تحقيق الكتابين ، نسأل الله أن يجزيه خير الجزاء ، إلا أنى كنت أتمنى له أن يلتزم بمنهج المحققين ، من حيث المحافظة على النص كما وضعه المؤلف ، ويضيف فى الهامش ماشاء ، أما هو ــ الشيخ عبد الصمد ــ فاستساغ لنفسه أن يضيف فى الصلب مادام قد ميز !! نسأل الله أن يتقبل عملنا وعمله .

* * *

· كتاب « ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث »

مؤلفـــــه :

ألفه الشيخ الإمام العلامة عبد الغنى بن اسماعيل بن عبد الغنى بن اسماعيل النابلسى الحنفى الدمشقى .

ولد بدمشق خامس ذى الحجة سنة خمسين وألف ، وطلب العلم مبكرا ، وتتلمذ على كبار شيوخ عصره ، وارتحل فى سبيل ذلك ، وجلس للدرس والتصنيف وهو فى العشرين من عمره ، وله نظم كثير .

وصنف التصانيف النافعة الكثيرة التى تزيد على المائتين منها : « إزالة الخفا عن حلية المصطفى » و « رحلة طرابلس » و « الذهب الإبريز فى الرحلة إلى بعلبك وبقاع العزيز » و « الحقيقة والمجاز فى الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز » و « الحضرة الأنسية فى الرحلة القدسية » و « كنز الحق المبين فى أحاديث سيد المرسلين » و « نهاية السول فى حلية الرسول » و « ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث » وهو الذى نتحدث عنه هنا ولقد ألفه فى أربعة أشهر قمرية ، وذلك سنة (١١٠٢) .

توفى رحمه الله تعالى بدمشق سنة (١١٤٣) عن نحو التسعين .

الكتـــــاب :

أراد المؤلف — كسابقيه — أن يضع فهرساً لأحاديث الكتب الستة ، يعين الباحث على الوصول إلى الحديث الذى يريده من هذه الكتب ، مع الإيجاز والاختصار . فألف كتابه هذا على الأطراف ، جمع فيه أطراف الكتب الستة ، ولما رأى أن المشارقة يعدون سادس الكتب الستة سنن ابن ماجه ، والمغاربة يعدون سادس الكتب الستة موطأ مالك ، فإنه جعل كتابه جامعاً لأطراف أحاديث الكتب الستة وموطأ مالك أى أخذ السادس عند المشارقة

وهو سنن ابن ماجه ، والسادس عند المغاربة وهو موطأ مالك ، ليكون كتابه جامعاً لأطراف الكتب الستة على رأى الفريقين .

وعلى هذا فالكتاب فهرس على الأطراف للكتب الآتية :

١ ـــ صحيح البخارى ، ٢ ـــ صحيح مسلم ، ٣ ـــ صحيح الترمذى ، ٤ ـــ سنن أبى داود ، ٥ ـــ سنن النسائى ، ٦ ـــ سنن ابن ماجه ، ٧ ـــ موطـأ مالـك .

ومعنى أن الكتاب فهرس على الأطراف أن المؤلف ـــ رحمه الله تعالى ـــ لم يذكر نص الحديث كاملا وإنما يذكر طرف الحديث الدال على بقيته وقد يذكر جملة من الحديث ثم يسوق المعنى بلفظ من عنده وقد يذكر عنوان الحديث فقط . انظر مثلا رقم ٤٦٩ تجده « حديث الأعرابى الذى بال فى المسجد » فهو لم يذكر أى لفظ من ألفاظ روايات الحديث وإنما ذكر مايدل عليه . وانظر أيضا رقم ٢٥٠ تجده يقول « حديث المعراج بطوله » دون ذكر لرواية الحديث .

ولذا يقول فى المقدمة :

« وقد اعتبرت المعنى أو بعضه دون اللفظ فى جميع الروايات ، بحيث تذكر الرواية من الحديث ويشار برموز الحروف إلى مايوافقها فى المعنى دون الكلمات ، فعلى الطالب أن يعتبر فى مطلوبه المعانى ، وهذا أمر واضح عند من يتداول كتب الأطراف ولها يعانى » .

أرأيت كيف أن الرجل لايذكر لفظ الحديث وإنما يذكر مايدل عليه ؟ أرجو أن تلاحظ ذلك .

وضعـــــه :

وإذا كان يذكر أطراف الأحاديث بمعنى أنه يذكر عنوان الحديث أو مايدل عليه ، فإنه راعى فى وضع هذه الأحاديث أساس التخريج وذلك بأن جعلها على حسب الصحابى ، فهو يذكر أطراف أحاديث كل صحابى تحت ترجمة الصحابى ، فيذكر مثلا ترجمة (زيد بن ثابت بن الضحاك) ويسرد

تحتها كل ماروى عن زيد هذا من أحاديث فى الكتب السبعة.ويذكر مثلا ترجمة (عبدالله بن عباس) ويسرد تحتها كل ماروى عنه من أحاديث فى الكتب السبعة .

وطريقتـــــه :

أن يذكر طرف الحديث ثم يذكر من أخرجه من هؤلاء الأئمة السبعة (أصحاب الكتب السبعة) ويذكر شيخ كل إمام فيهم فقط ، دون ذكر بقية السند ، فمثلا حديث ٣٠٧٦ « تسمعون ويسمع منكم ويسمع من يسمع منكم » ذكره تحت ترجمة عبدالله بن عباس ثم يعزوه إلى أبى داود فى العلم عن زهير بن حرب وعثمان بن أبى شيبة أى أن شيخ أبى داود فى هذا الحديث زهير ابن حرب ، وعثمان بن أبى شيبة . لكنه لم يعول على ذكر بقية الإسناد من زهير ابن حرب وعثمان بن أبى شيبة إلى ابن عباس ، ويرجع السر فى عدم ذكره بقية الإسناد إلى حرصه على الاختصار .

ويبين أن الإمام من هؤلاء أخرجه فى أى كتاب من كتابه مثال ذلك الحديث السابق « تسمعون ويسمع منكم .. إلخ » فإنك تلاحظ أنه عزاه لأبى داود فى سننه وقال : فى العلم . أى أن الحديث فى كتاب العلم من سنن أبى داود وكذلك حديث رقم ١٤٣٩ « لايبيع حاضر لباد » عزاه لمسلم فى البيوع ، عن يحيى بن يحيى ولأبى داود فيه — أى فى كتاب البيوع أيضا — عن النفيلى . وللترمذى فيه ، عن نصر بن على ، وأحمد بن منيع . والنسائى فيه ، عن ابراهيم بن الحسن . ولابن ماجه فى التجارات عن هاشم بن عمار .

وإذا كنت قد قلت لك إنه يذكر :

١ — طرف الحديث .
٢ — من أخرجه من الأئمة .
٣ — شيخ من أخرجه من الأئمة .
٤ — الكتاب الذى فيه هذا الحديث .

فإنه يبقى أن أقول لك كلمتين :

الكلمة الأولى : أنه لم يذكر اسم أصحاب الكتب صراحة ، فلم يقل

أخرجه أبو داود ، ولا أخرجه مسلم ، وإنما استعمل رموزا لذلك وهذه رموزه :

١ ــ صحيح البخارى	رمــــزه	(خ)
٢ ــ صحيح مسلم	رمــــزه	(م)
٣ ــ سنن أبى داود	رمــــزه	(د)
٤ ــ سنن الترمذى	رمــــزه	(ت)
٥ ــ سنن النسائى	رمــــزه	(س)
٦ ــ سنن ابن ماجه	رمــــزه	(٥)
٧ ــ موطـأ مالـك	رمــــزه	(ط)

الكلمة الثانية : أنه بعد أن وضع تحت ترجمة كل صحابى ما له من أحاديث فى الكتب السبعة رتب الصحابة على سبعة أبواب هى :

الباب الأول : أسماء الصحابة مرتبة على حسب حروف الهجاء .

الباب الثانى : ذكر فيه من اشتهر من الصحابة بكنيته ، مرتبا للكنى على حروف الهجاء أيضا ، بعد حذف (أبو) التى هى صدر الكنية .

الباب الثالث : ذكر فيه المبهمين من أسماء الرجال من الصحابة ، مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهم ، بيان ذلك أن بعض الرواة عن الصحابة أهمل ذكر اسم الصحابى ، مكتفيا بقوله : عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ . أو عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ (ومعلوم فى علم الدراية أن هذا لايؤثر فى صحة الحديث ، إذ الجهل باسم الصحابى لايضر ، فهم عدول بتعديل الله تعالى ورسوله ﷺ لهم) فجاء مؤلف الكتاب فجمع هذه الأحاديث التى لم يذكر فيها اسم الصحابى ورتبها بحسب اسم الراوى عن الصحابى (راجع جـ ٤ ص ١٥٧ الباب الثالث) بمعنى أن مارواه أسعد بن سهل عن مبهم من الصحابة يذكره تحت اسم (أسعد بن سهل) ومارواه اسماعيل بن ابراهيم عن مبهم من الصحابة يذكره تحت اسم (اسماعيل بن ابراهيم) . وهؤلاء الرواة عن المبهم من الصحابة رتبهم على حسب حروف الهجاء فى أسمائهم ، وكذا فى كناهم . فماكان منهم مذكورا بكنيته ذكره بكنيته مرتبا الكنى على حروف

المعجم بعد حذف (أبو) وكذا فى نسبتهم إلى آبائهم أو أجدادهم كابن أبزى ، وابن الأسقع .

وفى هذا الباب ذكر ماروته النساء عمن انبهم من الرجال من الصحابة ، إذ أن الباب لذكر الأحاديث التى أبهم فيها الصحابى — أى لم يذكر اسمه — سواء كان الذى أبهم الاسم رجل أو امرأة . فمن ثم ذكر ماأبهمته النساء عن الرجال من الصحابة .

وفيه أيضا ذكر مارواه مبهم عن مبهم ، كحديث ثوير بن أبى فاختة عن رجل من أهل قباء عن أبيه « أمرنا النبى ﷺ أن نشهد الجمعة من قباء » فهذا رواه ثوير عن مبهم عن مبهم . وقد رتب هذا الفصل باعتبار اسم الراوى الذى أبهم وهو هنا ثوير ، فرتب باعتبار اسمه ، ومن على شاكلته . راجع ص ١٧٥ جـ ٤ وأحاديث هذا الفصل قليلة لاتصل العشرين .

الباب الرابع : أسماء النساء الراويات عن رسول الله ﷺ مرتبة على حسب حروف المعجم .

الباب الخامس : ذكر فيه من اشتهرت بكنيتها من النساء ، مرتبا على حروف المعجم بعد حذف (أم) صدر الكنية .

الباب السادس : ذكر فيه المنبهم من أسماء النساء الراويات عن رسول الله ﷺ مرتبة على ترتيب أسماء الرجال الرواة عنهن ، ثم النساء الراويات عنهن .

وذكر فى هذا الباب مارواه مبهم عن مبهم من النساء ، مرتبا على حسب حروف المعجم فى اسم من أبهم المبهم الأول .

وبالجملة فالباب الرابع والخامس والسادس صورة للباب الأول والثانى والثالث غير أن الأبواب الثلاثة الأول للرجال والثلاثة الأخيرة للنساء .

الباب السابع : ذكر فيه الأحاديث المرسلة على حسب مرسليها ، مرتبا أسماءهم على حروف المعجم ، وكذا كناهم .

ثم ذكر المبهمين من المرسلين للحديث .

ثم ذكر النساء من المرسلات للحديث .

كل ذلك مرتب على حروف المعجم .

طريقة التخريج بالكتاب :

ولعله بعد أن ذكرت لك هذه المعلومات عن الكتاب تستطيع أن تخرج منه ، ولكنى سوف أزيد الأمر وضوحاً بالإجابة على هذا السؤال .

كيف تخرج حديثا بكتاب « ذخائر المواريث » ؟ .

والجواب : عليك أن تعرف الراوى الأعلى للحديث ثم تنظر أهو صحابى ؟ أم تابعى ؟ أم مبهم ؟ فإن كان صحابيا فاعرف اسمه أو كنيته وابحث عنه فى فهارس الكتاب — وقد سبق بيان ترتيب الصحابة فيه — فإذا عرفت أول ترجمته فابحث فى أحاديثه حديثا حديثا مراعيا أنه سيذكر لك جملة بسيطة تؤدى معنى حديثك فقط ، لا أنه سيذكر لك النص . فإذا ماوجدت معنى حديثك أو جزءا منه أو عنوانه متأكدا من ذلك فاعلم أن الرموز التى فى نهايته هى أسماء الكتب التى جاء الحديث فيها — تقدم بيان الرموز — وفيها أيضا ذكر الكتاب الذى فيه الحديث ففك هذه الرموز عازيا الحديث إليها .

وبالمثال يتضح المقال :

فمثــــلا : لو أردنا تخريج حديث عبدالله بن عمر عن النبى ﷺ قال : «لا حسد إلا فى اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار » .

لو أردنا تخريج هذا الحديث فإننا نبحث عن ترجمة عبدالله بن عمر يعنى عن مكان ذكر حديثه فى « ذخائر المواريث » فنجده فى الجزء الثانى ص ٧٦ فنبحث فى أحاديثه عن هذا الحديث فنجده ص ١٠٤ ونجده هكذا :

٣٨٦٤ — (حديث): «لا حسد إلا فى اثنتين رجل آتاه الله مالا » (خ) فى التوحيد عن على بن عبدالله ، وفى فضائل القرآن عن أبى اليمان (م) فى الصلاة عن أبى بكر بن أبى شيبة ، وعمرو الناقد ، وزهير بن حرب ، وعن حرملة بن يحيى . (د) فى البر عن ابن أبى عمر .(ت) فى فضائل القرآن عن قتيبة .

فإذا ماوجدته هكذا فقل « أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب التوحيد ، وفى كتاب فضائل القرآن .

وأخرجه مسلم فى الصلاة .

وأخرجه أبو داود فى البر .

وأخرجه الترمذى فى فضائل القرآن .

كذا فى ذخائر المواريث جـ ٢ ص ١٠٤ حديث رقم ٣٨٦٤ .

ولا داعى لذكر شيخ البخارى « على بن عبدالله » وشيخه الثانى « أبو اليمان » ، وكذا لا داعى لشيخ مسلم ولا شيخ أى راو آخر من أصحاب الكتب السبعة .

وهذا تخريج اجمالى . أما التخريج التفصيلى فكما قلت لك سابقا عليك أن ترجع إلى هذه الكتب ، وتبحث عن حديثك ثم تقول أخرجه فلان فى كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا ، طبعة كذا .

فمثلا الحديث الذى معنا ترجع إلى صحيح البخارى كتاب التوحيد فتجده فيه فتقول .

« أخرجه البخارى فى كتاب التوحيد باب قول النبى ﷺ « رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار » جـ ١٣ ص ٥٠٢ طبعة السلفية .

وفى كتاب فضائل القرآن باب اغتباط صاحب القرآن جـ ٩ ص ٧٣ طبع السلفية .

وهكذا تخرجه أيضا من مسلم وأبى داود والترمذى .

هذا إذا كان الذى أضاف الحديث إلى النبى ﷺ صحابيا — أو صحابية — مذكورا اسمه . أما إذا كان حديثك رفعه تابعى أى أنه حديث مرسل فارجع إلى الباب السابع « المراسيل من الحديث » جـ ٤ ص ٣١٢ واعرف اسم الراوى الذى أرسل الحديث ، وابحث عنه تجد حديثك . أو كان الصحابى فيه مبهما أى قال الراوى عنه عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ فارجع إلى الباب الثالث « المبهمين من أسماء الرجال من الصحابة » جـ ٤

ص ١٥٧ أو كانت الصحابية فيه مبهمة فارجع إلى الباب السادس « المنبهم من أسماء النساء الصحابيات » جـ ٤ ص ٣٠٨ ومعرفتك بالكتب — التى تقدمت — تفيدك فى التخريج وهى أساسه .

وقد تتساءل ماذا إذا وجدت جزءا من حديثى ولكن لم أتأكد أهو حديثى أم لا ؟ فأجيبك : رجوعك إلى الكتب يبين ذلك .

للكتـــاب وعليــه :

وهذا الكتاب يمتاز بما يأتى :

١ — دقة الترتيب والتى تيسر وصول الباحث لمراده .
٢ — معرفة تخريج الحديث عن الصحابى الذى نريد تخريج الحديث عنه .
٣ — معرفة مالكل صحابى من أحاديث فى الكتب السبعة .
٤ — معرفة مراسيل الكتب السبعة .
٥ — معرفة الأحاديث التى فى إسنادها مبهم ، كى تؤخذ فى الاعتبار لتدرس لبيان من أخرجها متصلة ، خاصة إذا كان الإبهام فى غير الصحابى .

ويؤخـذ عليــه مايلى :

١ — أن الاستفادة به متوقفة على معرفة الباحث راوى الحديث الأعلى من صحابى أو تابعى ، وهذا شىء قد لايكون ميسراً .

٢ — أنه إذا أراد الإنسان حديثا عن راو من المكثرين كأبى هريرة الذى استغرق حديثه (١٥٨) صفحة أو عبدالله بن عباس الذى استغرق حديثه (٨٦) صفحة فإن عليه أن يبحث فى هذه الصفحات الكثيرة نوعا ما . والسر فى هذا أن أحاديث الكتاب لم ترتب .

ولقد فكرت لم لم يرتبها المؤلف ، وهو صاحب :ترتيب البديع فى ذكر أسماء الراوى الأعلى ؟ .

فوجدت أنه ربما وجد حرجا فى ترتيبها — أى الأحاديث — وذلك لما يأتى :

أولاً : أنه ماتحرى لفظ الرواية فكيف يرتب ؟ ولو تحرى لطال لفظه

الكتاب ، ومع ذلك فالأحاديث الفعلية لايمكن ترتيبها على الحروف .

ثانياً : أنه لو أراد تحرى الرواية فرواية أى كتاب يثبتها ؟ . وعلى ذلك فلا يرتب على الحرف الأول فما بعده من الحديث .

ثالثاً : لو رتبه على الموضوعات فقد يظن ظان أن حديثه فى باب كذا فإذا لم يجده فيه ظن أنه ليس فى الكتب السبعة ، فكان عدم الترتيب أولى .

ومن باب الإنصاف أيضا نقول : هذا الذى يؤخذ على الكتاب لايقلل من قيمته ، واعتماد الباحثين عليه ، وهو — أى الذى يؤخذ عليه — ينزاح بتروى الباحث ، خاصة وصفحات الكتاب محدودة .

كما نقول : إن الكتاب فى جملته مفيد فى موضوعه نافع ، قال عنه الشيخ أحمد شاكر — فى مقدمة مفتاح كنوز السنة — وهو أكثر كتب الأطراف فائدة مع الاختصار التام .

هـــذا : والكتاب طبعته لجنة النشر والتأليف الأزهرية بمطبعتها سنة ١٣٥٢ هـ ١٩٣٤ م وتقع هذه الطبعة فى أربعة أجزاء يمكن تجليدها فى مجلد واحد . وأحاديثها مرقمة وتبلغ (١٢٣٠٢) حديث .

والله ولـــى التوفيق والهـــدى ،

* * *

ثانياً : كتب المسانيد

ومن الكتب المرتبة على الراوى الأعلى كتب المسانيد .

تعريفــــها :

وكتب المسانيد هى التى موضوعها جعل أحاديث كل صحابى على حدة .

ولقد جرى على ذلك جمع من العلماء، يذكرون الصحابى وتحته مارواه من أحاديث عن رسول الله ﷺ ، وما قاله من رأيه أو تفسيره . وإنماكتبوا الأحاديث مرتبة على الصحابة أو التابعين لأنهم كانوا يكتبون للناس ليحفظوا ، فكانوا يجعلون وحدة الحفظ مرويات الصحابى ، فكانت مرويات الصحابى بمثابة السورة من القرآن ، وحدة مستقلة ينشط طالب العلم إذا انتهى من واحدة وبدأ فى أخرى .

خصائص المســــانيد :

وللمسانيد خصائص أوجزها فيما يلى :

١ ــ مرتبة على الراوى الأعلى ــ الصحابى،أو التابعى إذا كان الحديث مرسلا ــ .

٢ ــ الصحابة فيهامرتبون على نحو ما ، فمن الأئمة من رتب الصحابة على حروف الهجاء ، ومنهم من رتبهم على حسب السابقة فى الإسلام ، ومنهم من رتبهم على الشرافة النسبية ، ومنهم من رتبهم على القبائل .

٣ ــ الأحاديث تحت الصحابى غير مرتبة ، فلم يرتبوها على أى نهج ، وإنما سردت سردا ، والسر فى هذا ماتقدم من أنهم كانوا يكتبون للحفظ فقط .

٤ — الأحاديث فى هذه المسانيد غير متحدة الدرجة ، فلم يشترط المؤلفون فيها اتحاد الدرجة من صحة أو حسن أو ضعف ، وإنما جمعوا بين الصحيح والحسن والضعيف .

٥ — لم يقصد فيها استيعاب الرواة ، وإنما بعضها اشتمل على عدد كبير من الصحابة ،وبعضها اشتمل على أصحاب صفة واحدة ، كمسند المقلين ، أو مسند العشرة المبشرين ، وبعضها اشتمل على مسند صحابى واحد كمسند أبى بكر الصديق .

المؤلفات فى المسانيد :

والمسانيد كثيرة جدا . فلقدكانت منهج العلماء على رأس المائتين فألف كثيرون عليها . ومن أشهرها مسند الإمام أحمد بن حنبل — رضى الله عنه — وهو الذى يراد عند إطلاق كلمة مسند ، أما فى غيره فتقال مقيدة ، وسوف أفرد الحديث عنه إن شاء الله تعالى . ومنها أيضا مسند الحميدى — شيخ البخارى — وهو مطبوع شائع ، ومنها مسند أبى داود الطيالسى وهو أيضا مطبوع ومسند البخارى الكبير ، والمسند الكبير على الرجال لمسلم بن الحجاج ، ومسند نعيم بن حماد المروزى ، ومسند أبى اسحاق ابراهيم بن نصر المطوعى ، ومسند أسد بن موسى ، ومسند أبى محمد عبيد الله بن موسى بن أبى المختار باذام العبسى ، ومسند يحيى بن عبد الحميد الحمانى ، ومسند مسدد بن مسرهد ، ومسند أبى خيثمة زهير بن حرب ، وغير ذلك كثير[1] .

فوائـــد المســانيد :

وللمسانيد فوائد جمة فهى :

١ — جامعة لكثير من الأحاديث ، مشتملة على كثير من الروايات ، محتوية على العديد من الطرق .

٢ — طريق سهل لمن أراد الحفظ ، فالصحابى فى الروايات عمدة ، فجمع أحاديثه مما يسهل حفظ السنة .

(١) راجع الرسالة المستطرفة ص ٤٦ — ٥٧ .

٣ ــ سبيل للوصول إلى الحديث المراد ، فيمكن التخريج بها بسهولة جدا ، نعم هى تحتاج لنوع من التأنى عندما يكون الحديث من مسند صحابى من المكثرين ، والصبر من شيم طلاب العلم .

وكما وعدت فسأحدثك عن أحد هذه المسانيد تفصيلا وهو مسند الإمام أحمد بن حنبل .

مسند الإمام أحمد بن حنبل

المؤلف :

الإمام أحمد بن حنبل أشهر من أن يعرف به ، فهو صاحب المذهب الفقهى المشهور ، وآثاره العلمية جعلت ذكره شائعاً على الألسنة ، وتفانيه فى الحق جعله نبراسا للدعاة .

عرف به الذهبى فقال : هو الإمام حقا ، وشيخ الإسلام صدقا ، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل ، وساق نسبه إلى وائل الذهلى الشيبانى المروزى ثم البغدادى(١) .

ولد الإمام أحمد ــ رضى الله عنه ــ سنة أربع وستين ومائة ، ونشأ يتيما ، وطلب العلم فى مستهل حياته ، تحدث عن نفسه فقال : طلبت الحديث سنة تسع وسبعين ، فسمعت بموت حماد بن زيد وأنا فى مجلس هشيم .

وسمع من كبار معاصريه ، فأخذ عن ابراهيم بن سعد ، وهشيم بن بشير ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى القطان ، وعبد الرحمن بن مهدى ، ومحمد بن إدريس الشافعى . وعبد الرزاق الصنعانى وغيرهم كثير .

وروى عنه كثيرون منهم بعض شيوخه كالشافعى ، وابن مهدى ، وعبدالرزاق ، وروى عنه البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، وروى أبو داود ، والنسائى ، والترمذى ، وابن ماجه عنه بواسطة رجل ، وروى عنه أيضا على ابن المدينى ، ويحيى بن معين ، ودُحَيْم ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان ،

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١ / ١٧٧ ، ١٧٨ .

وأبو زرعة الدمشقى ، وبقى بن مخلد ، وعبدالله بن محمد البغوى ، وأمم كثيرون .

ولقد أخذ الإمام أحمد العلم بعقل وورع ، فتقدم فيه جدا ، قال عبدالله ابنه : قال لى أبو زرعة : أبوك يحفظ ألف ألف حديث فقيل له : وما يدريك ؟ـ قال : ذاكرته فأخذت عليه الأبواب .

وعن أبى زرعة قال : حُرزت كتب أحمد يوم مات فبلغت اثنى عشر حملا وعدلا ، ماكان على ظهر كتاب منها حديث فلان ، ولا فى بطنه حدثنا فلان كل ذلك كان يحفظه .

وقال إبراهيم الحربى : رأيت أبا عبدالله كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين .

وقال الشافعى : خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلا أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل .

وقال على بن المدينى : إن الله أيّد هذا الدين بأبى بكر الصديق يوم الردة ، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة .

توفى ــ رضوان الله تعالى عليه ــ فى يوم الجمعة ثانى عشر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين ، وله سبع وسبعون سنة(١) .

الكتـــــاب :

ألف الإمام أحمد مسنده هذا تيسيرا لحفظ السنة ، فجعل أحاديث كل

---

(١) راجع فى ترجمته ● المصعد الأحمد لابن الجزرى ، وهو فى مقدمة المسند طبعة الشيخ أحمد شاكر وترجمة الامام أحمد فيه ص ٣٥ .
● ومقدمة شرح ثلاثيات المسند للسفارينى جـ ١ ص ٦ .
● وهى فى تاريخ الإسلام ، وقد نقلها الشيخ شاكر فى مقدمة طبعته جـ ١ ص ٥٨ .
● وسير أعلام النبلاء ١١ / ١٧٧ .
● والجرح والتعديل ١ / ٢٩٢ .
● وتذكرة الحفاظ ٢ / ٤٣١ .
● والأعلام ١ / ٢٠٣ ، وفى هامش السير ، والأعلام كثير من المراجع .

صحابى وحدة مستقلة ، وجمع فيه كثرة كثيرة من الأحاديث ، قيل إنها تبلغ ثلاثين ألف حديث ، وقيل بل هى أربعون ألف حديث[1] ، وهذا بالمكرر وبالآثار المروية عن الصحابة .

ولم يك المسند كل مايحفظ الإمام أحمد ، وإنما انتقاه مما يحفظ ؛ فلئن كانت أحاديث المسند ثلاثين ألف حديث أو أربعين ألفا فإن محفوظات أحمد كانت تبلغ ألف ألف حديث ــ كما تقدم ــ .

ولقد صرح بأنه انتقى المسند من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث[2] .

ورام الإمام أحمد ــ رضى الله عنه ــ بهذا المسند جمع أصول السنة بحيث يكون مشتملا على كل السنة ، فلا تكون عقيدة ولا أمر ولا نهى ولا أدب ولا شىء يتعلق بالدين إلا وهو مشتمل عليه .

ولذا قال : عملت هذا الكتاب إماما ، إذا اختلف الناس فى سنة عن رسول الله ﷺ رُجع إليه[3] .

وقال : هذا كتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفا ، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه ، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة[4] .

وظل الإمام ــ رضى الله عنه ــ يراجع المسند سنوات ، وكانت مراجعته منصبة على قضية التصحيح والتضعيف ، ومن هنا جاء المسند على درجة طيبة فى التصحيح ، ليس من الكتب التى مهمتها الجمع وكفى ، وإنما من الكتب التى تهتم بدرجة الحديث ، وإن كانت تعتمد على ماهو فى دائرة القبول عموما . ومن هنا اشتمل الكتاب على كثرة كثيرة من الأحاديث .

---

(١) راجع خصائص المسند ص ٢٣ والمصعد الأحمد ص ٣٢ ، ٣٣ والمصدران فى مقدمة طبعة الشيخ شاكر ، ورقم الجزء والصفحة منها .
(٢) راجع خصائص المسند ص ٢١ ، والمصعد الأحمد ص ٣١ .
(٣) المصعد الأحمد ص ٣٠ .
(٤) المصعد الأحمد ص ٣١ .

ومما يدل على أنه ظل يعالج قضية التصحيح والتضعيف إلى أن وافته منيته حديث « يهلك أمتى هذا الحى من قريش : قالوا : فما تأمرنا يارسول الله ؟ قال : لو أن الناس اعتزلوهم » فإنه ذكره فى المسند [1] وقال عبدالله ابن الإمام أحمد بعده : وقال أبى فى مرضه الذى مات فيه : اضرب على هذا الحديث ، فإنه خلاف الأحاديث عن النبى ﷺ ، يعنى قوله « اسمعوا وأطيعوا واصبروا » .

وهذا المجهود من الامام أحمد فى التصحيح والتضعيف ظهر أثره فى منزلة المسند ، فيقول الحافظ أبو موسى المدينى : لم يخرج أحمد فى مسنده إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته ، دون من طعن فى أمانته [2] . وقال أيضا : وهذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث ، انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة ، فجعله إماما ومعتمدا ، وعند التنازع ملجأ ومستندا [3] .

وجمع الشيخ أبو زهو — رحمه الله تعالى — أقوال العلماء فى المسند ، وأن لهم ثلاثة أقوال ، قول بأن كل مافيه حجة . وقول بأنه يحتوى على الصحيح والضعيف ، وقول بأنه يحتوى على الصحيح والضعيف والموضوع ، ثم وفق بين هذه الأقوال بأن ماكان فى المسند من جمع الإمام أحمد فليس فيه حديث موضوع ، وما كان من زيادات عبدالله ابنه ، أو زيادات القطيعى فهذا هو الذى فيه الموضوع [4] .

ولشيخ الإسلام أبى العباس ابن تيمية كلام فى هذا دقيق فأنقله بنصه ، قال — رحمه الله — وقد تنازع الناس هل فى مسند أحمد حديث موضوع ؟ فقالت طائفة من حفاظ الحديث كأبى العلاء الهمدانى ونحوه : ليس فيه موضوع ، وقال بعض العلماء كأبى الفرج ابن الجوزى : فيه موضوع . قال أبو العباس ابن تيمية — رحمه الله تعالى — ولا خلاف بين القولين عند التحقيق ، فإن لفظ الموضوع قد يراد به المختلق المصنوع الذى يتعمد صاحبه الكذب وهذا مما لايعلم أن فى المسند منه شيئا ، بل شرط المسند أقوى من

(١) جـ ٢ ص ٣٠١ .
(٢) المصعد ص ٣٤ .
(٣) المصعد ص ٣٢ .
(٤) الحديث والمحدثون ص ٣٧٢ — ٣٧٥ .

شرط أبى داود فى سننه ، وقد روى أبو داود فى سننه عن رجال أعرض عنهم فى المسند . قال : ولهذا كان الإمام أحمد فى المسند لايروى عمن يعرف أنه يكذب ، مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه ، ولكن يروى عمن يُضَعَّف لسوء حفظه ، فإن هذا يكتب حديثه ، ويعتضد به ويعتبر به ، قال : ويراد بالموضوع مايعلم انتفاء خبره ، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب ، بل أخطأ فيه ، وهذا الضرب فى المسند منه ، بل وفى سنن أبى داود والنسائى ، وفى صحيح مسلم والبخارى أيضا ألفاظ فى بعض الأحاديث من هذا الباب ، لكن قد بين البخارى حالها فى نفس الصحيح(١) .

ترتيـــب المســـند :

رتب الإمام أحمد مسنده على حسب مقتضيات عصره ، ففى عصره كان الغرض من الكتابة تيسير حفظ السنة فى الصدور ، فكان الحافظ يكتب مايحفظ ليحفظه الآخرون ، ولا شك أنه عندما تكون الكتابة للحفظ فى الصدور فإن أفضل وجه أن تكون على حسب الصحابى ، فيكتب تحت الصحابى ماروى عنه من أحاديث وآثار ، دون أى ترتيب لهذه الأحاديث ، فحديث فى الأحكام بجانب حديث فى الرقاق ، بجانب ثالث فى التفسير .

أما الصحابة فلم يرتبهم على حروف المعجم ، وإنما جعل العشرة المبشرين بالجنة بما فيهم الخلفاء الأربعة أولا ، ثم ذكر أربعة من الصحابة لم يبين سبب إفرادهم(٢) ، ثم ذكر مسند أهل البيت ، ثم مسند مشاهير الصحابة ، ثم مسند المكيين ، ثم الشاميين ، ثم الكوفيين ، ثم البصريين ، ثم الأنصار ، ثم مسند النساء ، وفى وسط مسند النساء ذكـر مسند القبائل(٣) ، وشيئا من حديث أبى الدرداء(٤) ، وهذا مما معه لايسهل الوصول إلى الصحابى أو الصحابية ، وإنما يحتاج إلى دليل يهدى إلى المطلوب ، وأكثر من هذا أنه ربما ذكر أحاديث

(١) المصعد الأحمد ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) وهم : عبد الرحمن بن أبى بكر ، وزيد بن خارجة ، والحارث بن خزمة ، وسعد مولى أبى بكر وقد استوعب حديثهم فى الجزء الأول من ص ١٩٦ إلى ص ١٩٩ .

(٣) راجع جـ ٦ ص ٣٨٣ إلى ص ٤٠٢ .

(٤) راجع جـ ٦ ص ٤٤٠ — ٤٥٢ .

الصحابى مفرقة فى أكثر من موضع (١) ، وأغرب من هذا أنه ربما ساق حديثا أو أكثر لصحابى فى مسند صحابى آخر (٢) وبدهى أن الصحابة على هذا النحو لم يرتبوا ترتيبا يسهّل الوصول إلى المراد ، لكن لايعترض على الإمام أحمد بذلك ، فإنه لم يعمد إلى ترتيب المسند ، وإنما كان شغله الشاغل انتقاء أحاديثه كما بينت ذلك فى النقطة السابقة .

ومن هنا فإن الحافظ الذهبى — رحمه الله تعالى — فى ترجمة عبدالله ابن الإمام أحمد يقول : ولو أنه حرر ترتيب المسند وقربه وهذبه لأتى بأسنى المقاصد ، فلعل الله تبارك وتعالى أن يقيض لهذا الديوان السامى من يخدمه ويبوب عليه ، ويتكلم على رجاله ، ويرتب هيئته ووضعه ، فإنه محتو على أكثر الحديث النبوى ، وقلّ أن يثبت حديث إلا وهو فيه (٣) .

وكان الشيخ الألبانى قد وضع فهرسا لأسماء الصحابة الذين هم فى المسند رتبهم على حروف المعجم ، وعندما قام المكتب الإسلامى ودار صادر ببيروت بتصوير المسند على طبعة المطبعة الميمنية بمصر استأذنوا الشيخ فى تصوير الفهرس الذى وضعه لنفسه فأذن لهم ، إلا أن هذا الفهرس سقط منه أسماء بعض الصحابة ممن لهم رواية فى المسند (٤) ، ولقد نبه الناشر إلى ذلك ووعد بفهرس واف ، ورغم طول المدة (٥) لم يظهر هذا الفهرس .

كيفية التخريـــج :

إذا أردت تخريج حديث من مسند أحمد فلابد أن تكون عارفا الصحابى راويه ، أما إذا كنت لاتعرف الصحابى فإنه لايمكنك تخريج الحديث بهذه الطريقة — طريقة التخريج بالراوى الأعلى — لامن مسند أحمد ولا من غيره من المسانيد .

---

(١) فحديث صخر الغامدى تجدها فى جـ ٣ ص ٤١٦ ، جـ ٣ ص ٤١٧ غير متصلتين ، و جـ ٣ ص ٤٣١ ، و جـ ٤ ص ٣٨٤ .

(٢) حديثان عن نافع بن عتبة بن أبى وقاص جـ ١ ص ١٧٨ فى مسند عمه سعد بن أبى وقاص ، وراجع تحقيق أحمد شاكر جـ ٣ ص ٧١ رقم ١٥٤٠ ، ١٥٤١ .

(٣) المصعد الأحمد ص ٣٩ .

(٤) فمثلا أبو سيارة المتعى له أحاديث فى المسند جـ ٤ ص ٢٣٦ وليس له ذكر فى هذا الفهرس .

(٥) إذ الطبعة فى عام سنة ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م ونحن الآن فى عام ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م فمضى على وعده ستة عشر عاما أو أكثر .

فإذا كنت تعرف الصحابى فابحث عن أحاديثه فى المسند ، يساعدك فى هذا الفهرس المطبوع فى أول المسند ، أو الفهارس الموضوعة فى آخر كل جزء ، فإذا وصلت إلى أحاديث الصحابى الذى معك فتتبع الأحاديث التى فى مسنده فإنك تصل إلى حديثك الذى أردت تخريجه ، نعم قد يستغرق البحث بعض الوقت إذا كان الصحابى من المكثرين كأبى هريرة وابن عباس وعائشة — رضى الله عنهم — إلا أن الباحث يجب عليه أن يتخلق بالصبر ، فإنه فضيلة أساسية فى طلب العلم .

فإذا وصلت إلى حديثك فقل : أخرجه أحمد فى مسنده فى جزء كذا ، فى صفحة كذا . وإذا كان للإمام أحمد كلام على الحديث أو أحد رواته فانقله ، فإنه مما يعض عليه بالنواجذ .

وهذا مثال أوضح به كيفية التخريج بالمسند .

مثال توضيحـــى :

إذا أردت تخريج حديث أنس « أُمر بلال أن يشفع الآذان ويوتر الإقامة » فإنك تنظر فى الفهرس الموضوع للصحابة فى أول المسند فتجد أن مسند أنس فى الجزء الثالث الصحيفة الثامنة والتسعين ، فتفتح هذا الجزء على تلك الصحيفة فإنك تجد مسند أنس ، فتمر على أحاديثه فتجد هذا الحديث مذكورا فى ص ١٠٣ ، فتقول : أخرجه أحمد فى مسنده جـ ٣ ص ١٠٣ ، وبهذا تكون قد خرّجت حديثك من مسند أحمد .

هذا ويمكن التخريج من المسند بواسطة الطريقة السابقة ، أعنى طريقة الألفاظ ، وذلك بواسطة المعجم المفهرس ، وكذلك بالطريقة اللاحقة ، أعنى طريقة الموضوعات وذلك بواسطة « مفتاح كنوز السنة » .

كما أنه قد قام الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتى بترتيب مسند الإمام أحمد على الموضوعات فى كتابه الموسوم بـ « الفتح الربانى بترتيب مسند أحمد ابن حنبل الشيبانى » . فجاء عملا طيبا ، وزاد الأمر حسنا بأن خرج أحاديثه وشرح غريبه وذلك فى كتابه « بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى » والذى

أتمه شيخنا ووالدنا فضيلة الشيخ محمد عبد الوهاب البحيرى[1] ، وقد طبع الكتابان معا فى أربعة وعشرين جزءا ، فيمكن التخريج من عمله على الطريقة اللاحقة (طريقة الموضوعات) .

وكذلك قام الشيخ أحمد محمد شاكر بتحقيق قدر من المسند ، تكلم فيه على الأحاديث من حيث الصحة والضعف ، ووضع فهارس للأحاديث ، وكان يزمع وضع فهارس كاملة له إلا أن المنية أعجلته ، والقدر الذى قام بتحقيقه فيه خدمة جليلة للمسند .

وكذلك قام أبو هاجر محمد السعيد بن بسيونى زغلول بوضع فهرس لأحاديث مسند أحمد رتبها على حروف المعجم ، وقد نشرته دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ ـــ ١٩٨٥ م .

وكذلك قام حمدى عبد المجيد السلفى بوضع فهرس ألف بائى للمسند ، وطبعته مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٩٨١ م .

للكتـــاب وعليـــه :

يمتاز الكتاب بما يلـــى :

١ ـــ أنه اشتمل على كثرة كثيرة من الأحاديث .
٢ ـــ أنه فى جملته أصح من كثير غيره .
٣ ـــ أنه حوى مالم يحو غيره من الأحاديث والآثار .

ويؤخـــذ عليـــه :

١ ـــ أن من رام حديثا فيه ولم يعرف راويه من الصحابة لايمكنه الوصول .

٢ ـــ أن من رام أحاديث موضوع ما احتاج قراءة الكتاب كله .

٣ ـــ أنه لم ينضج فى تأليفه فلم يصل مرتبة الترتيب ، مما معه يصعب

(١) فضيلة شيخنا البحيرى أتم « بلوغ الأمانى » من باب « ماجاء فى فضل جعفر بن أبى طالب وأولاده رضى الله عنهم » من كتاب المناقب إلى آخر الكتاب ، وهو فى الطبعة الأولى من ص ٢١٤ جـ ٢٢ إلى نهاية الجزء الرابع والعشرين .

الوصول إلى المراد .

طبعات الكتـــــاب :

طبع الكتاب عدة طبعات ، فطبع فى القاهرة سنة ١٨٩٦ ، وطبع فى بمبى بالهند سنة ١٣٠٨ ولم أطلع على هاتين الطبعتين ولا أدرى شيئا عن تمامهما .

وطبع فى القاهرة بالمطبعة الميمنية فى ست مجلدات بخط صغير ، وبهامشه منتخب كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال للمتقى الهندى وذلك فى سنة ١٣١٣ هـ ، ولما نفدت نسخه قام المكتب الإسلامى ودار صادر ببيروت بتصوير هذه الطبعة ونشرها ، وذلك فى عام ١٣٨٩ هـ ــ ١٩٦٩ م ، ولازالت نسخ هذا التصوير شائعة ذائعة .

وحقق الشيخ أحمد شاكر ثلث الكتاب تقريبا ، وطبعته دار المعارف بمصر فى الفترة من سنة ١٣٦٥ هـ ــ ١٩٤٦ م إلى سنة ١٣٧٥ هـ ــ ١٩٥٦ م فى خمسة عشر جزءاً .

ويقوم فضيلة الشيخ الحسينى عبد المجيد هاشم بإتمامه ، نتمنى له الإتمام على خير .

وقامت دار الاعتصام بالقاهرة بطبع قدر منه ، أتمنى لها أن تتمه .

* * *

الطريقة الرابعة

التخريج بناء على موضوع الحديث

- تقديـــم
- كتاب «كنز العمال» للهندى
- كتاب «منتخب كنز العمال» للهندى
- كتاب «مفتاح كنوز السنة» لفنسنك
- كتاب «المغنى عن حمل الأسفار» للعراقى
- كتاب «نصب الراية» للزيلعى
- كتاب «الدراية» لابن حجر
- كتاب «التلخيص الحبير» لابن حجر
- كتاب «منتقى الأخبار» لابن تيمية
- كتاب «بلوغ المرام» لابن حجر
- كتاب «تقريب الأسانيد» للعراقى
- كتاب «الترغيب والترهيب» للمنذرى
- كتاب «الزواجر» لابن حجر الهيتمى
- كتاب «الدر المنثور» للسيوطى
- كتاب «فتح القدير» للشوكانى
- كتاب «تفسير ابن كثير»
- كتاب «الكاف الشاف» لابن حجر
- كتاب «الخصائص الكبرى» للسيوطى
- كتاب «مناهل الصفا» للسيوطى
- كتاب «سيرة ابن كثير»
- كتاب «سبل الهدى والرشاد» للشامى



الطريقة الرابعة

التخريج بناء على موضوع الحديث

يعتمد التخريج بهذه الطريقة على معرفة موضوع الحديث ، فانظر فى حديثك وحدد موضوعه ، ثم ابحث عنه فى هذا الموضوع من كتب هذه الطريقة — والتى سيأتى الحديث عنها إن شاء الله تعالى — تجده فيها .

وقد يكون الحديث له أكثر من موضوع فابحث عنه فى كل موضوعاته ، فمثلا حديث « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا » هذا الحديث يوضع فى كتاب الإيمان ، وفى كتاب التوحيد ، وفى كتاب الصلاة ، وفى كتاب الزكاة ، وفى كتاب الصوم ، وفى كتاب الحج ، لتناوله كل هذه الموضوعات . فعليك أن تبحث عنه فى كل هذه الموضوعات . فلربما اقتصرت على بعضها ووضعه المؤلف فى غيره .

وواضح أن التخريج بهذه الطريقة يعتمد على معرفتك موضوع الحديث ، فإذا لم تعرفه فإنه لايمكنك أن تخرجه بهذه الطريقة .

مزايا هذه الطريقة :

١ — هذه الطريقة لاتحتاج شيئا زائدا عن الحديث ، فلا تحتاج سلامة مطلع الحديث شأن الطريقة الأولى ، ولا تحتاج دراية بالاشتقاقات اللغوية شأن الطريقة الثانية ، ولا تحتاج معرفة الراوى الأعلى شأن الطريقة الثالثة ، وإنما تحتاج فقط معرفة معنى الحديث ، وهذا ظاهر فى معظم الأحاديث وبالدراية يكون فى كلها .

٢ — هذه الطريقة تربى فى الباحث ملكة فقه الحديث ، فبعد استعمالها فترة يصبح الباحث ذا قدرة على معرفة موضوع الحديث الذى هو فقه الحديث .

٣ ــ هذه الطريقة توقف الباحث على حديثه والأحاديث التى فى موضوعه ، مما ينشطه فى البحث ، ويساعده فى تدقيق المسألة .

عيوبهـــا :

١ ــ قد يخفى معنى الحديث على الباحث فلا يستطيع تحديد موضوعه ، وعليه فلا يمكنه تخريج الحديث بهذه الطريقة .

٢ ــ قد لايتفق رأى الباحث مع رأى المؤلف ، فيضع المؤلف الحديث فى كتاب لايتوقع الباحث وضعه فيه ، ولهذا نماذج كثيرة ، فقد يضع المؤلف الحديث فى كتاب التفسير ، ويرى الباحث أنه يوضع فى المغازى .

بيد أن هذين العيبين يزولان بكثرة العمل فى كتب السنة ، إذ ذلك يولد دراية بمناهج الأئمة وبترتيب موضوعات الكتب .

المؤلفات فيها :

المؤلفات فى هذه الطريقة كثيرة جدا ، ويكفى أن تعلم أن كل كتاب رتبت أحاديثه على الموضوعات فهو من كتبها . وسوف أقسمها إلى مجموعات لتيسير الدراسة والفهم ، ولفتا لانتباه الباحث ، غير مشترط على نفسى الاستقصاء ، فإن ذلك يطول ، والحاجة لاتدعو إليه . وهذه المجموعات هى :

١ ــ **كتب تخريج أحاديث عامة** : مثل « كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال » للمتقى الهندى . و « منتخب كنز العمال » للمتقى الهندى أيضا .

٢ ــ **كتب تخريج أحاديث كتب معينة** : مثل « مفتاح كنوز السنة » لفنسنك و « المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج مافى الإحياء من الأخبار » للحافظ العراقى .

٣ ــ **كتب فى تخريج أحاديث كتب فقه** : مثل « نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية » للزيلعى . و « الدراية فى تخريج أحاديث الهداية » لابن حجر . و « التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير » لابن حجر أيضا .

٤ ــ **كتب فى تخريج أحاديث الأحكام** : مثل « منتقى الأخبار من

حديث سيد الأخيار » لمجد الدين ابن تيمية . و « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » لابن حجر . و « تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد » للعراقى .

٥ ــ كتب فى تخريج أحاديث الترغيب والترهيب : مثل « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذرى . و « الزواجر عن اقتراف الكبائر » لابن حجر الهيثمى .

٦ ــ كتب فى تخريج أحاديث التفسير : مثل : « الدر المنثور فى التفسير بالمأثور » للسيوطى . و « فتح القدير فى فنى الرواية والدراية من علم التفسير » للشوكانى . و « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير . و « الكاف الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف » لابن حجر .

٧ ــ كتب فى تخريج أحاديث السيرة والشمائل : مثل « الخصائص الكبرى » للسيوطى . و « مناهل الصفا فى تخريج أحاديث الشفا » للسيوطى . و « سيرة رسول الله ﷺ » لابن كثير . و « سبل الهدى والرشاد » للشامى .

وبمشيئة الله تعالى سأحدثك عن هذه المجموعة ، تفصيلا فى الثلاث مجموعات الأولى لكثرة الحاجة إليها ، وفائدة معرفتها تفصيلا ، وإجمالا فى المجموعات الأخرى ، إذ ذاك كاف ، وبعيد عن التطويل الممل . وقبل البدء فى التفصيل أنبهك أنه يمكنك استعمال هذه الطريقة بدون كتاب يرشدك ، فيمكنك عن طريق تعرف موضوع حديثك أن تخرجه ، فإذا كان فى الصلاة مثلا راجعت كتاب الصلاة فى البخارى رجاء أن تجده فيه ، وراجعت كتاب الصلاة فى صحيح مسلم ، وهكذا تراجع كتاب الصلاة فى أى كتاب من كتب السنة قد رتب على الموضوعات بغية أن تجد حديثك فيه .

ومزية كتب هذه الطريقة أنها تختصر لك الطريق ، فإذا كان عندك حديث فراجعته فى كتاب من كتب هذه الطريقة ــ حسبما سأحدثك ــ فإنه يدلك أنه فى كتاب كذا وكذا ، فتبحث فى الكتب التى دلك عليها ، بدل أن تكون مطالبا بالبحث فى كل الكتب المرتبة على الموضوعات .

وإليك التفصيل وأسأل الله التوفيق

* * *

أولاً : كتب تخريج أحاديث عامة

١ ـ كتاب « كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال »

مؤلفـــــه :

هو الشيخ الإمام العالم الكبير المحدث على بن حسام الدين عبد الملك بن قاضى خان الشهير بالمتقى الشاذلى المدينى الجشتى البرهان فورى الهندى .

ولد بمدينة برهان فور بالهند سنة (٨٨٥) وقيل (٨٨٨) .

ونشأ محبا للعلم طالبا حريصا عليه ، مع الزهد والورع ، وكثير الطاعة ، وارتحل إلى كثير من البلاد فأفاده ذلك علما جمًّا من أكابر علماء عصره . وارتحل إلى مكة فمات بها بعد أن جاور ردحا من الزمن .

قال العيدروسى : « مؤلفاته نحو مائة ، مابين كبير وصغير » .

وأفرد عبد القادر بن أحمد الفاكهى مناقبه فى كتاب سماه « القول النقى فى مناقب المتقى » .

توفى رحمه الله سنة خمس وسبعين وتسعمائة(١) .

الكتـــــاب :

جمع المؤلف فى كتابه هذا كل أحاديث « الجامع الكبير » للسيوطى ، مع زيادات « الجامع الصغير » و « زيادة الجامع » . فاحتوى الكتاب على أحاديث أكثر من ثمانين كتابا من كتب السنة ، وعلى أكثر من ستة وأربعين ألف حديث ، مع بيان من أخرجها من الأئمة ، ومن رواها من الصحابة فمن دونهم .

---

(١) راجع ترجمته فى نهاية كنز العمال ، وفى الأعلام جـ ٤ ص ٣٠٩ . وفيه ذكر بعض مصادر ترجمته .

وهذا تفصيل ذلك الإجمال :

ألف الحافظ السيوطى ثلاثة كتب الغرض منها تيسير الوقوف على الحديث لمن نشد ذلك . فألف « الجامع الكبير » مقسِّمه إلى قسمين — كما تقدم — قسم الأحاديث القولية ، وقسم الأحاديث الفعلية . ثم لخص من قسم الأحاديث القولية كتابه « الجامع الصغير » ، انتقى فيه الأصح والأخصر ، وابتعد عن التكرار ، وزاد فيه ماليس فى الجامع الكبير ، ثم ألف كتابا ثالثا على منوال الجامع الصغير سماه « زيادة الجامع » .

فجاء صاحب كنز العمال فوجد — كغيره — أن هذه الكتب الثلاثة قد جمعت من الأحاديث ألوفا ، ومن الآثار صنوفا ، لكنه شعر — كغيره — بعيوب الترتيب على حروف المعجم — وقد تقدمت عند الكلام على الجامع الصغير والتى عددها فقال :

منهـــا :— (أى الفوائد الجليلة التى عرى عنها الجامع الكبير للسيوطى) أن من أراد أن يكشف منه حديثا وهو عالم بمفهومه لايمكنه إلا إذا حفظ رأس الحديث إن كان قوليا ، أو اسم راويه إن كان فعليا . ومن لايكون كذلك تعسر عليه ذلك .

ومنهـــا :— أن من أراد أن يحيط ويطلع على جميع أحاديث البيع مثلا ، أو أحاديث الصلاة ، أو الزكاة ، أو غيرها ، لم يمكنه ذلك أيضا إلا إذا قلب جميع الكتاب ورقة ورقة !! وهذا أيضا عسر جدا .

ومنهـــا :— أن الأبواب والفصول والتراجم بمنزلة الشرح للأحاديث ، وذلك أن بعض الأحاديث مجمل وبعضها مفصل ، وبعضها ذكر فيه سببه وقصته ، وبعضها ليس كذلك .

فلما وجد ذلك قام بعملٍ على خمس مراحل كانت نتيجته هذا الكتاب — كنز العمال — الذى نتحدث عنه . وهذه المراحل هى :

١ — المرحلـة الأولى :

جمع أحاديث الجامع الصغير وزوائده وبوبها على حسب الأبواب

الفقهية ، وسمى هذا المؤلف الجديد « منهج **العمال** فى سنن الأقوال » .

٢ ــ المرحلــة الثانية :

بوّب مابقى من أحاديث قسم الأقوال من الجامع الكبير على حسب الأبواب الفقهية أيضا ، وسمى هذا المؤلف الجديد « **الإكمال لمنهج** العمال » .

٣ ــ المرحلــة الثالثة :

جمع الكتابين (منهج العمال) و (الإكمال لمنهج العمال) معاً ، مميزا أحاديثهما ، بأن يضع الترجمة ــ أى العنوان ــ ثم يذكر تحتها مايناسبها من أحاديث « منهج العمال » ، ثم يذكر كلمة « الإكمال » ثم يذكر مايناسبها من أحاديث « الإكمال لمنهج العمال » ،وسمى هذا التأليف الجديد « غاية العمال فى سنن الأقوال » .

٤ ــ المرحلــة الرابعة :

بوّب أحاديث قسم الأفعال من الجامع الكبير على الأبواب الفقهية ، وسماه « **مستدرك الأقوال** بسنن الأفعال » .

٥ ــ المرحلــة الخامســة :

جمع بين كتابى « غاية العمال فى سنن الأقوال » و « مستدرك الأقوال بسنن الأفعال » فى مؤلف واحد . يذكر الكتاب من غاية العمال ثم يذكره من مستدرك الأقوال . فمثلا يذكر كتاب الإيمان من غاية العمال ــ أى من الأحاديث القولية ــ وبعد أن تنتهى أحاديثه يذكر كتاب الإيمان من المستدرك ــ أى من الأحاديث الفعلية ــ

وسمى هذا المؤلف (كنز **العمال فى سنن الأقوال** والأفعال) .

وقد تتســـاءل لم فصل أحاديث « الإكمال » عن أحاديث « منهج العمال » مع أنهما جزءا كتاب واحد ، هو « الجامع الكبير » ؟ .

والجـــــواب :ــ أن الرجل كان أمينا ، فإنه لما وجد السيوطى قد أعلى الجامع الصغير فى المنزلة على الجامع الكبير أراد أن يجعل أحاديث الجامع الصغير

على حدتها ، فهى التى قال صاحبها فى الكتاب الذى جمعها : وبالغت فى تحرير التخريج فتركت القشر وأخذت اللباب .

ولقد بلغ من أمانة الرجل أنه ذكر مقدمة السيوطى للجامع الصغير ولزوائده ، وللجامع الكبير قسم الأقوال ، ولقسم الأفعال . كل ذلك حتى يكون استوفى كل ماقاله السيوطى فى هذه الكتب الثلاثة .

وهو إذ يذكر الأحاديث إنما يعقبها بما ذكره السيوطى من :

— عزوها لمن أخرجها من الأئمة .
— ذكر الراوى الأعلى .
— الكلام عليهامن حيث الصحة والضعف .

متبعا نفس رموزه التى وضعها للجامع الصغير وللجامع الكبير — وقد تقدم بيان ذلك فى الحديث على الكتابين ..

وعلى هذا تستطيع أن تقول : إن كتاب كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال إنما هو كتاب الجامع الكبير للسيوطى ، مضافا إليه زيادات « الجامع الصغير » و « زيادة الجامع » ، مرتبا على الموضوعات ، مقدمة أحاديثه القولية على الفعلية .

ترتيب الكتـــــاب :

وبعد أن رتب الأحاديث على الموضوعات بأن وضع كل مجموعة أحاديث تحت الباب الذى يناسبها ، وكل مجموعة أبواب تحت الكتاب الذى يناسبها ، بعد ذلك رتب الكتب على حروف الهجاء ، فابتدأ بالكتب التى أولها همزة وهى :

الإيمان ، ثم الأذكار ، ثم الأخلاق ، ثم الإجازة ، ثم الإيلاء ، وأتبعها بالكتب التى أولها باء ، ثم بالتى أولها تاء ، حتى انتهى إلى آخر حروف المعجم فربت كتبه على السبعين ، ذكر لها فهرسا فى أول الكتاب . وذكر مصحح الكتاب لها فهرسا فى نهاية الكتاب راجع جـ ١ ص ١٣ و جـ ١٦ ص ٧٦١ .

وهو إذ يذكر الكتاب من السنن القولية ، وبعد أن ينتهى من كل أبوابه

يذكره من السنن الفعلية ، إذ يذكر ذلك يرتب الأبواب فى الكتاب من السنن الفعلية ، نحو ترتيبها تحت الكتاب فى السنن القولية . راجع الجزء الأول ص ٢٣ وص ٢٧٠ .

قال فى المقدمة : « فمن ظفر بهذا التأليف فقد ظفر بجمع الجوامع مبوبا ، مع أحاديث كثيرة ليست فى جمع الجوامع . لأن المؤلف ــ السيوطى ــ رحمه الله زاد فى الجامع الصغير وذيله أحاديث لم تكن فى جمع الجوامع » أ هـ .

طريقة التخريج بالكتاب :

ولعله بعد أن عرفت الكتاب وأصل مادته العلمية وطريقته يكون قد سهل عليك التخريج منه ، ونزيد الأمر بيانا بالإجابة على هذا السؤال .

كيف نخرج حديثا من كتاب كنز العمال ؟

والجـــــواب :

إذا أردت تخريج حديث من كنز العمال فتأمل حديثك أولا ، لتعرف من أى كتاب هو ؟ يعنى هل هو من كتاب الإيمان ؟ أو الصلاة ؟ أو الزكاة ؟ .. إلخ ثم تصفح أبواب هذا الكتاب فى الفهرس[1] ، لترى أى باب يكون فيه ، ثم افتح هذا الباب من الكتاب وتتبع أحاديثه فسوف تجد حديثك غالبا إن شاء الله .

فإذا ماوجدته فعليك أن تفك رموزه ، وتعزوه لمن ذكر المؤلف أنه أخرجه من الأئمة . **فمثلاً حديث :** ـــ

« لاحسد إلا فى اثنتين ، رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار » .

---

(١) وأرجو أن تلاحظ أن عليك أن تراجع أحاديث هذا الكتاب من سنن الأقوال ثم أحاديث هذا الكتاب أيضا من سنن الأفعال فمثلا كتاب الأذكار من الأحاديث القولية يشمل من ص ٤١٣ جـ ١ إلى ص ٢٣٩ جـ ٢ . ويبدأ كتاب الأذكار من قسم الأفعال من ص ٢٤٠ جـ ٢ فقد تبحث عن حديثك فى كتاب الأذكار من السنن القولية فلا تجده فتظن أنه ليس فى كتاب كنز العمال فى حين هو فيه فى كتاب الأذكار من السنن الفعلية فأرجو أن تلاحظ ذلك .

تبحث عنه فى فضل القرآن . وفضل القرآن مذكور ضمن كتاب الأذكار ــ يعرف ذلك من تصفح الكتاب ــ فتبحث فى كتاب الأذكار ، فتجد الباب السابع فى تلاوة القرآن وفضائله ، الفصل الأول فى فضائله ، فمظنة هذا الحديث فى هذا الفصل فتتبعه فى هذا الفصل فتجده فيه رقم ٢٣٣٩ ص ٥٢٢ جـ ١ .

وبعده تجد تخريجه هكذا (حم ق ت ه عن ابن عمر) فتفك هذه الرموز وتقول :

ذكره فى كنز العمال جـ ١ ص ٥٢٢ حديث رقم ٢٣٣٩ وعزاه لأحمد ، والبخارى ، ومسلم ، والترمذى ، وابن ماجه . عن ابن عمر .

وبهذا تكون قد خرجت الحديث تخريجا إجماليا . ونحن فى شعبة الحديث نكلف الطالب أن يرجع إلى هذه الكتب نفسها ، ويخرج الحديث منها ، فيخرج الحديث من البخارى ، ويقول : أخرجه البخارى فى كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا ، طبعة كذا . وكذلك مسلم . والترمذى . وابن ماجه . ويقول أخرجه أحمد فى مسنده جزء كذا صفحة كذا .

أى أنه يخرج الحديث من هذه الكتب التى أحاله الكنز عليها ، ويذكر مكان الحديث فيها ، محددا موضعه جهد الطاقة ، ذاكرا ماقيل فيه متناولاً المتن من حيث الموافقة والمخالفة ، فإن كان المتن الذى معه كرواية البخارى تماما قال : أخرجه البخارى بلفظه ، وإن كانت هناك مخالفة غير مؤثرة فى المعنى قال : بمعناه أو : بنحوه .

أما إن كانت هناك زيادة أو نقصان فيقول : بزيادة كذا .. أو ليس فيه كذا ..

وهذا الذى نكلف به طالب الحديث هو منهج كل مدقق .

رمـــــوز الكتاب :

ورموز الكتاب هى رموز الجامع الصغير والجامع الكبير ــ وقد تقدمت ــ بيد أنى أحب أن أنبهك إلى نقطتين :

الأولى : ــ علمت أن المؤلف يسوق أحاديث الإيمان ــ مثلا ــ من السنة القولية ، ثم يسوقه من السنن الفعلية ، وأحاديث الإيمان ــ وغيره ــ من السنن القولية مقسمة إلى قسمين :

أ ــ أحاديث « منهج العمال » .

ب ــ أحاديث « الإكمـــال »[1] .

وهنا اختلاف يسير فى الرموز أرجو أن تجعله فى الاعتبار دائما ، وهو أن رمز (ق) إذا جاء فى أحاديث منهج العمال ــ وهى التى فى صدر كل باب ــ فمعناه متفق عليه ، أى أخرجه الشيخان البخارى ومسلم ، أما إذا جاء فى الإكمال أو فى قسم الأفعال . فمعناه أخرجه البيهقى ، فإن كان أخرجه البيهقى فى السنن ذكر هذا الرمز فقط ، وإن كان أخرجه البيهقى فى غير السنن ذكر هذا الرمز وبيّن فى أى كتاب هو .

الثانيــة : أنه قد تجد فى بعض الأحاديث رمز (ز) أو (بز) والسيوطى رحمه الله تعالى لم يبين لمن هذا الرمز ، فلعله نسى ذلك ، أو هو سهو من الكتّاب ، قال فى مقدمة الكنز « فالغالب أنه لأبى حامد يحيى بن بلال البزاز » (راجع رقم ١٣٢٧ و ١٣٢٩) .

الحكم على الحديث :

وفى الكتاب بيان لدرجة الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف وغير ذلك . وهى على وتيرة الجامع الكبير ، وقد تقدم كل ذلك .

للكتــاب وعليــه :

يمتاز الكتاب بما يلى :

١ ــ ترتيبه على الأبواب الفقهية ، وفى ذلك من اليسر مافيه .

٢ ــ أنه كنز لمن أراد الاستفادة الموضوعية به ، فمن رام أحاديث موضوع معين وجدها فيه مجموعة مرتبة ، معزوة لمن أخرجها من الأئمة ، مدروسة فى الغالب من حيث الصحة والضعف .

(١) وهذا التقسيم قد تقدم ، وأرجو أن تكون على ذكر منه .

(٢) راجع ص ٤٨ .

ويؤخـــذ عليـــه :

١ ــ أنه قسم الأحاديث فأبعدها عن بعضها ، فجعل أحاديث المنهج « منهج العمال » منفصلة عن أحاديث الإكمال ، وهى إذ تمثل أحاديث الأقوال منفصلة عن أحاديث الأفعال . وليته أدخل كل ذلك فى بعضه مميزا بكلمة تسبق الحديث ولعل الله يوفق من يفعل ذلك . ولقد اعترف المؤلف بهذا المأخذ ، واستدركه فى كتابه « منتخب كنز العمال » والذى سيأتى الحديث عنه إن شاء الله تعالى .

كنز العمال والجامع الكبير :

والناظر يجد أن كنز العمال للمتقى الهندى والجامع الكبير للسيوطى يكوِّنان حلقة تامة ، فمن أراد الكشف عن حديث باعتبار أوَّله فعليه بالجامع الكبير ، ومن لم يعرف أول حديثه ، أو أراد جملة أحاديث فى موضوع واحد ، فعليه بـ « كنز العمال » فالكتابان كل منهما مكمِّل للآخر ، ولا غنى بأحدهما عن الآخر .

والكتاب مطبوع شائع ، طبع فى الهند بحيدر أباد الدكن . ثم طبع فى حلب طبع منشورات مكتبة التراث الإسلامى قام على هذه الطبعة واعتنى بها عدد من العلماء.

هـــذا والله الموفـــق ،،،

* * *

٢ ــ كتاب « منتخب كنز العمال »

بعد أن بوب المتقى الهندى كتاب « جمع الجوامع » على الأبواب الفقهية فى كتابه « كنز العمال » اتضح له تكرار الكثير من الأحاديث لمجرد الاختلاف فى مطلعها ، هذا مع كبر حجم الكتاب ، وقصر همم الطلاب ، فعزم على اختصار الكتاب (كنز العمال) ليسهل على الباحث قراءته وتداوله ، فاختصره مسميا هذا المختصر « منتخب كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال » وهو المتحدث عنه هنا .

منهجـه فى الاختصــــار :

وكان منهجه فى الاختصار كما يلى :

ــ إذا كُرِّر حديث فى قسم الأقوال والأفعال ،وكان فى قسم الأفعال فيه زيادة (كزيادة سبب أو مراجعة أو غير ذلك) يتوقف معناه عليها ، حذفه من قسم الأقوال اعتمادا على ذكره فى قسم الأفعال .

أما إذا لم يكن معناه متوقفا على هذه الزيادة تركه من الأفعال لأنه مذكور فى الأقوال بلفظه أو بمعناه .

ــ إذا وَجَد حديثين استويا فى المفهوم بحسب المعنى المقصود أخذ المختصر وحذف المطول منهما ، فإذا استويا فى الاختصار أيضا أخذ الأصح منهما .

ــ إذا وجد الأحاديث التى فى الترجمة مع تكرارها قليلة أو يحتاج الناس إليها لم يحذف المكرر .

وهذا المنهج وفّر عليه قرابة ثلث الكتاب ، إذ حذف منه نحو خمسة عشر ألف حديث .

ترتيب الكتاب :

والكتاب مرتب كترتيب كتاب « كنز العمال » غير أنه يختلف عنه فى نقطتين :

الأولى : — الاختصار الذى فى المنتخب بحذف المكرر غالبا .

الثانية : — مزج فى المنتخب أحاديث الأفعال بأحاديث الأقوال فيذكر الترجمة الجزئية ويسرد تحتها أحاديث « منهج العمال » ثم أحاديث « الإكمال » — وهما الأحاديث القولية — ثم يسرد أحاديث الأفعال ، مثال ذلك فى « كتاب الإيمان » « باب صفات المؤمنين » يذكر تحت هذا الباب مافى صفات المؤمنين من أحاديث « منهج العمال » ثم يذكر كلمة « الإكمال » ويسوق مافى صفات المؤمنين من أحاديث « الإكمال » ثم يذكر كلمة « الأفعال » ويسوق ما فى صفات المؤمنين من أحاديث قسم الأفعال . ولم يخالف هذا المنهج — مزج أحاديث الأفعال بأحاديث الأقوال — إلا فى القليل النادر كما فى كتاب الشمائل فإنه ساقه من الأقوال ثم من الأفعال وأيضا فى كتاب الغزوات نوع مخالفة .

وقد تقدم لك أنه فى « كنز العمال » يذكر الكتاب من « منهج العمال » و « الإكمال » وبعد أن ينتهى الكتاب يذكره نفسه من الأفعال فباعد المتناسبات عن بعضها فى الكنز ،وجمع بينها فى « المنتخب » . راجع المنتخب على هامش مسند أحمد جـ ١ ص ٨٥ .

وبين الكتابين نوع مغايرة فى التقسيم إلى كتب وفى التبويب .

ولقد ذكر فى مقدمة كل من الكنز والمنتخب فهرساً بالكتب وأمهات الأبواب ، كى يعرف المطّلِعَ منهجه فى التقسيم .

للكتـــاب وعليـــه :

يكفى لهذا العنوان ماتقدم ذكره فى الكلام على « كنز العمال » بيد أن مايؤخذ على الكنز من إبعاد الأحاديث الفعلية عن القولية يؤخذ على هذا لكن بصورة أقل ، فإنه جمع فى الكنز بين الكتب وفى المنتخب بين الفصول فكان أقرب .

بين المنتخب والكنز :

والمنتخب وإن كان أقل حجما وأيسر ترتيبا إلا أنه أقل غزارة فى المادة العلمية عن الكنز ، والكنز أكثر فائدة لمن أراد التخريج أو أراد حديث موضوع معين .

هـــــذا :

وكتاب « منتخب كنز العمال » مطبوع طبعته الهند ، وطبع فى مصر على هامش مسند الإمام أحمد بالمطبعة الميمنية ، ثم صور فى بيروت .

والله تعـــالى أعلـــــم ،،،

* * *

ثانياً : كتب تخرج أحاديث كتب معينة

١ ــ كتاب « مفتاح كنوز السنة »

المؤلـــــف :

ألفه بالانجليزية الدكتور / أ . ى فنسنك أحد كبار المستعربين ، وأستاذ اللغات السامية فى جامعة ليدن ، واستمر فى تأليفه عشر سنين .

وترجمه إلى العربية مع تصحيح ومراجعة فضيلة الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباق بالقاهرة واستمر فى ترجمته أربع سنوات ، ونشره بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ ــ ١٩٣٣ م .

الكتـــــاب :

هذا الكتاب يدل الباحث على أماكن وجود موضوع ما فى كتاب أو أكثر من أربعة عشر كتاباً ، جمعت بين السنة والسيرة ــ بما فيها المغازى ــ والرجال . وهذه الكتب هى :

١ ــ صحيح البخارى .
٢ ــ صحيح مسلم .
٣ ــ سنن الترمذى .
٤ ــ سنن أبى داود .
٥ ــ سنن النسائى .
٦ ــ سنن ابن ماجه .
٧ ــ سنن الدارمى .
٨ ــ موطـأ مالـك .
٩ ــ مسـنـد أحمـد .
١٠ ــ مسـنـد الطيالسـى .

١١ ــ مسند زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب المتوفى سنة ١٢٢ هـ .

١٢ ــ الطبقات الكبرى للحافظ الثقة محمد بن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ هـ .

١٣ ــ سيرة ابن هشام المتوفى سنة ٢١٨ هـ .

١٤ ــ المغازى لمحمد بن عمر الواقدى المتوفى سنة ٢٠٧ هـ .

طريقتـــــــه :

رأى المؤلف أن من رام موضوعا معينا من السنة ، أو المغازى والسير ، أو تراجم الأشخاص ، فإن عليه أن يتصفح العديد من الكتب التى تحتوى على آلاف الصفحات ، فأراد تذليل ذلك للباحثين فقرأ هذه الكتب وفهرس المواد العلمية التى فيها ، بمعنى أن يكتب مثلا « الآنية » ويذكر تحتها أماكن ورودها فى هذه المجموعة من الكتب ، وكذا يكتب كلمة « السِّحْر » ويكتب تحتها أماكن وجودها فى هذه المجموعة من الكتب ، فلما تجمعت عنده معلومات كثيرة تحت كل ترجمة ــ أى عنوان ــ جعل هذه المعلومات تحت عناوين فرعية ، يذكر تحت كل عنوان أماكن وجوده فى هذه المجموعة من الكتب .

فمثلا يضع ترجمة (الزهد) ويضع تحتها العناوين الفرعية الآتية :

« لكنى أصوم وأفطر وأصلى وأرقد وأتزوج النساء » .

« نهى النبى ﷺ رجلا عن غلوه فى الزهد » .

« يكفيك من جمع المال خادم ومركب فى سبيل الله » .

« فضـــل الزهـــادة » .

« حـــد الزهـــد » .

« الجنـــة للزاهديـــن » .

ويذكر تحت كل عنوان من هذه العناوين الفرعية أماكن وجوده فى الأربعة عشر كتابا . راجع ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ وهذه التراجم أو العناوين الرئيسية عنده تشمل .

● الموضوعات : كالتوبة ، والدعاء ، والشهداء ، والصلاة ، والطعام .

- والأشخاص : كأبى بكر ، وأبى الدرداء ، وداود ، ويحيى ، ويونس.
- والأحداث : ك أحد ، وبدر ، والساعة ، وصفين .
- والأماكن : ك الحجر الأسود ، ودمشق ، والصراط ، والصُّفَّة .

ترتيبـــــــه :

رتب المؤلف هذه التراجم أو العناوين الرئيسية على حروف المعجم ، بمعنى أنه يبدأ بالترجمة التى أولها ألف ، ثم التى أولها باء ، ثم التى أولها تاء .. إلخ .

والتى أولها ألف يرتبها أيضا الألف مع الألف ، ثم الألف مع الباء ، ثم الألف مع التاء ، وهكذا .. إلخ .

إلا أنه لم يجرد كلمات الترجمة قبل ترتيبها ، بمعنى أنه فى ترتيبها لم يعتمد على أصل الكلمات مجرداً ، فيضع ترجمة (الأعمال) فى حرف العين لأن أصلها (عمل) لا ، هو لم يفعل ذلك ، وإنما رتب التراجم على ماهى عليه ، مع إهمال (أل) التى للتعريف فقط .

فمثلا مقتضى الترتيب على حروف الهجاء أن يكون موضوع (التوحيد) فى حرف الواو ، إذ أصله (وحد) لكنا نجد أنه وضعه — أى التوحيد — فى حرف (التاء) لأنه رتبها كما هى على هيئتها (التوحيد) دون مراعاة الأصل ، وإنما لم يراع (أل) فقط ، فصارت فى حرف التاء .

وهكذا فى كل الكلمات يرتبها على شكلها ، دون تجريد . فأبو بكر فى حرف الألف لأن أول اسمه ألف ، والأضاحى فى الألف ، وكذا الأعمال ، وكذا الأيمان ، والتسبيح فى التاء لأن أوله — بعد حرف أل — تاء بصرف النظر عن أن أصله (سبح) .

حتى إنه لربما التبس على الباحث موضع المسألة أَوَضَعها فى المفرد أم وَضَعَها فى الجمع ؟ فمثلا كنت أبحث عن مسألة فى القضاء فلم أدر أوضعها فى الأقضية فتكون فيما أوله (ألف) أم فى القضاء فتكون فيما أوله (قاف) فبحثت عنها فى الأقضية فلم أجدها — أى مسألتى — فبحثت فى القضاء

فوجدته أحال على الأقضية فبحثت عن (قاضى) فوجدتها فيه ، ووجدت فيه الكثير من مسائل الأقضية ، والتى هى أحرى أن توضع تحت الأقضية . (راجع ص ٣٨٥) .

رمـــــوزه :

سبق أن قلت لك : إن المؤلف يذكر العنوان ويذكر تحته أماكن وجوده فى الكتب الأربعة عشر ، وبقى أن أقول لك : إنه استعمل فى ذلك كثيرا من الرموز والأرقام ، من باب الاختصار . وهاك مفتاح هذه الرموز .

١ — (بخ) أى صحيح البخارى ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الباب [١] .

٢ — (مس) أى صحيح مسلم ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الحديث فيه .

٣ — (بد) أى سنن أبى داود ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الباب .

٤ — (تر) أى سنن الترمذى ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الباب [٢] .

٥ — (نس) أى سنن النسائى ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الباب .

٦ — (مج) أى سنن ابن ماجه ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الباب .

٧ — (مى) أى سنن الدارمى ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الباب .

٨ — (ما) أى موطأ مالك ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الحديث .

---

(١) وذلك فى كل الكتاب ، عدا التفسير ، فإنه يذكر السورة برقمها فى المصحف ، ثم يذكر رقم الحديث فيها .

(٢) وذلك فى كل الكتاب ، عدا التفسير فكما فى البخارى .

٩ ــ (حم) أى مسند أحمد ، وفيه يذكر رقم الجزء ، ورقم الصفحـــة .

١٠ ــ (ط) أى مسند الطيالسى ، وفيه يذكر رقم الحديث .

١١ ــ (ز) أى مسند زيد بن على ، وفيه يذكر رقم الحديث .

١٢ ــ (عد) أى طبقات ابن سعد ، وفيه يذكر رقم القسم ــ إن وجد ــ ورقم الجزء ، ورقم الصفحة .

١٣ ــ (هش) أى سيرة ابن هشام ، وفيه يذكر رقم الصفحة .

١٤ ــ (قد) أى مغازى الواقدى ، وفيه يذكر رقم الصفحة .

١٥ ــ (ك) أى كتاب .

١٦ ــ (ب) أى باب .

١٧ ــ (ح) أى حديث .

١٨ ــ (ص) أى صفحة .

١٩ ــ (جـ) أى جزء .

٢٠ ــ (ق) أى قسم .

٢١ ــ (قا) أى قابل ماقبلها بما بعدها .

٢٢ ــ (م م م) أى الحديث مكرر مرات .

٢٣ ــ وقد يضع رقما صغيرا فوق رقم الباب أو رقم الصفحة ، وهذا معناه أن الحديث مكرر بقدر الرقم الصغير فى الباب أو الصفحة صاحبة الرقم الأصلى .

طريقة التخريج بالكتاب :

هذا الكتاب لايدلك على موضع حديث تحفظه أو تحفظ أوله ، وإنما يدلك على مكان موضوع حديثك ، فإذا كان حديثك فى موضوع الرفق بين لك أن الرفق تراجع فيه كتاب كذا وكتاب كذا ، مبينا موضعه فى كل كتاب . وإذا كان حديثك فى موضوع انشقاق القمر تبحث عنه فى الترجمة الرئيسية (محمد بن عبدالله رسول الله) وتحت الترجمة المتفرعة من هذه الترجمة الرئيسية تجد أنه يذكر لك أماكن ورود انشقاق القمر فى البخارى ، وأماكن

وروده فى مسلم ، وكذا فى الترمذى ، وأحمد ، والموطأ .

فإذا ماكنت تعرف رموزه ومنهجه ورجعت إلى هذه المواطن فإنك تجد حديثك غالبا إن شاء الله تعالى .

وكما يقولون بالمثال يتضح المقال .

فمثلا لو أردنا تخريج حديث أبى هريرة « من سره أن يبسط له فى رزقه ، وأن ينسأله فى أثره فليصل رحمه » .

فهذا الحديث موضوعه هو : الأرحام ، أو الرحم . نبحث عن الأرحام فنجده يقول لنا « انظر : الرحم » فنبحث عن الرحم فنجد تحته عناوين كثيرة قد تصل إلى ثلاثة وعشرين ، فنبحث عن أقرب هذه العناوين للحديث الذى معنا فنجد فيها عنوان « أجر صلة الرحم » فهذا يمكن أن يكون حديثنا فيه فنجده يذكر فيه الآتى :

بخ — ك ٧٨ ب ١٢ قا ١٣ .
مس — ك ٤٥ حـ ١٦ و ١٧ و ٢٠ — ٢٢ .
تر — ك ٢٥ ب ٩ و ٤٩ .
حم — ثان ص ١٨٩ و ٤٨٤ ثالث ص ١٥٦ و ٢٢٩ و ٢٤٧ و ٢٦٦ خامس ص ٢٧٩ .

وبيان ذلك كالآتى :

راجع البخارى كتاب رقم ٧٨ باب رقم ١٢ وقابل باب رقم ١٣ .

ومسلم كتاب رقم ٤٥ حديث رقم ١٦ ، ١٧ و ٢٠ — ٢٢ .
والترمذى كتاب رقم ٢٥ باب رقم ٩ و ٤٩ .
وأحمد جـ ٢ ص ١٨٩ وص ٤٨٤ و جـ ٣ ص ١٥٦ وص ٢٢٩ وص ٢٤٧ وص ٢٦٦ وجـ ٥ ص ٢٧٩ .

ولقد ذكر فى مقدمة الكتاب أسماء كتب كل كتاب مقسم إلى كتب ، وذكر أرقامها . فإذا رجعت إلى هذا الترقيم عرفت عناوين الكتب التى ذكرها لك .

فالبخارى كتاب رقم ٧٨ هو كتاب الأدب .
ومسلم كتاب رقم ٤٥ هو كتاب الآداب .
والترمذى كتاب رقم ٢٥ هو كتاب البر والصلة .

فإذا حذفت أرقام الكتب ووضعت أسماءها كما هنا ، لم يبق عليك إلا أن ترجع إلى هذه الكتب ذاتها وتبحث عن الباب الذى ذكر أن الحديث فيه ، أو تبحث عن رقم الحديث الذى ذكره . فمثلا تأخذ صحيح البخارى وتحضر منه كتاب الأدب وهو فيه جـ ١٠ ص ٤٠٠ ثم تحضر الباب رقم ١٢ فتجده فى ص ٤١٥ باب « من بسط له فى الرزق بصلة الرحم » وفيه الحديث الذى معنا والذى أردنا تخريجه فتقول :

أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الأدب باب « من بسط له فى الرزق بصلة الرحم » جـ ١٠ ص ٤١٥ من فتح البارى ط السلفية .

وهكذا فى بقية الكتب .

وقد يعرض لك هنا سؤالان ولسوف أجيبك عنهما إن شاء الله تعالى .

السـؤال الأول :

لاحظنا أنه مرة يذكر رقم الكتاب ورقم الباب ، ومرة رقم الكتاب ورقم الحديث وهذا وإن كان تقدم بيانه لكن هل من ضابط يقرب ذلك ؟

الجـواب :

١ ــ ٦ / أنه فى صحيح البخارى وسنن أبى داود ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائى ، وسنن ابن ماجه ، وسنن الدارمى ، فى هذه الكتب الستة يذكر لك رقم الكتاب ورقم الباب . وعليك أن ترقم كتب نسختك كما فى أول الكتاب الذى معنا (مفتاح كنوز السنة) وكذا ترقم أبواب نسختك إن لم تكن مرقمة .

٧ ، ٨ / وفى صحيح مسلم ، وموطأ مالك يذكر لك رقم الكتاب ، ورقم الحديث . وعليك أن ترقم كتب نسختك وأحاديثها إن لم تكن مرقمة .

٩ ــ / وفى مسند أحمد يذكر لك رقم الجزء ورقم الصفحة .

١٠ ، ١١ / وفى مسند زيد بن على ، ومسند الطيالسى يذكر رقم الحديث .

١٢ / وفى طبقات ابن سعد يذكر لك رقم الجزء ، وبعض الأجزاء مقسم إلى أقسام فيذكر رقم القسم ، ثم يذكر لك رقم الصفحة .

١٣ ، ١٤ / وفى سيرة ابن هشام ، ومغازى الواقدى يذكر لك رقم الصفحة .

الســـؤال الثانى :

لاحظنا أنه يذكر رقم الباب ورقم الحديث ورقم الصفحة فعلى أى طبعة اعتمد فى ذلك ؟

والجـــــــواب :

اعتمد المؤلف على الطبعات الآتية :

١ ــ صحيح البخارى طبعة ليدن سنة ١٨٦٢ ــ ١٨٦٨ و ١٩٠٧ ــ ١٩٠٨ م .

٢ ــ صحيح مسلم طبعة بولاق سنة ١٢٩٠ هـ .

٣ ــ سنن أبى داود طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠ هـ .

٤ ــ سنن الترمذى طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ هـ .

٥ ــ سنن النسائى طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ هـ .

٦ ــ سنن ابن ماجه طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ .

٧ ــ سنن الدارمى طبعة دهلى سنة ١٣٣٧ هـ .

٨ ــ موطأ مالك طبعة القاهرة سنة ١٣٧٩ هـ .

٩ ــ مسند الطيالسى طبعة الهند سنة ١٣٢١ هـ .

١٠ ــ مسند أحمد طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ (المطبعة الميمنية وفى ستة أجزاء وصورت فى بيروت) .

١١ ــ مسند زيد بن على طبعة ميلانو سنة ١٩١٩ م .

١٢ ــ طبقات ابن سعد طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ ــ ١٩٠٨ م .

١٣ ــ سيرة ابن هشام طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩ ــ ١٨٦٠ م .

١٤ — مغازى الواقدى اعتمد على ترجمتها المطبوعة فى برلين سنة ١٨٨٢ م .

فإن استطعت أن تقف على هذه الطبعات فقد تم الأمر لك ، أما إذا لم تستطع فعليك بطبعات المعجم المفهرس ، والتى سبق أن بينتها لك . أما الكتب الخمسة الزائدة فيمكنك أن ترقم أحاديث مسند الطيالسى ، ومسند زيد بن على . أما طبقات ابن سعد ، وسيرة ابن هشام ، ومغازى الواقدى ، فاصطبر عليها حتى تصل إلى مرادك .

وبعـــــــد :

فهل تستطيع أن تستفيد بكتاب « مفتاح كنوز السنة » وذلك بتحديد معنى حديثك ، والبحث عن هذا المعنى ، ثم حل رموز الكتاب ؟ أرجو ذلك .

وهذا إنما يكون حينما تكون بغيتك تخريج حديث أو أحاديث .

أما من أراد بحث موضوع فإنه يبحث عن موضوعه ، ويأخذ الرموز المذكورة تحته ، ويفكها ، ويرجع إلى مواضعها ، فإنه يجد فيها مايريد . والله أعلم .

للكتاب وعليـــــه :

يمتاز هذا الكتاب بالآتـــى :

١ — أنه يعين من يبحث بحثا موضوعيا بإرشاده إلى أماكن وجود موضوعه من أربعة عشر كتابا ، جمعت بين السنة والسيرة وتراجم الرجال . فمن رام موضوع الشفاعة مثلا فتحها من هذا الكتاب فدله على الكثير من مواضعها راجع ص ٢٥٥ .

٢ — أنه يتعرض لبيان أماكن ورود تراجم الأشخاص والأماكن والأحداث ، فليس حكراً على الموضوعات فقط ، وإنما هو أعم منها . راجع مثلا ص ١١ تجد فيها ترجمة (أبو بكر) وذكر فيها اثنى عشر عمودا كلها فى ذكر أماكن بعض الأمور المتعلقة به فى الأربعة عشر كتابا . وراجع أيضا ترجمة

(عمر) وداود — النبى عليه السلام — ويونس ، ويوسف .

ومن الأماكن راجع : العقبة ص ٣٤٧ ، ومكة ص ٤٧٨ ، والتى ذكر فيها ستة أعمدة ومن الأحداث راجع : بدر ، وأحد .

يذكر فى كل ذلك من المواطن مالا يفطن له إلا من أحاط بهذه الكتب علما وكان على ذكر من ذلك وقلّ من يصل إلى ذلك .

٣ — أنه احتوى على المواد العلمية الموجودة فى مجموعة طيبة من الكتب ، إذ تبلغ أربعة عشر كتابا .

٤ — أنه لاتتوقف المنفعة به على معرفة راوى الحديث ، أو أول الحديث ، أو كلمة من الحديث ، وإنما يكفى معرفة الموضوع .

٥ — أنه يعطى الموضع محددا ، فيذكر رقم الباب ، أو رقم الحديث ، أو الجزء والصفحة .

ويؤخـــذ عليــه :

١ — عدم الدقة فى الترتيب ، فأحيانا يرتب على اعتبار الكلمة وهى جمع ، وأحيانا وهى مصدر . ولو أنه رتب على أصل الكلمات لكان أسهل من ذلك بكثير .

لكن هذا العيب يعالج بوضع فهرس له على أصل الكلمات .

٢ — وقوع بعض الأخطاء اللغوية فيه .

٣ — تحديده المواطن بناء على أمور تتغير من طبعة لطبعة ، ففى طبقات ابن سعد يعتمد على ترقيم صفحات وتجزئة طبعة معينة ، ولو اعتمد على الموضوعات لكان أولى ، وكذا فى سيرة ابن هشام ، والمغازى بل المغازى أكثر تعقيدا ، إذ اعتمد على نسخة مترجمة . لكنا نقول للرجل عذره ، فلقد كان حريصا على الاختصار .

هـــذا : والكتاب بحق غزير النفع كثير الفائدة ، حتى قال المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر فى تعريفه بالكتاب :

أرجو القارئين فى جميع الأمم الإسلامية أن يقتنوا هذا الكتاب ، وأن يقتنوا كتب الحديث التى هو مفتاح لها ا هـ .

والكتاب طبع فى القاهرة — كما تقدم — سنة ١٣٥٢ هـ — ١٩٣٣ م وصُوِّر على هذه الطبعة حتى أصبح ذائعا شائعا بعد أن كانت نسخه نفدت ، ويمتاز بصغر الحجم فيقع فى مجلد واحد .

والله أعلـــــم ،

* * *

٢ ـــ كتـــــاب

« المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج مافى الإحياء من الأخبار »

المؤلـــــف :

ألفه الحافظ زين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراق ، ولد بالعراق وارتحل إلى القاهرة صغيرا وعاش فيها إلى أن مات ، وطلب العلم واجتهد فى ذلك فبلغ فيه مبلغا جعل علماء عصره يبالغون فى الثناء عليه فأثنى عليه : السبكى ، وابن كثير ، والعلائى ، والعز بن جماعة ، وتلميذه الحافظ ابن حجر . وانتهت إليه رياسة علم الحديث فى البلاد الإسلامية ، وخرّج عددا من الجهابذة من أمثال نور الدين الهيتمى ، وابن حجر ، وولى الدين العراق ابنه .

وأحيا سنة الإملاء بعد أن درست ، وألف كثيرا من المؤلفات النافعة ، واعتبره بعضهم المجدد على رأس المائة الثامنة .

توفى رحمه الله تعالى يوم الأربعاء ثانى شعبان سنة ست وثمانمائة(١) .

الكتـــــاب :

ألف الإمام الغزالى كتابا فى علوم الدين سماه « إحياء علوم الدين » اشتمل على كثير من الأحاديث ، دون ذكر من أخرجها ، ولا بيان درجتها ، ولا اشترط على نفسه درجة من الأحاديث لاينزل عنها .

وجاء الحافظ العراق فأراد أن يخرج أحاديث هذا الكتاب ، فاختط لنفسه الخطة التالية :

---

(١) راجع فى ترجمته : فهرس الفهارس ٢ / ٨١٤ والضوء اللامع ٤ / ١٧١ وذيل طبقات الحفاظ ص ٢٢٠ وغاية النهاية فى طبقات القراء ١ / ٣٨٢ وإنباء الغمر ٢ / ٢٧٦ .

١ ــ أن يذكر طرف الحديث فقط ، إذ ذاك كاف للدلالة عليه ، ومفيد فى صغر حجم الكتاب .

٢ ــ أن يذكر راويه من الصحابة ، أو التابعين إن كان مرسلا .

٣ ــ أن يبين من أخرجه من الأئمة فى كتبهم .

٤ ــ أن يبين درجته ، فيبين هل هو صحيح أو حسن أو غير ذلك .

وفعلا قام بذلك وسمى الكتاب « المغنى عن حمل الأسفار ــ أى الكتب ــ فى الأسفار ــ جمع سَفَر » أى أن كتابه هذا يجعل طالب العلم يستغنى عن حمل الكتب فى أسفاره .

والعراقى يعطى نفسه قدرا من السعة فى التخريج ، فإذا لم يجد الحديث عن الصحابى الذى ذكره صاحب الأحياء خرجه عن صحابى آخر ، وإذا لم يجد المتن ذكر مايغنى عنه إذا كان الأخير عنده . وهو أيضا غير مقيد نفسه بلفظ « الإحياء » وإنما بالأصل على طريقة المحدثين فى التخريج ، فالعبرة عندهم بأصل الحديث لا بألفاظه .

ومن السعة أيضا أنه اقتصر على تخريج المرفوع وترك الآثار .

ولقد استعمل الرموز فى ذكر من أخرج الحديث ، ومن العجيب أنه لم يضع لذلك مفتاحا فى أول الكتاب ، إلا أنه سار على طريقة المحدثين ، ولعل ذلك هو الذى جعله لم يضع مفتاحاً ، وأذكر لك مفتاح مايحضرنى من هذه الرموز .

خ = بخارى ، **م** = مسلم ، **د** = أبو داود ، **ت** = ترمذى ، **ن** = النسائى ، **ه** = ابن ماجه ، **حب** = ابن حبان ، **هق** = بيهقى فإن كان فى السنن أطلق ، وإلا بيّن .

قط = دار قطنى ، فإن كان فى السنن أطلق ، وإلا بيّن .

ك = الحاكم فى المستدرك ، **طب** = الطبرانى ، **عد** = ابن عدى

وهو لم يستعمل هذه الرموز دائما ، وإنما أحيانا يستعملها ، وأحيانا يذكر

اسم الإمام الذى أخرج الحديث .

فإذا وجد الحديث موضوعا قال : لاأصل له ، وإذا لم يستطع تخريجه ولم يظهر له وضعه قال : لم أجده .

وهو فى كتابه هذا حريص على الاختصار ، فيجانب استعمال الرموز يكتفى بما يفيد ثبوت الحديث ، فإذا كان الحديث فى الصحيحين أو فى أحدهما اكتفى بعزوه إليهما ، وإذا لم يكن فيهما وإنما فى شىء من بقية الستة (السنن الأربع) اكتفى بعزوه إلى السنن ، إلا إذا وجده عند من التزم الصحة ، كابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، أو وجد لفظ الإحياء عند غيرهم . فإنه يخرجه مع ذلك من السنن لما فيه من كبير فائدة تعود إلى تصحيح الحديث ، أو ثبوت لفظه .

وإذا كرر الغزالى الحديث لم يكرر العراقى التخريج ، وإنما يكتفى بتخريجه فى الموطن الأول ويحيل عليه فى بقية ذلك ، إلا إذا كان له غرض علمى أو نسى تَقَدُّمَه . فإن كان الحديث تقدم فى نفس الباب أو فى باب قبله بين ذلك ، أما إذا كان تقدم بعيدا بيّن الباب الذى تقدم فيه .

ولربما ذكر الغزالى الحديث مرفوعا فيبين العراقى عدم رفعه ، وربما ذكره الغزالى موقوفا أو مقطوعا فيبين العراقى ثبوته مرفوعا .

وبالجملة فالكتاب مفيد دقيق ، رام مؤلفه شيئا فبلغه ، جزاه الله خيرا .

ترتيب الكتـــاب :

رتب الإمام الغزالى كتابه على حسب الموضوعات ، وجعله أربعة أرباع وهى : ربع العبادات ، وربع العادات ، وربع المهلكات ، وربع المنجيات .

ولقد سار الحافظ العراقى على نفس الترتيب ، فجاءت أحاديث كتابه « المغنى عن حمل الأسفار » مرتبة كترتيب الأحاديث فى الإحياء ، أى على حسب الموضوعات .

طريقة التخريج بالكتاب :

إذا أردت الاستفادة بمجهود العراقى هذا فما عليك إلا أن تعرف

موضوع حديثك ، ثم تراجعه فى الإحياء ، فإذا وجدته فستجده أيضا فى « المغنى عن حمل الأسفار » وحينذاك فستجد العراق يذكر من أخرجه ، وراويه الأعلى (صحابيا كان أو تابعيا) ويتكلم عليه من حيث الصحة أو عدمها .

وتيسيرا للانتفاع بالكتاب يجدر بك أن تضع فهرسا لكتب الإحياء بحيث إذا أردت تخريج حديث نظرت فيها فعلمت الكتاب الذى يمكن أن يوضع حديثك فيه .

فإذا خرجت من كتاب العراق وعزاه إلى من أخرجه من الأئمة فارجع إلى كتب هؤلاء الأئمة ، وخرج الحديث منها ، ثم اكتب : أخرجه فلان — الترمذى مثلا — فى كتاب كذا ، فى باب كذا ، فى جزء كذا ، فى صفحة كذا ، ورقم الحديث كذا .

ولا تنس أن العلماء لهم استدراكات على العراق فى هذا التخريج ، فللزيلعى — صاحب نصب الراية — استدراكات عليه ، وللحافظ ابن حجر استدراكات عليه ، وقد استفاد بمجهود الزيلعى وابن حجر الإمام الزبيدى فى شرحه الإحياء المسمى « اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين » فيحسن بك أن تراجع هذا الكتاب لتطلع على كلام العراق وكلام من تعقبوه ، وإنما أوصيتك بالرجوع إلى كتاب الزبيدى لأن كتاب الزيلعى وكتاب ابن حجر لم يطبعا ، ولا أعلم عنهما شيئا فى عالم المخطوطات ، فى حين أنهما كانا عند الزبيدى ، واستفاد منهما .

طبعـات الكتـــاب :

وكتاب « المغنى عن حمل الأسفار » مطبوع بهامش الإحياء ، ورتبت أحاديثه مع الإحياء ، بحيث إذا وجدت حديثك فى صفحة من الإحياء فإنك تجده فى « المغنى عن حمل الأسفار » فى نفس الصفحة .

ولما كان الإحياء قد طبع عدة طبعات فإن « المغنى عن حمل الأسفار » طبع معه أيضا عدة طبعات .

وكم تمنيت أن يوفق الله أحد أهل العلم لالتقاط مافى كتاب الزبيدى «إتحاف السادة المتقين» ويضاف إلى كتاب العراق ، وشاء الله وقام بهذا فضيلة الشيخ الحافظ التيجانى — رحمه الله تعالى — وفعلا بدأ كتابه يرى النور فطبعت أجزاء منه ، وفيما أعلم فلقد أتم الشيخ الكتاب . وأسأل الله سبحانه أن يتم طبع الكتاب على هذه الوتيرة .

* * *

ثالثاً : كتب فى تخريج أحاديث كتب فقه

(١) كتـــــاب
« نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية »

المؤلـــــف :

هو الإمام الحافظ جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى الحنفى الزيلعى — نسبة إلى « زيلع » بلدة على ساحل الحبشة ، وقد نسب إليها غيره من العلماء . وعليه فهذه النسبة لاتختص به ، فإذا قيل « الزيلعى » فلابد من البيان ، إما بالاسم ، أو الكنية ، أو المؤلَّف ، وإلا فشيخه فخر الدين عثمان بن على مؤلف كتاب « تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق » ينسب أيضا إلى « زيلع » فيقال له « الزيلعى » .

وجمال الدين الزيلعى — صاحبنا — من علماء القرن الثامن الهجرى ، ورَفيق الحافظ العراق .

طلب الحديث واعتنى به ، فسمع وحفظ ، ودرس وخرّج ، ووعى وتفقه ، وسمع على عدد من الشيوخ المرموقين ، كالشهاب الأنصارى — فقيه القاهرة والأسكندرية — والشيخ ابن عدلان — شيخ الشافعية ، والفخر الزيلعى — شارح كنز الدقائق كما تقدم —

قال الحافظ ابن حجر : ذكر لى شيخنا العراق أنه كان يرافقه فى مطالعة الكتب الحديثية ، لتخريج الكتب التى كانا قد اعتنيا بتخريجها ، فالعراق لتخريج أحاديث الإحياء ، والأحاديث التى يشير إليها الترمذى فى الأبواب ، والزيلعى لتخريج أحاديث الهداية ، والكشاف . فكان كل منهما يعين الآخر .

وقال السيوطى : ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية ، وأحاديث الكشاف ، واستوعب ذلك استيعابا بالغا .

توفى رحمه الله فى المحرم سنة اثنتين وستين وسبعمائة (٧٦٢) .

الكتـــــاب :

ألّف الإمام برهان الدين أبو الحسن على بن أبى بكر بن عبد الجليل الفرغانى المَرْغينانى ـــ أحد علماء القرن السادس الهجرى ـــ ثلاثة كتب فى الفقه الحنفى هى :

« بداية المبتدى » وهو أخصرها .
و « كفاية المنتهى » وهو أوسعها .
و « الهداية » وهو اختصار لسابقه .

وحظى كتابه « الهداية » باهتمام كثير من العلماء ، مهتمين به من نواح متعددة .

ومن هؤلاء ـــ الذين اهتموا بكتاب الهداية ـــ الإمام الحافظ جمال الدين الزيلعى ـــ الذى تقدم التعريف به ـــ فلقد خرّج أحاديث « الهداية » فى كتابه « نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية » ، الذى نتحدث عنه هنا .

منهجه فى الكتاب :

جرى صاحب الهداية فى كتابه على أن يذكر لفظ الحديث فقط ، دون ذكر راويه من الصحابة ، ودون ذكر من أخرجه من أئمة السنة فى كتابه ، ودون بيان حاله من حيث الصحة وغيرها . يذكر الحديث كاملا أحيانا ، ويقتصر على جزء منه أحيانا ، ويذكر الحديث صراحة أحيانا ، ويكتفى بالإشارة إليه أحيانا .

وجاء الزيلعى ـــ رحمه الله ـــ فقام بما يلى :

١ ـــ استخرج مافى كتاب « الهداية من أحاديث ـــ سواء كانت مرفوعة أم غير مرفوعة ، وسواء ذكرت صراحة أو إشارة[١] .

---

(١) راجع الهداية ١ / ١٣ فتجده يقول : ويستوعب رأسه بالمسح وهو سنة أ هـ فستجد أن الزيلعى يبين الحديث الذى يشير إليه ، ويخرجه راجع نصب الراية ١ / ٢٩ ، ٣٠ .
وراجع الهداية أيضا ٤ / ٢٦٩ تجده يستدل على جواز الاعتماد على كتابة الأخرس بأنه ﷺ أدى =

٢ ــ لم يكتف بجمع مافى كتاب « الهداية » من أحاديث ، وإنما يذكر كل مافى المسألة من أحاديث ، فيذكر مافات صاحب « الهداية » فلم يذكره ، وما ذكره صاحب « الهداية » موقوفا ، وفيه مرفوع ، وما ذكره بلفظ ضعيف وفيه أقوى من ذلك[١] .

وبالجملة فلم يقتصر الزيلعى على ماذكره المرغينانى ، وإنما استوعب كل مايشهد للمذهب الحنفى ، مميزا مااستدركه على المرغينانى بقوله : وفى الباب كذا ، ويسوق الأحاديث الزائدة ، وربما قال : ومن أحاديث الباب .

٣ ــ لم يقتصر على أدلة المذهب الحنفى ، وإنما يذكر الأحاديث التى فى الباب ، واستدل بها غير الأحناف . معنونا بـ « أحاديث الخصوم » . وعليه فهو يجمع كل أحاديث الباب ، سواء منها مايشهد للأحناف وما يشهد لغيرهم .

٤ ــ بيّن من أخرج هذه الأحاديث من أئمة السنة فى كتابه ، ومن رواها من الصحابة .

٥ ــ تناول هذه الأحاديث بالبحث من حيث الصحة وعدمها فى الكثير الغالب ، فيناقش صحة الحديث أو حسنه أو ضعفه ، ناقلا قول الأئمة فى كثير من الأحيان ، ودارسا باجتهاده هو فى بعضها ، وفى ثنايا ذلك تحدث عن دقائق فى علم الدراية ، كالكلام فى الجرح والتعديل[٢] ، والكلام فى مناقشة الأسانيد[٣] ، والكلام فى الناسخ والمنسوخ[٤] .

وربما لم يدقق صاحب الهداية فى سوق الحديث فينبه الزيلعىُّ لذلك ،

= واجب التبليغ مرة بالعبارة ، وتارة بالكتابة إلى الغير . ثم راجع نصب الراية ٤ / ٤١٨ تجد الزيلعى قد ذكر عددا كبيرا من الأحاديث المفيدة لتأديته ﷺ واجب التبليغ بالكتابة .

(١) راجع حديث « لا صلاة لحائض إلا بخمار » الهداية ١ / ٤٣ تجد أن هذا اللفظ الذى ذكره صاحب الهداية إنما جاء عن الحسن مرسلا ، فى حين قد جاء الحديث بألفاظ أخرى ، منها ماهو صحيح وما هو حسن فذكر ذلك صاحب « نصب الراية ١ / ٢٩٥ » .

(٢) راجع ١ / ١٦١ ، ١٦٢ .

(٣) راجع حديث « أصبت السنة » ١ / ١٦٠ .

(٤) راجع حديث « الماء من الماء » ١ / ٨٠ .

ويبين الصواب ، فحينما قال صاحب الهداية : روى المغيرة بن شعبة « أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال ، وتوضأ ، ومسح على ناصيته وخفيه »[1] تعقبه الزيلعي فقال : هذا حديث مركب من حديثين ... إلخ ماقال[2] .

٦ — والزيلعي إذ يذكر الأحاديث التى تدل لمذهبه الحنفى ، والأحاديث التى تدل لغيرهم لم ينزل إلى دركة التعصب المذهبى ، فيقوى أدلة الأحناف على غيرها ، أو لايذكر مافى أدلة المذاهب الأخرى من قوة ، لا ، وإنما التزم الرجل المنهج العلمى السليم ، فهو يذكر مافى المسألة من أدلة للأحناف ، ومن أدلة لغيرهم ، محققا مدققا فى كل مايذكر ، وإن كانت تسميته لغير الأحناف بـ « الخصوم » لا أستسيغها .

فمثلا راجع حديث « الركبة من العورة »[3] تجد أن الزيلعى بعد أن خرج الحديث الذى استدل به الأحناف ، وبيّن أوجه ضعفه عنون بـ « أحاديث الخصوم » ثم قال : واستدل من قال إنها ليست من العورة بما أخرجه البخارى . وساق حديث البخارى ، ثم ذكر دليلا آخر من مسلم ، ودليلا ثالثا من البخارى ، ورابعا من أبى داود ، وخامسا من الدارقطنى . ورغم قوة أدلة غير الأحناف إلا أنه لم يحاول أن يعقب بأدنى كلمة تقلل من قوة أدلتهم ، وهذا ماتقتضيه النصفة .

ومن هنا يعجبنى تعريف ابن حجر بمنهج الزيلعى هذا إذ يقول : جمع تخريج أحاديث الهداية ، فاستوعب فيه ماذكره صاحب الهداية من الأحاديث والآثار فى الأصل ، وما أشار إليه إشارة ، ثم اعتمد فى كل باب أن يذكر أدلة المخالفين ، ثم هو فى ذلك كثير الإنصاف ، يحكى ماوجده من غير اعتراض ولا تعقب غالبا ا هـ .

ترتيـــب الأحاديـــث :

ولما كان الزيلعى يخرج أحاديث كتاب الهداية ، فإنه ساقها كما هى فى الكتاب الأصلى « الهداية » فما ذكره صاحب الهداية من أحاديث فى الباب

(١) الهداية ١ / ١٢ .
(٢) نصب الراية ١ / ٦٥ .
(٣) الهداية ١ / ٤٣ ، نصب الراية ١ / ٢٩٧ .

ساقه الزيلعى فى نفس الباب ، وزاد عليه أحاديث أخرى مما يدل للأحناف أو يدل لغيرهم .

وإذا كرر صاحب الهداية الحديث ، كرره الزيلعى ، وبين أنه تقدم(١) .

وعلى هذا فالأحاديث فى « نصب الراية » مرتبة على الأبواب الفقهية ، كما وضعها صاحب الهداية ، وعلى من أراد أن يستفيد بنصب الراية أن يقرأ فهارسه لتتضح له تقسيمات الكتاب .

طريقة التخريج بالكتاب :

لعل التعريف بالكتاب يكون قد يسر إلى حد كبير هذا العنوان ، فواضح من التعريف أن أحاديث الكتاب مرتبة على الأبواب الفقهية ، وعلى ذلك فمن أراد حديثا فعليه أن يعرف فحواه ، وأن يتحرى أى أبواب الفقه يذكر تحته هذا الحديث ، ثم يرجع إلى هذا الباب فى نصب الراية ، فإنه سيجد حديثه هذا إن شاء الله .

فإذا ماوجد حديثه ، فإن الزيلعى سيذكر من أخرجه من الأئمة فى كتابه ، وسيتكلم أيضا على الحديث كلاما مفيدا ، وعلى الباحث حينذاك أن يبحث عن حديثه فى هذه الكتب التى حددها له الزيلعى — وربما استطاع معرفة مكان حديثه فى هذه الكتب بواسطة حاشية نصب الراية ، المطبوعة بأسفلها والمسماة « بغية الألمعى فى تخريج الزيلعى » والتى وضعها بعض علماء الهند(٢) — فإذا وصل إلى حديثه فى هذه الكتب فليعزه إليها ، فيقول أخرجه البخارى مثلا فى كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا ، رقم الحديث كذا . وأخرجه أيضا فلان — ويبين ماسبق — فإذا انتهى من ذكر من أخرجه قال : وذكره الزيلعى فى نصب الراية جزء كذا ، صفحة كذا ، وعزاه لفلان وفلان من أئمة السنة ، وتكلم عليه الزيلعى فقال كذا .

---

(١) راجع حديث « إذا استيقظ أحدكم » ج ١ ص ٢ ، ١١٢ .

(٢) إلا أنه اعتمد على ذكر الجزء والصفحة دون الكتاب والباب غالبا ، فأصبحت الفائدة حكرا على من عنده الطبعة التى اعتمد عليها .

وبالمثال يتضح المقال :

فلو أردت تخريج حديث « هو — أى البحر — الطهور ماؤه الحل ميتته » فإنك تبحث عنه فى كتاب الطهارات ، فإذا نظرت فى فهرس كتاب الطهارات وجدت « باب الماء الذى يجوز به الطهارة » وهذا أقرب باب يكون تحته الحديث ، فتنظر هذا الباب(١) فتجد الحديث فيه(٢) ، وتجد الزيلعى قد ذكر من رواه من الصحابة فبلغ عددهم سبعة ، ثم تكلم بالتفصيل عن رواية كل صحابى على حدة ، من أخرجها ، وما فيها من صحة أو غير ذلك ، فإذا أردت تخريج الحديث عن كل الصحابة فاستفد بكل ماعند الزيلعى ، أما إذا كنت تبحث عن الحديث من رواية صحابى معين ، وليكن من رواية جابر مثلا ، فتجد الكلام مرتبا ، فإنه أفرد الكلام على رواية كل صحابى ، فتجد رواية جابر مستقلة(٣) ، وأن ابن ماجه أخرج هذا الحديث عن جابر ، وكذا ابن حبان ، والحاكم ، والدارقطنى فى سننه ، وأحمد فى مسنده ، فتكون قد عرفت من أخرج حديثك عن كل الصحابة الذين رووه ، أو عن صحابى معين . فتراجع هذه الكتب وتخريج حديثك منها ، ثم تعزوه إلى الكتاب والباب وتذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث إلى آخر ماتقدم بيانه .

للكتـــاب وعليـــه :

يمتاز الكتاب بما يلى :

١ — مادته العلمية التى تحتوى على درر وفوائد كثيرة .

٢ — ترتيبه على الأبواب الفقهية ، والتى تيسر على الباحث الوصول إلى الحديث .

٣ — من رام عدة أحاديث فى موضوع معين ، وجدها مجتمعة ، مخرجة محققة . وفى ذلك خير كثير .

ويؤخذ على الكتاب مايؤخذ على الكتب التى رتبت أحاديثها ترتيبا

(١) جـ ١ ص ٩٤ .
(٢) جـ ١ ص ٩٥ الحديث الرابع والثلاثون .
(٣) جـ ١ ص ٩٨ .

موضوعيا ، من أن على الباحث أن يعرف فقه الحديث ، وأى الأبواب يدخل فيها ، وربما اختلف رأى الباحث مع رأى المؤلف ، فيرى الباحث مثلاً : حديث « إذا قهقه أعاد الوضوء والصلاة » يوضع فى باب الصلاة ، فى حين وضعه المؤلف فى الطهارات(١) .

وهذا المأخذ يتغلب عليه باطلاع الباحث على الفهرس بتأمل ، والانتباه للنقاط التى يختلف فيها مع مؤلف الكتاب ، ولقد راعيت مثلا أنه وضع أحاديث المعانقة وتقبيل اليد والمصافحة فى « فصل فى الاستبراء » ، والنهى عن العزل فى « فصل فى اللبس »(٢) ، وبعد كتاب البيوع بعدة كتب « فصل فى البيع » ومنه « مكة حرام لاتباع رباعها » وفيه الترغيب فى التداوى بالحلال . وهكذا بالانتباه لمثل هذه المسائل يتغلب على هذا المأخذ . وترتيب المؤلف للأحاديث على هذا النحو لايعاب عليه ، لأنه يخرج أحاديث كتاب معين ، فالأمانة والمنهجية ــ التى تؤدى إلى يسر الانتفاع ــ تحتمان عليه أن يسير على نهج الكتاب فى ترتيب الأحاديث .

هذا والكتاب مطبوع شائع ، قام على طبعته المتداولة المجلس العلمى بدابهيل ــ سورت ــ الهند ، وطبع بدار المأمون بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ ــ ١٩٣٨ م ، وبهذه الطبعة أخطاء، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يهيىء للكتاب طبعة دقيقة صحيحة .

وقد صورت هذه الطبعة وملأت النسخ المصورة المكتبات ، ومع مافى التصوير من عيوب احتملها طلاب العلم لحاجتهم إلى الكتاب .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ،

* * *

(١) باب حكم القهقهة فى الصلاة ، نصب الراية ١ / ٤٧ الحديث الثانى والعشرون .
(٢) جـ ٤ ص ٢٢٢ .

(٢) كتـــــاب

« الدراية فى تخريج أحاديث الهداية »

« مختصر نصب الراية »

المؤلـــــف :

حافظ عصره ، وجوهرة زمانه ، الإمام الحافظ أحمد بن على بن محمد الشهير بابن حجر ، صاحب « فتح البارى » وغيره من المؤلفات النافعة والشهيرة .

وكلمة « ابن حجر » لقبه ، وإن كانت على الكنية ، واختلف فى أساسها ، فقيل : كانت له جواهر كثيرة فتسمى بها . وقيل : لقب بذلك لجودة ذهنه وصلابة رأيه ، وقيل : هو لقب لبعض آبائه ، وقيل : سمى بذلك لكونه اسم أحد أجداده .

ولد بالقاهرة سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة . وتتلمذ على كبار شيوخ عصره ، وجد فى الطلب واجتهد ، وقطع المسافات وارتحل ، فتقدم فى كثير من العلوم ، وبخاصة علم الحديث بجميع فروعه ، حتى أصبح إذا قيل « الحافظ » تنصرف إليه ، وألف كثيرا من المؤلفات النافعة ، منها ماهو اختصار لكتب غيره ــ ولقد كان بارعا فى ذلك ــ ومنها ماهو من تأليفه هو ، حتى زادت مؤلفاته على مائة وخمسين مصنفا منها مايقع فى مجلدات « كتهذيب التهذيب » و « فتح البارى » ومنها مايقع فى جزء صغير ك « نزهة النظر » .

وتولى الكثير من المناصب العلمية كالافتاء ، والخطابة بالجامع الأزهر ، ثم بجامع عمرو ، وتولى الإشراف على خزانة كتب المدرسة المحمودية .

توفى رحمه الله ثامن عشرى ذى الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة .

الكتـــــاب :

ألف الإمام الزيلعى كتابه « نصب الراية » ــ الذى سبق الكلام عنه ــ خرّج فيه الأحاديث التى وردت فى كتاب « الهداية » ، وهى الأحاديث التى يستدل بها أتباع المذهب الحنفى ، كما خرّج فيه الأحاديث التى يستدل بها غير الأحناف ، فجاء كتابه جامعا نافعا ، مفيدا ، حوى الكثير من الفوائد ، وشمل كثيرا من الخير . إلا أن الكتاب جاء طويلا ، لعل طوله من طول نَفَس صاحبه ، وغزارة علمه . أو لضعف همم من بعد عصر المؤلف ، فاقتضى الأمر أن يختصر الكتاب .

وللحافظ ابن حجر دراية لايستهان بها فى اختصار الكتب ، فكم اختصر من مؤلفات شيوخه وسابقيه ، بل إنه كان قد اختصر كتابا فى نفس موضوع « نصب الراية » ، وهو كتاب تخريج أحاديث شرح الوجيز لشيخه سراج الدين عمر بن على الأنصارى ، وأثناء اختصاره راجع فيما راجع كتاب « نصب الراية » .

ومن ثم لما طلب منه اختصار كتاب الزيلعى « نصب الراية » أسرع إلى ذلك ، ملتزما المنهج الذى ارتسمه لنفسه فى الاختصار ، بأن لايخل بمقاصد الأصل ، ويحذف مايستغنى عنه ، ولذا يقول : فلخصته تلخيصا حسنا مبيَّنا ، غير مخل من مقاصد الأصل إلا ببعض ماقد يستغنى عنه ا هـ وكم كان دقيقا فى قوله : إلا ببعض ماقد يستغنى عنه . فإن ماتركه قد يستغنى عنه الباحث ، خاصة إذا كان غير متخصص ، أما إذا كان متخصصا فإنه لايستغنى ، وعليه مراجعة الأصل ، فإنه يحتاج كل مافيه .

وأوجه الاختصار فيما بدا لى مايلى :

إذا اختلفت الرواية التى ذكرها صاحب الهداية عن الرواية التى فى الكتاب المخرج منه ــ كالبخارى ــ فإن الزيلعى يذكر رواية البخارى كاملة ليتضح الفارق بينها وبين الرواية المذكورة فى كتاب الهداية . أما الحافظ ابن حجر فيذكر اللفظة ــ أو الألفاظ ــ المختلف فيها فقط .

إذا أجمل الزيلعى ثم فصل فإن الحافظ يترك الإجمال ، ويذهب إلى

التفصيل مباشرة مع اختصاره .

إذا ذكر صاحب الهداية جزءا من حديث ، فإن الزيلعى يذكر الحديث بتمامه ويخرجه ، أما الحافظ ابن حجر فيقتصر على ذكر هذا الجزء ويخرجه .

الزيلعى يستقصى فيخرج الحديث من الصحيحين ومن غيرهما فى الكثير الغالب ، أما ابن حجر فيكتفى بتخريج الحديث من الصحيحين(١) .

ولم يك دور ابن حجر هو الاختصار فقط ، فيحذف هذا ، ويكتفى بهذا عن هذا ، وإنما كانت له مع الاختصار إضافات علمية دقيقة ومفيدة ، وذلك بأن يحكم على إسناد لم يحكم عليه الزيلعى (٢) ، أو يبين راويا ذكر بكنيته التى يشاركه فيها غيره ، أو ذكر باسمه مهملا فيميزه(٣) ، أو يجيب على تعارض يخفى فيه وجه الجمع بين الروايتين ، أو يناقش قول أحد الأئمة(٤) .

وشخصية ابن حجر فى الاختصار ظاهرة ، فهو يستدرك على الزيلعى فى أشياء(٥) ، ويخالفه فى أمور دقيقة(٦) .

---

(١) راجع حديث « أبردوا بالظهر ... » فإن الزيلعى عزاه من رواية أبى هريرة إلى الستة ، وعزاه ابن حجر إلى الصحيحين فقط . نصب الراية ١ / ٢٢٨ الحديث الرابع . والدراية ١ / ١٠٠ حديث ٩٦ .

(٢) راجع حديث « هو الطهور ماؤه » من رواية جابر فتجد أن الزيلعى ١ / ٩٨ لم يحكم على إسناد ابن ماجه ، أما الحافظ ١ / ٥٣ ، ٥٤ فإنه حكم بأن اسناده لا بأس به . وتظهر قيمة هذا الحكم إذا علم أن الدارقطنى وأحمد قد أخرجا الحديث بنفس إسناد ابن ماجه ، أو بعبارة أخرى ، فإن ابن ماجه أخرج الحديث من طريق أحمد بن حنبل ، وكذلك الدارقطنى أخرجه من طريق أحمد ، فالحكم على إسناد ابن ماجه حكم على كل هذه الأسانيد .

(٣) راجع أول حديث فى الكتاب ١ / ١١ تجده يبين أن عاصما الذى فى سند ابن ماجه هو عاصم بن أبى النجود .

(٤) راجع الحديث الأول فى الكتاب ١ / ١١ ففيه يبين أن عاصما لم ينفرد برواية الحديث عن المغيرة بن شعبة ، وإنما وافقه حماد ، وفيه أيضا يناقش الحافظ قول عاصم إن الأعمش ماحفظه ، ويبين أن منصورا وافق الأعمش على هذا ، ويبين أنه يمكن التوفيق ودفع التعارض بأن يكون الحديث عند أبى وائل عنهما معاً .

(٥) راجع أول حديث تجد أن ابن حجر قدم حديث السباطة ، أما الزيلعى فقدم حديث المسح على الناصية والخفين ، وما فعله ابن حجر أولى . الدراية ١ / ١١ . نصب الراية ١ / ١ .

(٦) فالزيلعى يقول فى بعض الأحاديث غريب ، أما ابن حجر فيقول : لم أجده . وأرى أن عبارة ابن حجر أدق . راجع حديث « آخر وقت المغرب إذا أسود الأفق » نصب الراية ١ / ٢٣٤ الحديث =

طريقـة التخريج بالكتاب :

طريقة التخريج بهذا الكتاب كأصله ، أعنى كالتخريج من « نصب الراية » ، فأحاديثه مرتبة على الموضوعات الفقهية ، فإذا أردت تخريج حديث فانظر فى أى كتاب من كتب الفقه (كالطهارة ، أو الصلاة ، أو الزكاة .. إلخ) يمكن أن يكون ، ثم اطلع على أبواب هذا الكتاب فى الفهرس لترى فى أى باب يمكن أن يكون ، ثم ابحث عنه فى هذا الباب ، فإنك تجده إن شاء الله تعالى ، وتجد كلام الحافظ ابن حجر عليه ، فيعزوه إلى من أخرجه من الأئمة ، ثم يتكلم عليه غالبا فيما يتعلق بالصحة أو الحسن أو الضعف ، فترجع إلى كتب هؤلاء الأئمة الذين عزا الحافظ الحديث إليهم ، فتخرجه من هذه الكتب ، فتذكر موضعه فيها بتحديد الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث — إن وجد — ثم تقول : وذكره الحافظ فى الدراية جزء كذا صفحة كذا ، ثم تنقل كلامه المتعلق بصحة الحديث أو حسنه أو ضعفه . فتكون قد خرجت الحديث ، وذكرت كلام الحافظ عليه ، وهذا خير كثير .

وبدهى أنك تتساءل : هل يستغنى بأحد الكتابين — نصب الراية والدراية — عن الآخر ؟ والجواب تحت العنوان التالى :

بيـن الكتابيـن :

بالرغم من اتحاد موضوع الكتابين ، وبالرغم من أن « الدراية » اختصار لنصب الراية ، بالرغم من ذلك فإنه لايستغنى بأحد الكتابين عن الآخر ، فإذا راجعت حديثك فى « نصب الراية » فأنت محتاج لمراجعته أيضا فى « الدراية » حرصا على مازاده الحافظ ابن حجر من فوائد فكما تقدم لم يكن دور ابن حجر الاختصار فقط وإنما زاد فوائد مهمة وإذا راجعت حديثك فى الدراية فأنت محتاج لمراجعته فى « نصب الراية » حرصا على ماتركه الحافظ من كلام الزيلعى ، وقد تكون فيه فائدة أنت فى حاجة إليها .

= التاسع . الدراية ١ / ١٠٣ حديث رقم ١٠١ . وراجع كذلك حديث « وآخر وقت العشاء حين يطلع الفجر » فى الموضعيـن السابقين . وراجع كذلك صلاة علىٌ على البغاة نصب الراية ٢ / ٣١٩ . الدراية ١ / ٢٤٥ .

فمجمل القول أنه لايستغنى بأحد الكتابين عن الآخر ، لوجود زيادات فى كل منهما عن الآخر ، فيراجعا معا لمن أراد أكبر قدر من الفائدة . علما بأن الوقوف على حديثك فى أحد الكتابين يساعد على الوقوف عليه فى الكتاب الآخر ، لاتحاد الموضوعات والعناوين .

للكتـاب وعليـه :

يمتاز الكتاب بما يلى :

— جمع الكثير من أحاديث الأحكام .
— عزو هذه الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة .
— الكلام على هذه الأحاديث من حيث الصحة أو الحسن أو غير ذلك .
— ترتيب وتبويب هذه الأحاديث حسب موضوعات الفقه ، مما به يسهل على الباحث الوصول إلى مراده .

— من رام أحاديث موضوع معين ، وصل بغيته بهذا الكتاب . وزاد على مايريد تخريج هذه الأحاديث ، والكلام عليها من حيث الصحة أو غيرها .

ويؤخذ على الكتاب مايؤخذ على الكتب التى رتبت أحاديثها ترتيبا موضوعيا وقد سبق الكلام فى ذلك عند الكلام على الكتاب الأصل « نصب الراية » .

طبعـات الكتـاب :

والكتاب — بحمد الله — مطبوع شائع ، ومن طبعاته الشهيرة الطبعة التى قام عليها السيد عبدالله هاشم اليمانى المدنى ، وطبعت بمطبعة الفجالة بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ وتقع فى جزءين يجلدان فى مجلد واحد .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ،

* * *

(٣) كتـــــاب
« التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير »

المؤلـــــف :

هو الحافظ ابن حجر ، صاحب المؤلفات النافعة والشائعة ، وقد تقدم التعريف به عند الكلام على كتاب « الدراية فى تخريج أحاديث الهداية » .

الكتـــــاب :

شرح الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعى الشافعى المتوفى سنة ثلاث وعشرين وستمائة (٦٢٣)[١] كتاب الوجيز للغزالى ، فى فقه الشافعية شرحين ، أحدهما صغير ، والآخر كبير ، أما الكبير فسماه « فتح العزيز على كتاب الوجيز » ، قالوا عن فتح العزيز هذا ، إنه لم يصنف فى المذهب مثله . ومن هنا حظى هذا الكتاب باهتمام العلماء ، وممن اهتم به عدد من علماء الحديث ، فقاموا بتخريج أحاديثه منهم :

— القاضى عز الدين عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم المعروف بابن جماعة ، والمتوفى سنة سبع وستين وسبعمائة (٧٦٧) .

— المفتى بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشى المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة (٧٩٤) .

— سراج الدين عمر بن على المعروف بابن الملقن المتوفى سنة أربع وثمانمائة (٨٠٤) . شيخ الحافظ ابن حجر وغيره من المشاهير .

— الإمام أبو أمامة محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن النقاش المتوفى سنة خمس وأربعين وثمانمائة (٨٤٥) .

---

(١) راجع فى ترجمته : تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٦٤ وطبقات الشافعية لابن السبكى ٨/٢٨١—٢٩٣ وشذرات الذهب ٥/١٠٨،١٠٩، وسير أعلام النبلاء ٢٢/٢٥٢—٢٥٥ .

ــ وجاء الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله تعالى ــ فوقف على جهود هؤلاء الأئمة ، فرأى مايأتى :ــ

● أن عند كل منهم ماليس عند الآخر من الفوائد والزوائد .

● أن بعضهم أطال فى تأليفه فبَعُد كتابه عن الناس ، وبعضهم اختصر فأضاع من المقاصد مالا يستغنى عنه .

● أن أشمل هذه الكتب كتاب شيخه العلامة سراج الدين عمر بن على ابن أحمد الأنصارى الأندلسى ثم المصرى المعروف بابن الملقن ، فكتابه المسمّى « البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى الشرح الكبير » أوسع هذه الكتب وأشملها ، إلا أن ماوقع فيه من تكرار أطاله ، حتى كان فى سبع مجلدات ، وأحسّ الشيخ بهذا الطول فاختصر الكتاب فى مجلدين ، سماه « خلاصة البدر المنير » ثم انتقاه فى جزء سماه « منتقى خلاصة البدر المنير »(١) ، إلا أنه أخل فيه بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته .

فبدا للحافظ ابن حجر أن يقوم بالخطوات الآتية :

أ ــ يختصر كتاب شيخه ابن الملقن « البدر المنير » الذى يقع فى سبع مجلدات ، وليكن هذا المختصر فى مقدار ثلث حجم الأصل .

ب ــ يجمع بين الاختصار والمحافظة على المقاصد ، بمعنى أن الاختصار لايكون على حساب الفائدة ، وإنما يكون بعدم التكرار ، وإصابة الغرض بأخصر عبارة .

جـ ــ يضيف إلى ماأخذه من كتاب شيخه ماعند الأئمة الآخرين ــ الذين اطلع على تخريجهم أحاديث الشرح الكبير(٢) ــ من فوائد زائدة على مافى كتاب شيخه .

د ــ يضيف إلى ماأخذه من كتب هؤلاء الأئمة ، مايجده عند الزيلعى فى « نصب الراية » من فوائد زائدة ، فإن « نصب الراية » وإن كان فى تخريج

---

(١) راجع الرسالة المستطرفة ص ١٤٢ ، وكشف الظنون ٢ / ٢٠٠٣ .

(٢) وهم : العز بن جماعة ، وبدر الدين الزركشى ، وابن النقاش ، كما تقدم فى الأصل .

الأحاديث التى تشهد للمذهب الحنفى ، إلا أن الزيلعى ـــ رحمه الله ـــ ينبه على مايحتج به مخالفوه[1] .

ووفق الله سبحانه وتعالى الحافظ وقام بهذه الخطوات ، وسمى هذا الكتاب « التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير »[2] وقال فى مقدمته : وأرجو إن تم هذا التتبع ـــ أى تتبع الفوائد الزائدة فى تخاريج الأئمة على تخريج شيخه ـــ أن يكون حاويا لجل مايستدل به الفقهاء فى مصنفاتهم فى الفروع .

ولقد كان لدى الحافظ ابن حجر ثروة حديثية ضخمة ، جاءت من مصدرين :

الأول : الكتب التى أمامه فى الموضوع ، فها هو كتاب شيخه ابن الملقن فى طوله واتساعه ، وهاهى كتب أئمة آخرين ، الجميع يخرج أحاديث الشرح الكبير ، وهاهو كتاب الزيلعى فى تخريج الأحاديث التى يستدل بها الفقهاء عموما .

الثانى : أن الحافظ ـــ رحمه الله ـــ لم يكن مجرد جامع لما فى كتب هؤلاء الأئمة ، وإنما كانت له قدم راسخة فى الموضوع ، فهو حافظ ، وعلى قدر كبير من الدراية بالأحاديث وبالأسانيد .

ومن هنا جاء الكتاب حاويا لكثير من الفوائد والدقائق ، فهو يخرج الحديث من أكثر من مصدر ، ويدقق فى اللفظة أهى عند فلان من الأئمة أم عند غيره[3] ؟ ،والألفاظ مهمة جدا عند الفقهاء ، فهى مناط الشاهد ، ومصدر الاستنباط ، فلربما شهد الحديث للمسألة من رواية ، ولم يشهد لها من رواية ثانية لاختلاف لفظة فيه . وهو يتكلم فى الأسانيد جامعا أقوال من قبله ومناقشا ومتعقبا . ويتكلم عن فوائد حديثية[4] ، ولغوية[5] ، وأخرى تتعلق

---

(١) وقد تقدم ذلك عند الكلام على « نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية » .

(٢) هكذا اسم الكتاب على النسخة المطبوعة مع المجموع طبع المنيرية لشركة العلماء ، واسمه على النسخ التى قام عليها السيد عبدالله هاشم اليمانى « تلخيص ... » بدون أل ، والذى فى الرسالة المستطرفة ص ١٤٢ « التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير » ، وما أثبته فى الأصل أرجح عندى .

(٣) راجع جـ ٢ ص ٦٠ رقم ٦٣٦ .

(٤) راجع جـ ٣ ص ١٩ وبيانه زوج بروع بنت واشق .

(٥) راجع جـ ١ ص ١٤٤ رقم ١٩٣ .

بعلم تأويل مختلف الحديث[1] ، ويستدرك على شيخه وعلى أئمة آخرين[2] ، كل ذلك بعبارة غاية فى الاختصار ، مع براعة فى إفهام المراد . فإذا وجد حديثا مكررا ذكر طرفه ، وأشار إلى الموضع الذى تقدم فيه[3] .

ترتيب الكتـــاب :

الأحاديث فى هذا الكتاب مرتبة على الأبواب الفقهية ، فأحاديث الطهارة فى كتاب الطهارة ، وأحاديث الصلاة فى كتاب الصلاة ، وليس هذا الترتيب من وضع الحافظ ابن حجر ، وإنما لما كان الكتاب تخريجا لأحاديث كتاب الشرح الكبير ، فقد ساق الأحاديث فيه حسب ورودها فى الأصل (الشرح الكبير) . فلو وقفت على حديثك فى الأصل فهو فى « التلخيص الحبير » فى نفس الكتاب والباب . وكذلك لو وقفت على حديثك فى « التلخيص » فهو فى « الشرح الكبير » فى نفس الكتاب والباب .

بين الكتـــاب وسابقيـــه :

وبدهى أنه سيجول بخاطرك سؤال ؛ هذا الكتاب هو الثالث فى هذا الفصل ، وهو ثالث ثلاثة فى موضوع واحد ، وهو تخريج أحاديث كتاب فقهى ، هو ثالث سابقيه « نصب الراية » و « الدراية » فهل يستغنى بكتاب من هذه الثلاثة عن الآخرَيْن ؟ .

والجـــواب : أن من رام معرفة حديث ، وأنه هل له أصل فى كتب السنة أو لا ، كفاه أى كتاب من هذه الثلاثة . أما من أراد جمع أكبر قدر من المعلومات ، فإن عليه أن يراجع هذه الثلاثة ، ففى كل منها ماليس فى الآخر ،

---

(١) راجع ١ / ٢٥٨ رقم ٣٨٦ .

(٢) راجع حديث ابن الزبير « أنه ﷺ كان يضع إبهامه عند الوسطى » جـ ١ ص ٢٦١ رقم ٣٩٩ تجد أن الحافظ ينبه فيقول : لفظ مسلم وغيره فى هذا الحديث « على أصبعه » والمصنف أورده بلفظ « عنده » وبينهما فرق لطيف .

وراجع أيضا حديث أبى حميد فى جلسة الاستراحة ١ / ٢٥٩ رقم ٣٩٠ تجد أن الحافظ تعقب الطحاوى فى إنكار جلسة الاستراحة فى حديث أبى حميد ، وتعقب النووى فى إنكار أن تكون ــ جلسة الاستراحة ــ فى حديث المسىء صلاته .

(٣) راجع جـ ١ ص ٢٧٢ حديث « من نام عن صلاة أو نسيها » بعد رقم ٣٢٢ .

فإذا راجعت عدة أحاديث فى هذه الكتب فسيتضح لك أنك أحيانا تجد زيادة فى « نصب الراية » وأحيانا فى « التلخيص الحبير » وأحيانا فى « الدراية » مما يحتم عليك مراجعة الكل ، إذا أردت أكبر قدر من الفائدة ، بل إننى أقول لك : راجع هذه الكتب وراجع غيرها ، واجتهد جهدك مادمت أردت التمحيص والتدقيق ، فكما قلت لك — فى أول الكتاب — إنه بقدر ماتجمع من طرق بقدر مايكون بحثك دقيقا ، ونتائجك صحيحة[1] .

طريقة التخريج بالكتاب :

واضح من التعريف بالكتاب ، ومن الكلام على ترتيبه ، أن التخريج به يعتمد على معرفتك بفقه حديثك ، فتعرف الكتاب الذى يَرِدُ فيه ، وأيضا الباب ، ثم تبحث عنه فى ذلك ، فإنك ستجده إن شاء الله تعالى ، وبعبارة أخرى فطريقة التخريج بهذا الكتاب كالكتابين السابقين هنا « نصب الراية » و « الدراية » **وأضرب لذلك مثالا :**

فلو أردت تخريج حديث « من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » فإنك تبحث عنه فى كتاب الصيام ، فإذا تصفحت أحاديث الصيام وجدت حديثك[2] ، ووجدت الكلام عليه ، فتجد أن الحافظ — رحمه الله — ذكر من أخرجه من الأئمة ، مع كلام موجز فى موضوع الإسناد ، فما عليك بعد ذلك إلا أن ترجع إلى هذه الكتب التى ذكر الحافظ أن الحديث فيها ، فإنه قال بعد ذكر الحديث : متفق عليه من حديث أبى هريرة ، ومعنى « متفق عليه » أنه أخرجه البخارى ومسلم ، فتبحث عن الحديث فيهما ، فإذا وجدته ذكرت أن البخارى أخرجه فى كتاب

---

(١) فإنك إذا خرجت حديث أنس فى تحفة الزفاف « السنة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا ، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا » تجد أنه فى نصب الراية فى كتاب النكاح باب القسم ٣ / ٢١٥ عزاه للبخارى ومسلم ، وخرّج معه حديث أنس « للثيب ثلاثا وللبكر سبعا » وعزاه لابن ماجه . بينما فى الدراية — فى نفس الكتاب والباب ٢ / ٦٦ — عزاه إلى أصحاب الكتب الستة ولم يذكر معه الحديث الثانى . وفى التلخيص كتاب القسم والنشوز ٣ / ٢٠٢ حديث رقم ١٥٨٣ عزا الحديث الأول إلى الشيخين ، أما الثانى فعزاه إلى ابن ماجه والدارمى وابن خزيمة والاسماعيلى والدارقطنى والبيهقى وابن حبان .

(٢) فى الجزء الثانى ص ١٩٥ رقم ٨٩٠ .

كذا ــ وتسمى الكتاب ــ فى باب كذا ــ وتذكر عنوان الباب ــ فى جزء كذا ــ وتذكر رقم الجزء ــ وتذكر كذلك رقم الصفحة ، ورقم الحديث ، وهكذا فى مسلم ، وبهذا تكون قد خرجت حديثك من مصدرين ، وتواصل البحث فى الكتب الأخرى التى عزا الحافظ الحديث إليها ليكون تخريجك تاما .

وإذا كنتُ قد قلتُ لك إن طريقة التخريج بالكتاب كالكتابين السابقين ، فإنى أضيف إلى ذلك أنه يمتاز عنهما بشيء ، وهو أن ترتيب الكتب والأبواب فى « الشرح الكبير » أحسن وأدق ، فجاء ترتيب « التلخيص الحبير » تبعا لذلك أحسن وأدق .

للكتـــاب وعليـــه :

يمتاز الكتاب بما يلى :

١ ــ إعطاء أكبر قدر من الفائدة فى أوجز أسلوب .

٢ ــ حسن عرض المادة العلمية .

٣ ــ ترتيبه على الأبواب الفقهية ، مما ييسر على الباحث الوصول إلى مراده .

٤ ــ جمع عدد كبير من الأحاديث والآثار التى فى موضوع واحد فى مكان واحد .

٥ ــ الإحالات فيه مقيدة ، فيقول عقب الحديث أو الأثر تقدم فى كذا (١) ، ولا يطلق إلا إذا كان الحديث تقدم قريبا (٢) .

ويؤخـذ عليـه :

١ ــ أن الاختصار ربما أبعد المراد ، فيجعل الباحث مضطرا لمراجعة هذه الكتب التى يشير إليها (٣) .

---

(١) راجع حديث « صوموا لرؤيته ... » جـ ٢ ص ٢٠٦ يقول عقبه : تقدم فى أول الباب .

(٢) راجع حديث رقم ٧١٨ جـ ٢ ص ٩٧ « روى أن البهائم تستسقى » وفيه : وفى ابن ماجه من حديث ابن عمر فى أثناء حديث « ولولا البهائم لم يمطروا » وقد تقدم اهـ وأطلق فى قوله « وقد تقدم » وذلك لأنه تقدم فى الحديث الذى قبله مباشرة جـ ٢ ص ٩٦ رقم ٧١٧ .

(٣) راجع حديث ابن عمر « كان النبى ﷺ يقرأ علينا القرآن ، فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا » جـ٢ ص ٩ رقم ٤٨٩ تجد أنه قال فى نهايته : وأصله فى الصحيحين من حديث ابن =

٢ ــ كما أنه يؤخذ عليه مايؤخذ على الكتب المرتبة ترتيبا موضوعيا ، من أن الباحث عليه أن يعرف فقه حديثه ، حتى يعرف الكتاب والباب [1] .

طبعـــات الكتـــاب :

طبع الكتاب فى المطبعة الأنصارية فى دهلى على ثلاث نسخ خطية إحداها عليها خط المؤلف وإجازات منه .

وطبعته شركة العلماء مع « المجموع » و « فتح العزيز شرح الوجيز » بالمطبعة المنيرية . ثم قام السيد عبدالله هاشم اليمانى المدنى بطبع الكتاب على طبعة دهلى مع اجتهاد فى التصحيح ، واهتمام بالتنسيق ، وتعليق فى بعض الأحيان ، وتعليقاته مفيدة إلا أنها قليلة ، وطبعته هذه قامت بها شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ ــ ١٩٦٤ م ، وتقع فى أربعة أجزاء صغيرة تجلد غالبا فى مجلدين .

وطَبَعَتْه أيضا مكتبة الكليات الأزهرية .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ،

* * *

= عمر بلفظ آخر ا هـ . ولم يذكر لنا هذا اللفظ ، مما يحتم على القارىء الرجوع إلى الصحيحين للوقوف على هذا اللفظ .

(١) قدمت هذا مستوفى عند الكلام على « نصب الراية » .

رابعـاً : كتب فى تخريج أحاديث الأحكام

(١) كتاب «منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ﷺ »

مؤلفـــــه : أبو البركات مجد الدين عبد السلام بن عبدالله بن أبى القاسم بن محمد . الحرانى المعروف بـ « ابن تيمية » .

ولد ـــ رحمه الله تعالى ـــ سنة تسعين وخمسمائة تقريبا ، وأخذ العلم عن مشاهير عصره ، وحل وارتحل ، فبلغ فى ذلك مبلغا عظيما ، وبرع واشتغل وصنف التصانيف النافعة . توفى رحمه الله تعالى سنة إثنتين وخمسين وستمائة .

وأرجو أن تنتبه إلى أن ابن تيمية الذى معنا هو جد شيخ الإسلام ابن تيمية تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام . فلا تظنن أنهما شخص واحد .

الكتـــــاب :

رام أبو البركات جمع أحاديث الأحكام فى كتاب يقربها ، فألف كتابه هذا ، والذى يمكننى أن أبين لك سماته فيما يلى :

١ ـــ جمع الأحاديث من أمهات كتب السنة ، إذ أحاديثها أصح من غيرها ، وفيما احتوت عليه كفاية .

٢ ـــ أمهات كتب السنة عنده سبعة : صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وسنن الترمذى ، وسنن أبى داود ، وسنن النسائى ، وسنن ابن ماجه ، ومسند أحمد .

وهو لايتجاوز هذه إلا نادرا ، فقلما يأخذ من موطأ مالك ، أو سنن الدارقطنى ، أو البيهقى ، أو سعيد بن منصور ، أو الأثرم .

٣ ــ يكتفى بالأحاديث المرفوعة ، ولا يذكر من الآثار إلا النادر .

٤ ــ رتب الأحاديث على موضوعاتها الفقهية ، فيذكر الكتاب ، وتحته أبوابه ، وتحت كل باب أحاديثه .

٥ ــ عزا هذه الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة .

٦ ــ لم يتكلم على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا ، غير أنه أحيانا إذا وجد كلاما لأحد الأئمة على الحديث نقله . ولو أنه تناول قضية التصحيح والتضعيف لأعلى قدر الكتاب .

اصطلاح خـاص لـه :

وهو فى عزوه الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة له اصطلاح خاص ، بل غريب ، وهذا بيانه :

أخرجاه = أى أخرج البخارى ومسلم الحديث .

متفق عليه = أى أخرجه أحمد والبخارى ومسلم ، وهذا خلاف ماتعارف عليه علماء الحديث ، من أن المتفق عليه ماأخرجه البخارى ومسلم .

رواه الجماعة = أى رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وأحمد . وهذا خلاف ماتعارف عليه أهل الحديث ، من أن الجماعة هم أصحاب الكتب الستة فقط .

رواه الخمسة = أى رواه أحمد وأصحاب السنن ؛ أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه . وهذا خلاف ماتعارف عليه أهل الحديث من أن الخمسة هم : البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

فإذا أردت تخريج حديث بهذا الكتاب ، فانظر موضوع حديثك ثم ابحث عنه فيه فإنك تجده ، وانتبه إلى اصطلاحات الرجل ، فإن الجهل بها يوقع فى الخطأ .

هذا وكتاب منتقى الأخبار شرحه الشوكانى فى « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار » وقد طبع المنتقى وحده ، وطبع مع شرحه « نيل الأوطار » عدة مرات ، وهو من أنفع الكتب فى بابه ، إن لم يكن أنفعها . جزى الله مؤلفه خير الجزاء .

* * *

(٢) كتاب « بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام »

مؤلفـــه : الحافظ ابن حجر صاحب التصانيف النافعة ، والذى تقدمت ترجمته(١) .

الكتـــاب :

أراد الحافظ ابن حجر — رحمه الله تعالى — جمع أحاديث الأحكام فألف كتابه هذا ، والذى ألخص لك سماته فيما يلى :

١ — جمع أحاديث الأحكام من أمهات كتب السنة ، مقدما الأعلى .

٢ — أمهات كتب السنة عنده مسند أحمد والكتب الستة : صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وسنن أبى داود ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائى ، وسنن ابن ماجه .

٣ — راعى فى جمعه الاختصار فيكتفى برواية واحدة ثم يذكر مافى الروايات الأخرى من زيادات ، وغرضه من هذا أن يكون الكتاب سهل الحفظ ، إلا أن الاختصار يصل به أحيانا درجة الاستغلاق ، فحينما يقول فى الحديث : رواه أبو داود — مثلا — بمعناه ، أو يقول عقب الحديث : معلول ، يكون الأمر مستغلقا على القارىء .

٤ — رتب الأحاديث على موضوعاتها الفقهية ، فالكتاب مقسم إلى كتب فقهية مرتبة على ماجرى به الإلف عند الفقهاء ، وكل كتاب فقهى تحته

---

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الدراية فى تخريج أحاديث الهداية » ص ١٩٣ .

أبواب ، وكل باب تحته أحاديثه .

٥ ــ عزا الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة .

٦ ــ تناول قضية تصحيح وتضعيف الأحاديث ، فينقل أقوال السابقين أحيانا ، ويتكلم هو فى ذلك أحيانا .

اصطلاحــــــه :

وللحافظ ابن حجر فى الكتاب اصطلاحات يجدر أن أنبه عليها هنا :

فقوله : « **رواه السبعة** » معناه أن الحديث أخرجه أحمد وأصحاب الكتب الستة ، البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

وقوله : « **رواه الستة** » معناه أن الحديث أخرجه أصحاب الكتب الستة .

وقوله : « **رواه الخمسة** » معناه أن الحديث أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربع ، أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه . وربما عبر بدل « رواه الخمسة » بقوله : رواه أصحاب السنن وأحمد .

وقوله : « **رواه الأربعة** » معناه أن الحديث رواه أصحاب السنن الأربع .

وقوله : « **رواه الثلاثة** » معناه أن الحديث رواه أصحاب السنن الأربع إلا ابن ماجه ، يعنى أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى .

وقوله : « **متفق عليه** » معناه أن الحديث أخرجه البخارى ومسلم .

والكتاب مفيد فى بابه جدا ، ولو أنه لم يُشدّدْ فى الاختصار لكان أكثر فائدة .

وطريقة التخريج بالكتاب كالتخريج بسابقه « منتقى الأخبار » وهى أن تعرف موضوع حديثك ، ثم تراجعه فيه ، فإنك تجد حديثك ، وفى نهايته ذكر من أخرجه من الأئمة ، فتراجع كتب هؤلاء ، وتَخرِّج منها بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث .

وقد شرح « بُلوغَ المرام » العلامةُ شرف الدين الحسين بن محمد المغربى فى كتابه « البدر التمام » وهو لم يطبع ، واختصر هذا الشرح السيد محمد بن اسماعيل الصنعانى وسماه « سبل السلام شرح بلوغ المرام » . و « بلوغ المرام » قد طبع مستقلا ، وطبع مع شرحه « سبل السلام » عدة مرات .

جزى الله مؤلفه خير الجزاء ،

* * *

(٣) كتاب « تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد »

مؤلفــــه : الحافظ زين الدين العراقى[١] .

الكتـــاب : أراد الحافظ العراقى ــ رحمه الله تعالى ــ أن يؤلف كتابا يساعد ابنه أبا زرعة ومَنْ على شاكلته فى حفظ الأحاديث بأسانيدها منهم إلى رسول الله ﷺ ، ذلك أن الأسانيد من العراقى إلى رسول الله ﷺ طويلة بعض الشىء ، فلقد عاش العراقى فى القرن الثامن وتوفى فى أوائل القرن التاسع (٨٠٦) .

ولقد نهج العراقى فى « تقريب الأسانيد » نهجا لو سار عليه المحدثون لقربوا الطريق لحفظ الأسانيد ، ولاستفادت مدرسة الحديث به فى كل عصورها ، ويمكننى أن ألخص لك هذا النهج فى النقاط الآتية :

١ ــ أحاديث الكتاب كلها لها إسنادان ، إسناد من العراقى إلى الامام مالك ، وإسناد من العراقى إلى الإمام أحمد بن حنبل .

٢ ــ تتفرع الطرق من الإمامين مالك وأحمد تفرعا محدودا ، فمن مالك إلى الرسول ﷺ أربعة طرق ، ومن الإمام أحمد إلى الرسول ﷺ اثنا عشر طريقا ، فتكون جملة الطرق من الإمامين مالك وأحمد إلى الرسول ﷺ ستة عشر طريقا .

---

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج مافى الإحياء من الأخبار » ص ١٧٩ .

٣ ـــ هذه الطرق الستة عشر عن تسعة من الصحابة فقط ، فبعض التسعة له أكثر من طريق ، من هؤلاء أبو هريرة ، ولقد ميز العراق الطرق عن بعضها بالراوى عن أبى هريرة .

٤ ـــ اكتفى بذكر الأسانيد فى أول الكتاب(١) .

٥ ـــ لم يرتب الأحاديث على التراجم ، وإنما رتبها على أبواب الفقه ، مما أكسب الكتاب قيمة وقدرا ، فأصبح الوصول إلى الحديث سهلا ، والأحاديث المتشابهة معا . وهذا مما ساعد على شرح الكتاب شرحا موضوعيا .

٦ ـــ إمعانا فى الدقة والانتقاء اقتصر على الأسانيد التى قيل فيها إنها أصح الأسانيد ، سواء كانت الأصحية مطلقة ، كأن يكون الإسناد مما قيل فيه إنه أصح الأسانيد ، أو كانت نسبية كأن يكون الإسناد قيل فيه إنه أصح أسانيد أبى هريرة مثلا ، أو أصح أسانيد المكيين .

٧ ـــ لم يكتف العراق بذكر الحديث ، وإنما جمع أطراف المسألة فذكر الحديث الناسخ أو المخصص أو المبيِّن ، وهو فى كل ذلك يتناول قضية التصحيح والتضعيف(٢) .

اصطلاحه :

وفى اصطلاح العراق فى هذا الكتاب أمر أحب التنبيه عليه ، ذلك أن الحديث إذا كان عند الشيخين لايذكر بعده تخريجا وإنما يسكت . فإذا وجدت حديثا لم يعزه لأحد فلا تظنن أنه نسى تخريجه ، وإنما هو عند الشيخين ، وسكوته عن تخريجه اصطلاح له فى ذلك(٣) .

وطريقة التخريج بالكتاب كسابقيه وهى أن تعرف موضوع حديثك ثم تراجعه فى الكتاب فقد تجده ، فإذا وجدته وجدت معه من أخرجه ، وأوصيك بمراجعة الشرح ففيه زيادة فى التخريج ، فإذا عرفت ـــ من الأصل والشرح ـــ

(١) راجع طرح التثريب فى شرح التقريب جـ ١ ص ١٩ ـــ ٢٢ .
(٢) راجع باب التطبيق فى الركوع ونسخه جـ ٢ ص ٢٨٢ .
(٣) وراجع مقدمة الكتاب جـ ١ ص ١٨ ، ١٩ .

من أخرج حديثك فاذهب فاستخرج حديثك من هذه الكتب ، وبيّن الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد ، فتكون بهذا قد خرجت حديثك .

وكتاب « تقريب الأسانيد » شرح بعضه مؤلفه الحافظ العراق ، وأتمه ابنه أبو زرعة ولى الدين ، واسم الشرح « طرح التثريب فى شرح التقريب » وقد طبع الأصل والشرح معا ، طبعتهما جمعية النشر والتأليف الأزهرية ، جزى الله سبحانه أهلها خير الجزاء ، ولما نفدت النسخ قامت دار إحياء التراث العربى ببيروت بتصوير الكتاب .

جزى الله مؤلفــه خير الجزاء ،

* * *

خامساً : كتب فى تخريج أحاديث الترغيب والترهيب

(١) كتاب « الترغيب والترهيب من الحديث الشريف »

مؤلفـــــه : الحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى ، إمام أهل عصره فى الحديث وصاحب المصنفات النافعة ، تلميذ عمر بن طبرزد ، والتاج الكندى ، وشيخ الدمياطى وابن دقيق العيد ، توفى سنة ست وخمسين وستمائة .

الكتـــــاب :

اقترح بعض طلاب العلم على الحافظ المنذرى أن يملى عليهم كتابا فى الترغيب والترهيب ، فاستجاب لطلبهم وأملى كتابه هذا ، ولقد اختط له خطة أجملها فى النقاط الآتية :

١ ــ رتب الكتاب على الموضوعات ، والموضوعات مرتبة على ماهو مألوف فى الترتيب الفقهى ، وقد وضع لها فهرسا فى أول الكتاب .

٢ ــ يذكر فى الباب أحاديثه التى تدل عليه ، سواء تدل عليه كلها أو جزء منها .

٣ ــ يخرج هذه الأحاديث ، فيذكر من أخرجها من الأئمة ، وربما اقتصر على بعضهم لاسيما إن كان فى الصحيحين أو فى أحدهما ، طلبا للاختصار .

٤ ــ مطلع الحديث له دلالة على درجته ، ذلك أنه قسم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام :

أ ــ ماكان فى دائرة القبول يقينا (صحيحا أوحسنا أو ماقاربهما) وهذا صَدَّرَه بـ « عن » ، فإن كان فى كتاب من التزم الصحة كالبخارى وابن خزيمة لم يتكلم عليه ، وإن كان فى غير ذلك بيّن حاله ، وكلامه فى هذا موجز مفيد .

ب ــ ماكان في دائرة القبول احتمالا كأن يكون غير متصل الإسناد (مرسلا ، أو منقطعا ، أو معضلا ، أو في إسناده راو مبهم) أو في إسناده راو مختلف فيه تعديلا وتجريحا ، أو اختلف في رفعه ووقفه ، أو في اتصاله وإرساله ، أو في تصحيحه وتضعيفه . وهذا القسم يصدره بـ « عن » أيضا ، ثم يشير إلى مافيه من انقطاع أو إعضال ، أو اختلاف في راو ، أو في رفع ووقف ... إلخ ماتقدم .

وهو حينما يتناول الرواة المختلف فيهم لايتناولهم عقب الحديث ، وإنما يشير إلى الراوي عقب الحديث مجرد إشارة ، أما بيان حاله فقد جمع كل الرواة الذين يُحتاج إلى بيان حالهم وأفرد لهم قسما خاصا في آخر الكتاب ، رتبهم فيه على حروف المعجم ، وتكلم كلاما في غاية الإفادة .

وأحيانا يرق عن ذكر الراوي المختلف فيه إلى الحكم عليه ، وبناء على ذلك يحكم على الحديث حسبما يقتضيه حال المتن والإسناد والشواهد . وهو مفيد في هذا القسم جدا .

جـ ــ ماكان خارجا عن دائرة القبول يقينا(1) كأن يكون في إسناده كذاب أو وضاع أو متهم ، أو مجمع على تركه أو ضعفه ، أو ذاهب الحديث ، أو هالك ، أو ساقط ، أو ليس بشيء ، أو ضعيف جدا ، أو ضعيف فقط ، أو ليس فيه توثيق ، وهذا يصدره بـ « روى » ، ولا يتكلم على الراوي بعد الحديث . فلهذا القسم علامتان :

الأولى : تصدير الحديث بـ « روى » .

الثانية : عدم الكلام على الحديث في آخره .

٥ ــ كل حديث تحقق من أنه موضوع لم يذكره في هذا الكتاب .

٦ ــ جمع في كتابه هذا قدرا كبيرا من أحاديث الترغيب والترهيب ، فاستوعب مافي الأصول السبعة ــ على حد تعبيره ويعني بها موطأ مالك والكتب الستة ــ وغيرها كصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم ، وعرج على

(1) استعملت هذا التعبير بشيء من التوسع ، فإن من قيل فيه « ضعيف » فقط ليس خارجا عن دائرة القبول .

المسانيد ، خاصة مسند أحمد ، وعلى المعاجم ، وعلى الكتب التى فى الترغيب والترهيب كشعب الإيمان للبيهقى . وكتب ابن أبى الدنيا ، والترغيب والترهيب لأبى القاسم الأصبهانى (١) .

وطريقة التخريج بالكتاب : أن تنظر فى حديثك فإذا كان فى الترغيب والترهيب فيمكنك أن تستفيد تخريجه من هذا الكتاب ، فاعرف موضوعه ، وابحث عنه فيه فإنك تجده إن شاء الله ، فإذا وجدته وجدت معه تخريجه ، فراجع كتب الأئمة الذين خرجوه ، وأحضر منها الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث .

وأنبه هنا إلى نقطتين :

الأولى : أنك غالبا ماتجد مع حديثك فوائد تتعلق بقضية التصحيح والتضعيف ، فقل فى نهاية التخريج : ذكره فى الترغيب والترهيب فى كتاب كذا باب كذا جزء كذا صفحة كذا ، وقال عقبه كذا .

الثانية : إذا وجدت المنذرى قد صدر الحديث بكلمة « روى — والتى تفيد أن الحديث ليس فى دائرة القبول كما تقدم — فقل ذكره فى الترغيب وصدره بـ « روى » التى تفيد أن الحديث خارج عن دائرة القبول .

هذا والكتاب مطبوع عدة طبعات ، وهو مشهور ذائع ، ولعل الله سبحانه وتعالى يهيىء له من يشرحه ، أو ينشر شرحا يكون له مخطوطا .

(٢) كتاب « الزواجر عن اقتراف الكبائر »

مؤلفـــه : الإمام شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن محمد بن على بن حجر الهيتمى — بالتاء المثناة — السعدى الأنصارى . المصرى المكى . الفقيه المحدث ذو التصانيف النافعة المتوفى سنة أربع وسبعين وتسعمائة (٩٧٤) رحمه الله تعالى (٢) .

---

(١) هو اسماعيل بن محمد بن الفضل بن على القرشى التيمى الملقب بقوام الدين الحافظ الكبير المتوفى (٥٣٥) .

(٢) راجع فى ترجمته شذرات الذهب ٨ / ٣٧٠ ، وفهرس الفهارس ١ / ٣٣٧ ، والأعلام ١ / ٢٣٤ . وفى الأخيرين مصادر أخرى للترجمة .

الكتـــاب : رأى ابن حجر الهيتمى ـــ رحمه الله تعالى ـــ أن أهل عصره اجترأوا على الكبائر ، وكثرت فيهم الذنوب ، وليس هناك كتاب يوضح عظم الذنب وبشاعة العقوبة ، نعم هناك كتاب « الكبائر » للحافظ الذهبى ، لكنه غير كاف ولا شاف . فعمد إلى تأليف هذا الكتاب ، وجعله فى مقدمة وبابين وخاتمة .

أما المقدمة فجعلها فى تعريف الكبيرة ، واختلاف العلماء فى تعريفها وعدّها .

والباب الأول : فى الكبائر الباطنة ، مثل الشرك ، والرياء ، والنفاق ، والفرح بالمعصية ، وتعلم العلم للدنيا .

والباب الثانى : فى الكبائر الظاهرة ، وهذه رتبها على أبواب الفقه ، فكتاب الطهارة يذكر تحته الكبائر التى يمكن أن تحدث فيه ، ثم كتاب الصلاة ... إلخ .

والخاتمـــة : جعلها فى التوبة وشروطها ، والنار وعذابها ، والجنة ونعيمها .

وطريقته فى الكتاب : أن يضع العنوان ـــ وفى عناوينه طول ـــ ثم يذكر الآيات القرآنية التى فيه ، وربما تعرض لتفسيرها ، ثم الأحاديث النبوية ، وهو إذ يذكر الأحاديث يذكر من أخرجها ، وكثيرا مايتعرض للحكم عليها صحة أو حسنا أو ضعفا ، وهو فى هذا مفيد جدا ، لكنه ترك بعض الأحاديث دون تخريج ، وربما ذكر فى الموضوع بعض الآثار إلا أنه يضعف فى تخريج هذا .

وطريقة التخريج بالكتاب : أن تعرف موضوع حديثك ، ثم تبحث عنه فيه فإنك تجده إن شاء الله تعالى ، وتجده قد ذكر من أخرجه من الأئمة ، وربما وجدت له كلاما فى تصحيح الحديث أو تضعيفه فاستفد به ، وما عليك بعد ذلك إلا أن تخرج حديثك من هذه الكتب التى عزا الحديث إليها .

وأنبه هنا إلى نقطة تُساعد فى التخريج وهى : أن الامام ابن حجر الهيتمى ذكَر بعض الموضوعات فى غير مظانها ، فمثلا التنابز بالألقاب ، والغيبة ،

والنميمة والبهتان ، كل هذا ذكره فى كتاب النكاح ، وهذا مما لايخطر بالبال ، وهو بكتاب للأدب أشبه ، وكذلك هجر المسلم المسلمَ ذكره فى عشرة النساء ، وأيضا سب المسلم ذكره فى اللعان . فعليك أن تعرف منهجه فى تقسيم الكتاب فإنه مما يفيد فى التخريج .

والكتاب طبع عدة مرات ، ومعه كتاب « كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع » وهو لابن حجر الهيتمى أيضا ، وهو مفيد فى بابه جدا ، وأحاديثه مخرجة . وكذا كتاب « الإعلام بقواطع الاسلام » وهو لابن حجر الهيتمى أيضا .

* * *

سادساً : كتب فى تخريج أحاديث تفسير القرآن الكريم

إذا كان لديك حديث فى تفسير آية ، أوْ له تعلق بتفسيرها فيمكنك أن تخرجه بأى طريقة من الطرق الثلاث السابقة ، ويمكنك أيضا أن تخرجه بالطريقة التى نحن بصددها — طريقة التخريج بناء على موضوع الحديث — وفى ذلك لك طريقتان :

الأولى : أن تعتمد على مجهودك فتراجع :

أ — كتاب التفسير من كتب السنة ، فتراجع كتاب التفسير من صحيح البخارى ، وكتاب التفسير من سنن الترمذى وهكذا من كل الكتب المرتبة على الموضوعات .

ب — كتب التفسير بالمأثور التى ذكرت الإسناد كتفسير سفيان الثورى(١) ، وتفسير ابن أبى حاتم الرازى(٢) ، وتفسير عبدالرزاق الصنْعانى(٣) ، وتفسير ابن جرير الطبرى(٤) .

---

(١) وهو مطبوع فى هندوستان برتتنك وركس ، رامبور الهند ، بتحقيق امتياز على عرش طبع سنة ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٥ م .

(٢) توجد نسخه المخطوطة ، وعلمت أنه جارى تحقيقه ، وهو أصح كتب التفسير بالمأثور .

(٣) حقق فى كلية أصول الدين جامعة الأزهر رسالة دكتوراه نوقشت سنة ١٤٠٦ هـ ، من إعداد الأخ / محمود محمد عبده موسى ، وأخبرنى الأخ الدكتور / مصطفى مسلم أنه حققه أيضا ، ونأمل للتحقيقين أن يطبعا .

(٤) وقد طبعه مصطفى الحلبى بمصر ، وللشيخ أحمد شاكر — رحمه الله — وأخيه الأستاذ / محمود شاكر تحقيق لهذا التفسير مفيد انتهيا فيه إلى الآية السابعة والأربعين من سورة الأنفال ثم قبض الشيخ أحمد شاكر ، فأتم شقيقه محمود إلى الآية السابعة والعشرين من سورة إبراهيم ، ولم أطلع على تتمته بعد ذلك ، وكانت دار المعارف بمصر هى التى تقوم بنشر الكتاب ، وصدر الجزء السادس عشر — الأخير — سنة ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م .

الثانية : أن تستفيد بجهود الأئمة السابقين ممن خرجوا أحاديث التفسير ، وأذكر لك هنا أربعة كتب مفيدة هى :

١ ــ الدر المنثور فى التفسير بالمأثور للسيوطى .
٢ ــ فتح القدير فى فنى الرواية والدراية من علم التفسير للشوكانى .
٣ ــ تفسير القرآن العظيم لابن كثير .
٤ ــ الكاف الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر .

وبمشيئة الله تعالى أحدثك عنها بحسب الأشمل كما رتبتها هنا :

* * *

(١) كتاب « الدر المنثور فى التفسير بالمأثور »

مؤلفـــه : الحافظ جلال الدين السيوطى[1] .

الكتـــاب : أراد السيوطى ــ رحمه الله تعالى ــ أن يجمع فى هذا الكتاب كل الأحاديث والآثار التى لها تعلق بتفسير القرآن الكريم وفضائل السور والآيات ، وأسباب النزول والقراءات ، وهو طويل النفس فيما جمع ، كثير الاستطراد ، فإذا مر بآية فى موضوع ما جمع الأحاديث والآثار التى فيه وكأنه يكتب فيه استقلالا ، وينزل إلى ماله أدنى تعلق بالآية .

وطريقته فى الكتاب كما يلـــى :

١ ــ يصدر السورة من القرآن الكريم بذكر الأحاديث والآثار الواردة فى مكان وأسباب نزولها ، والتى فى فضلها ، وما يتعلق بذلك .

٢ ــ يسوق فى كل آية الأحاديث والآثار التى لها علاقة بتفسيرها وقراءتها وفضلها .

٣ ــ يذكر الأحاديث والآثار بدون إسناد ، فهذا الكتاب مختصر من

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الجامع الصغير » ص ٣١

كتابه « ترجمان القرآن » الذى ساق فيه الأحاديث والآثار بأسانيدها[1] .

٤ ــ يعزو الأحاديث والآثار إلى من أخرجها من الأئمة فى كتبهم ، وهو يعْزو لكتب مطبوعة وأخرى مخطوطة ، ومصادره كثيرة ومتنوعة .

٥ ــ لم يتكلم على الحديث صحة وضعفا إلا فى القليل النادر .

٦ ــ جمع فى كتابه بين الصحيح والحسن والضعيف والموضوع[2] ، إذ كانت مهمته الجمع لا التمحيص .

٧ ــ رام استيعاب التفسير بالمأثور ، فكان يجمع على سبيل الاستقصاء ، وقد قاربه فما فاته إلا القليل .

وطريقة التخريج بالكتاب : أن تعرف الآية التى يكون حديثك فى تفسيرها[3] ، ثم تراجعها فتجد حديثك فيها وقد ذكر من أخرجه من الأئمة ، وما عليك عند ذلك إلا أن تراجع كتب هؤلاء الأئمة فتخرج حديثك منها ، وتبين مكانه بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث ، فبذا تكون قد خرجت حديثك . فإذا عزا الحديث إلى كتاب لاتستطيع الوصول إليه بأن يكون مخطوطا ولا تدرى مكانه فقل : ذكر السيوطى هذا الحديث فى الدر المنثور جزء كذا صفحة كذا ، وعزاه لفلان ، فهذا يكفى ، وهو تخريج بواسطة .

هذا والكتاب مطبوع ، طبعته المطبعة الميمنية المصرية سنة ١٣١٤ ، ثم صوره على هذه الطبعة محمد أمين دمج وشركاه ببيروت لبنان .

---

(١) لم أقف على كتاب « ترجمان القرآن » مطبوعا ولا مخطوطا ، وإنما ذكره السيوطى فى مقدمة « الدر المنثور » .

(٢) راجع كتاب « الاسرائيليات والموضوعات فى كتب التفسير » للشيخ محمد أبو شهبة ــ رحمه الله تعالى ــ ص ١٧٥ عند الكلام على « الدر المنثور فى التفسير بالمأثور » .

(٣) اعلم أن حفظك القرآن له دخل كبير فى إمكانية الانتفاع بكتب هذا المبحث ، فإذا كنت لاتحفظ القرآن فاستعن على ذلك بالكتب التى رتبت آيات القرآن موضوعيا ، مثل « تفصيل آيات القرآن الحكيم » لجولابوم ، و « الترتيب الموضوعى لآيات القرآن الكريم » لمحمد كامل عبد الرحيم ، واستعن بفهارس آيات القرآن ومنها « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » للشيخ محمد فؤاد عبدالباق . والاستعانة بالكتب لاتصل لدرجة الحفظ ، فإنه يمكنك تماما من الانتفاع .

(٢) كتـــاب

« فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير »

مؤلفـــه : الإمام العلامة محمد بن على بن محمد بن عبدالله الشوكانى الصنعانى اليمانى . أحد الأئمة الأعلام ،وصاحب التصانيف النافعة كـ « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار » و « إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات » .

توفى ــ رحمه الله تعالى ــ ليلة الأربعاء السابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة خمسين ومائتين وألف .

الكتـــاب : أراد الشوكانى ــ رحمه الله تعالى ــ أن يؤلف كتابا يجمع بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأى ، والشوكانى من علماء القرن الثالث عشر ، سبقه كثيرون فى التفسير بالمأثور ، وكثيرون فى التفسير بالرأى ، فجمع من هذه المؤلفات الكثيرة كتابه هذا .

طريقته فى الكتاب :

١ ــ يذكر الآيات التى يريد تفسيرها ، ثم يبين معناها اللغوى معتمدا على كتب التفسير بالدراية .

٢ ــ يجمع الأحاديث والآثار التى تتعلق بهذه الآيات .

٣ ــ يذكر الأحاديث والآثار بدون إسناد .

٤ ــ يعزو الأحاديث والآثار لمن أخرجها من الأئمة .

٥ ــ عنده فوائد فى التصحيح والتضعيف ،والجمع والترجيح ، وإن لم تكن مسلكا عاما فى كل الكتاب .

٦ ــ كان الاختصار غرضا له ، فإذا اتحدت روايتان فى المعنى اكتفى فى

الثانية بقوله « بنحوه » أو « بمثله » .

طريقة التخريج بالكتاب :

وطريقة التخريج بالكتاب ــ كسابقه ــ فاعرف الآية التى يأتى حديثك فى تفسيرها ، ثم راجع تفسيرها تجد حديثك إن شاء الله تعالى ، وقد ذكر من أخرجه . فراجع كتب هؤلاء ماأمكن ، وخرج حديثك منها ، ثم حدد موضعه فيها بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة .

فإذا وجدته قد عزا الحديث إلى كتب بعيدة عنك ــ فكما قلت لك فى الكتاب السابق ــ فقل : ذكر الشوكانى هذا الحديث فى كتابه « فتح القدير » جزء كذا ، صفحة كذا ، وعزا هذا الحديث إلى فلان ، وهذا التخريج يكفى مادام الكتاب المحال عليه بعيدا . أما إذا عزا الحديث لكتب منها ماهو شائع ،وما هو بعيد فخرج من الشائع وأحل عليه فى البعيد ، فبعد أن تخرج من الكتب الموجودة قل : وذكره فى « فتح القدير » جزء كذا صفحة كذا ، وعزاه إلى فلان وفلان ،واذكر من عزا الحديث إليه ، سواء خرجت منه أو لم تستطع الوصول إليه .

والكتاب مطبوع طبعته شركة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر سنة ١٣٤٩ .

* * *

(٣) كتاب « تفسير القرآن العظيم »

مؤلفــــه : الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفدا اسماعيل بن عمر بن كثير القرشى الدمشقى الفقيه الشافعى . سمع من أئمة أهل عصره ،وعلى رأسهم شيخ الاسلام ابن تيمية ، والمزى ،والذهبى ، وابن عساكر . وبرع فى علوم الفقه والحديث والتاريخ . وألف عددا من المؤلفات النافعة . توفى ــ رحمه الله تعالى ــ سنة أربع وسبعين وسبعمائة .

الكتــــاب : أراد الحافظ ابن كثير أن يفسر القرآن الكريم فسار على

المنهج الآتى :

١ ــ حرص على تفسير القرآن بالقرآن ما أمكن .

٢ ــ حرص على تفسير القرآن بما أثر عن رسول الله ﷺ ، أو عن الصحابة ، أو عن التابعين .

٣ ــ كثيرا مايسوق الأحاديث بأسانيدها ، ويبيّن من أخرجها من أئمة السنة ، ويحكم عليها من حيث الصحة أو الضعف ، ويبين مافى الإسناد من علة ، وهو فى هذا إمام ، وكلامه فى هذا حجة .

٤ ــ انصب اهتمامه فى قضية التخريج والتصحيح والتضعيف على المرفوع . أما الآثار المروية عن الصحابة أو عن التابعين فلم يعطها هذا القدر من الاهتمام .

٥ ــ فى تفسيره القرآن بالمأثور عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابة أو عن التابعين احتاط فى ذلك ماأمكن ، فلم يذكر شيئا من الاسرائيليات ولا من الأحاديث الموضوعة .

٦ ــ لم يقف دوره فى محاربة الاسرائيليات والموضوعات عند عدم ذكرها ،وإنما تعداها إلى بيان حالها وتعريتها ، فيذكر الأثر ويبين أنه من الاسرائيليات أو الموضوع ، وربما اكتفى بالإشارة إليه مع التنبيه على أنه من الاسرائيليات أو الموضوع .

٧ ــ جمع فى كتابه بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأى ، وهو فى الثانى ذو دراية وحسن بيان .

٨ ــ أحيانا يحيل على كتبه ، ومنها المطبوع كالبداية والنهاية ، ومنها مالم يطبع كالأحكام .

طريقة التخريج بالكتاب : وطريقة التخريج بالكتاب أن تعرف الآية التى يمكن أن يرد حديثك فى تفسيرها ، ثم تراجعها فإنك تجد حديثك إن شاء الله تعالى ، وقد عزاه إلى من أخرجه من أئمة السنة ، فعليك أن تراجع كتب هؤلاء الأئمة وتبين موضع حديثك فيها فتكون قد خرجت حديثك . وإذا

وجدت لابن كثير كلاما على الحديث فانقله فإنه مما يحرص عليه .

واعلم أن الحافظ ابن كثير — رحمه الله تعالى — لم يقصد الاستيعاب فى تخريجه ، فإذا عزا الحديث لبعض أئمة السنة ، فليس معنى هذا أن الحديث عند من ذكر فقط ، فاستفد منه مَنْ ذكرهم ، واجتهد فى معرفة مصادر أخرى للحديث إذا كنت تريد التخريج على طريقة الاستيعاب .

هذا والكتاب مطبوع عدة طبعات ، وشائع بين المسلمين جدا ، ولا أعلم تفسيراً رزقه الله القبول مثل هذا التفسير . ولعل ذلك لتحرى صاحبه — رضى الله عنه وأرضاه — الدقة مااستطاع .

* * *

(٤) كتاب « الكاف الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف »

مؤلفــــه : الحافظ ابن حجر العسقلانى[١] .

الكتـــاب : خرّج الإمام الزيلعى[٢] الأحاديث الواردة فى تفسير الكشاف[٣] ، ثم جاء الحافظ ابن حجر فاختصر كتاب الزيلعى اختصارا حرص فيه على مقاصد الأصل ،واستدرك على الزيلعى مافاته من الأحاديث ، وما كان قد تركه من الآثار فخرج كل ذلك .

طريقته فى الكتاب :

١ — يعزو الأحاديث والآثار إلى من أخرجها من الأئمة .

٢ — يبين مابين الروايات من فروق ، كزيادة أو اختلاف لهما دخل فى المعنى ، أما مالا دخل له فى المعنى فلا يعول عليه على عادة المحدثين فى اعتمادهم

---

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الدراية فى تخريج أحاديث الهداية » .

(٢) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « نصب الراية » .

(٣) تمام اسم هذا التفسير « الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل » ومؤلفه : الإمام محمود بن عمر الزمخشرى المتوفى سنة ٥٢٨ .

على أصل الحديث .

٣ ـــ له كلام مفيد على بعض الأحاديث تصحيحا وتضعيفا ، وأيضا له كلام على الإسناد فى غاية الأهمية .

٤ ـــ يجمع بين الروايات ليتضح المعنى .

٥ ـــ لم يكن ابن حجر ـــ كعادته ـــ حريصا على الاختصار ، وإنما أطال فى هذا الكتاب نوعا ما .

٦ ـــ أعطى ابن حجر الكتاب صفة الاستقلال ، فكان الزيلعى يحيل على « نصب الراية » فى بعض الأحاديث ، فلم يفعل ابن حجر هذا ،وإنما خرّج أحاديث التفسير فى هذا الكتاب دون إحالة .

٧ ـــ أحيانا يضيف الزمخشرى الحديث إلى صحابى ما ، فيبين الحافظ أنه وجده عن صحابى آخر ، ولم يجده عن الصحابى الذى ذكره الزمخشرى .

٨ ـــ أحيانا يذكر الزمخشرى الحديث دون ذكر راويه من الصحابة ، فيبين الحافظ هذا الصحابى .

٩ ـــ أحيانا يذكر الزمخشرى الحديث عن صحابى ما ، فيخرجه الحافظ عن هذا الصحابى وعن غيره .

١٠ ـــ يخرج من مصادر متعددة ومتنوعة ، منها ماهو بين أيدينا ، وما هو غائب عنا .

١١ ـــ هناك أحاديث لم يستطع تخريجها فقال : لم أجده .

طريقة التخريج بالكتاب :

وطريقة التخريج بهذا الكتاب أن تعرف الآية التى يمكن أن يرد حديثك فى تفسيرها ، ثم تراجعها فى التفسير فإنك تجد حديثك فى ثنايا تفسيرها ، فتنظر فى هامش الصفحة التى فيها حديثك فتجد تخريج الحافظ لحديثك ، وما عليك إلا أن تراجع كتب هؤلاء الأئمة الذين أحال عليهم فتخرج حديثك من كتبهم .

فإذا وجدته أحال على كتب بعيدة عنك ــ كأن تكون مخطوطة ولا تستطيع الوصول إليها ــ فخرِّج منه بواسطة ، وذلك بأن تقول : ذكره فى « الكاف الشاف » جزء كذا صفحة كذا فى هامش الكشاف وعزاه لفلان .

ثم إنك ربما وجدت للحافظ كلاما على حديثك يتعلق بالتصحيح والتضعيف ، وبيان حال الإسناد ، فإذا وجدت ذلك فبعد أن تخرج الحديث من كتب الأئمة الذين أحال عليهم قل : ذكره فى « الكاف الشاف » جزء كذا صفحة كذا وقال كذا .

هذا والكتاب مطبوع بذيل « الكشاف » ــ فعندما تطلبه من المكتبات تطلب « تفسير الكشاف » وبذيله « الكاف الشاف » ومن طبعاته طبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٧٣ هـ ــ ١٩٥٣ م ، ونشرتها المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

وبعـــــد : فهذا توضيح لتخريج أحاديث التفسير ، أرجو أن تستدل على الشبيه بشبيهه فلا تقف عندما ذكرت لك من كتب ، وإنما استدل بها على غيرها ، فهناك أئمة فسروا القرآن وساقوا الأحاديث يعزونها إلى من أخرجها ، من هؤلاء :

● القرطبى فى تفسيره « الجامع لأحكام القرآن » والمشهور بـ « تفسير القرطبى » .

● الخازن فى تفسيره « لباب التأويل فى معانى التنزيل » والمشهور بـ « تفسير الخازن » .

● أبو حيان فى تفسيره « البحر المحيط » .

كما خرج الإمام عبد الرءوف المناوى الأحاديث الواردة فى تفسير البيضاوى فى كتاب سماه « الفتح السماوى فى تخريج أحاديث البيضاوى » .

فكل هذه الكتب وما على شاكلتها يوصلك لمرامك فى تخريج الأحاديث التى ترد فى تفسير القرآن الكريم .

* * *

سابعاً : كتب فى تخريج أحاديث السيرة والشمائل(١)

إذا كان عندك حديث فى سيرة رسول الله ﷺ أو فى شمائله وأردت تخريجه فإنه يمكنك أن تخرجه بأى طريقة من الطرق الثلاث السابقة ، كما يمكنك أن تخرجه بالطريقة التى نحن بصددها — طريقة التخريج بناء على موضوع الحديث — ولك فى ذلك طريقتان :

الأولى : أن تعتمد على مجهودك فتراجع الكتب بنفسك فتراجع كل كتاب على حدة وربما وجدت حديثك وربما لم تجده . والكتب التى تراجعها صنفان :

أ — كتب السيرة التى هى قسم من كتب السنة : فتراجع أبواب السير والشمائل من كتب السنة ، فإن وجدت حديثك فقد خرجته من هذا الكتاب الذى وجدته فيه .

ب — كتب السيرة التى ذُكرت الأحاديث فيها بالإسناد : فإذا راجعت كتابا من كتب السيرة قد ذكرت أحاديثه بإسنادها ، ووجدت حديثك فيه فقد خرجته . ومن أمثلة هذه الكتب كتاب ابن اسحاق « السير والمغازى » وكذلك « الدرر فى اختصار المغازى والسير » لابن عبد البر ، وأيضا « الشفا » للقاضى عياض فإنه يذكر حديث الباب بإسناده . وفى هذه الكتب الثلاثة أحاديث مسندة ، فالتخريج منها يعتمد عليه .

الثانيـة : أن تستفيد بجهود الأئمة السابقين ، ممن خرجوا أحاديث السير والشمائل ، وأذكر لك هنا الكتب الآتية :

---

(١) الشمائل جمع شمال . وكلمة شمال لها عدة معان منها ؛ مقابل اليمين ، ومقابل الجنوب ، والخُلُق ، وهذا الأخير هو المراد هنا ، فالشمائل معناها الأخلاق ، إلا أنهم توسعوا فيها فلم يجعلوا كتب الشمائل مقصورة على أخلاقه ﷺ فحسب ، وإنما جعلوها لصفاته ﷺ الخُلُقية والخِلْقية .

١ ــ « الخصائص الكبرى » للسيوطى .

٢ ــ « مناهل الصفا فى تخريج أحاديث الشفا » للسيوطى أيضا .

٣ ــ « سيرة رسول الله ﷺ » لابن كثير .

٤ ــ « سبل الهدى والرشاد فى سيرة خير العباد » للصالحى الشامى .

* * *

(١) كتاب « الخصائص الكبرى »
ويســـمى أيضـــا
« كفاية الطالب اللبيب فى خصائص الحبيب »

مؤلفـــه : الحافظ جلال الدين السيوطى[١] .

الكتـــاب : جمع السيوطى فى كتابه هذا كل ماوقف عليه من أحاديث تتعلق بسيرة رسول الله ﷺ ، والسيوطى إمام حافظ فحينما أراد الجمع جمع كثرة كثيرة فى سيرته ﷺ ، ولقد أحس بذلك فقال عن هذا الكتاب : كتاب فاق الكتب فى نوعه جمعا وإتقانا . وقال عنه أيضا : أوردت فيه كل ماورد .

وطريقته فى هذا الكتاب كما يلى :

١ ــ عَنْون لمباحث الكتاب ، وفى كثير من عناوينه طول .

٢ ــ ذكر تحت العنوان الأحاديث التى تبيِّنه .

٣ ــ عزا الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة ، ومصادره كثيرة ومتنوعة .

٤ ــ تخريجه الأحاديث تظهر فيه الصنعة الحديثية ، فيذكر الراوى الأعلى للحديث ، ويبين الطرق مع الاختصار .

٥ ــ لم يتعرض لقضية التصحيح والتضعيف ، وإن كان قال فى أول الكتاب : ونزهته عن الأخبار الموضوعة وما يُرَدُّ .

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الجامع الصغير » ص ٣١ .

طريقة التخريج بالكتاب : إذا كان عندك حديث فى سيرة رسول الله ﷺ أو فى شمائله فابحث عن موضوعه فى هذا الكتاب وانظره فإنك تجد حديثك ، وتجده قد عزاه إلى من أخرجه من الأئمة ، وعليك أن تذهب إلى كتب هؤلاء الأئمة وتخرج الحديث منها ، وتبين مكانه فيها بالتحديد .

وإذا كان قد عزا الحديث إلى كتب بعيدة فقل : ذكره فى الخصائص الكبرى جزء كذا ، صفحة كذا ، وعزاه لفلان ولفلان .

هذا والكتاب مطبوع عدة طبعات ، ومشهور ذائع .

* * *

(٢) كتاب « مناهل الصفا فى تخريج أحاديث الشفا »

مؤلفـــه : الحافظ جلال الدين السيوطى[١] .

الكتـــاب : ألف القاضى عياض كتابا فى التعريف بحقوق المصطفى ﷺ ، ضمنه كثيرا من موضوعات السيرة والشمائل ، وسماه « الشفا بتعريف حقوق المصطفى » ، وطريقته أن يذكر فى الموضوع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، مع إيضاحات ينقلها عن الأئمة السابقين ، وربما من عنده .

وهو إذ يذكر الأحاديث يخرج حديث الباب بإسناده ، ثم يسوق بقية الأحاديث دون أن يذكر إسناده فيها ، ودون أن يعزوها لمن أخرجها من الأئمة إلا فى القليل النادر .

وجاء السيوطى ــ رحمه الله تعالى ــ فرأى أن كتاب الشفا يحتاج لتخريج حديثه ، وفعلا قام بهذا العمل ، فخرج الأحاديث على المنهج التالى :

١ ــ يذكر قدرا من الحديث يدل عليه ، مع ذكر الراوى الأعلى .

٢ ــ يعزو الحديث لمن أخرجه من الأئمة .

---

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الجامع الصغير » ص ٣١ .

٣ ــ إذا كان الحديث فى الصحيحين أو فى أحدهما اكتفى بالتخريج منهما .

٤ ــ لم يتعرض لقضية التصحيح والتضعيف إلا فى القليل النادر .

٥ ــ ماذكره المصنف القاضى عياض بإسناده قال فيه : أسنده المصنف .

٦ ــ يستدرك على المصنف فيما عزاه ، فيعزوه لأكثر ممن يعزو إليهم المصنف خاصة إذا كان أعلا .

٧ ــ هناك أحاديث بيّض لها لكن لم يخرِّجْها .

طريقة التخريج بالكتاب :

إذا كان عندك حديث فى السيرة أو الشمائل فانظر الموضوع الذى يمكن أن يرد تحته فى « الشفا » فراجعه فإذا وجدته فراجع « مناهل الصفا » فإنك تجده وقد خرجه ، وعليك أن تراجع كتب من عزا الحديث إليه من الأئمة فتبين مكان ورود حديثك ، وبذا تكون قد خرجته .

وكما قلت لك قبل ذلك فإن كان قد خرج من كتب بعيدة عنك فأحل عليه بأن تقول : ذكره فى « الشفا » جزء كذا صفحة كذا ، وخرجه فى « مناهل الصفا » وعزاه لفلان .

وقد طبع الكتاب طبع حجر فى مصر سنة ١٢٧٦ ، ولقد التقط منه الأستاذ البجاوى ــ فى تحقيقه الشفا ــ تخريج بعض الأحاديث ، لكنه لم يستوعبه ، ولعل الله سبحانه وتعالى يهيىء لكتاب الشفا من يطبعه وهذا التخريج بهامشه نفعا للكتابين .

* * *

(٣) كتاب « سيرة رسول الله ﷺ »

مؤلفه : الحافظ ابن كثير(١) .

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « تفسير القرآن العظيم » ص ٢٢٥ .

الكتـــاب : ألف الحافظ ابن كثير كتابه « البداية والنهاية فى التاريخ » فجعله ثلاثة أقسام :

الأول : تاريخ البشرية من بداية الخليقة إلى بعثة المصطفى ﷺ .

الثانى : وفيه الحديث عن دولة الاسلام ، بدأه بسيرة رسول الله ﷺ فى مكة ، ثم تناول سيرته ﷺ فى المدينة متحدثا عن كل سنة على حدتها ، بما فيها من أحداث ووفيات المشاهير . وبعد أن انتهى كتاب السيرة عقد كتابا لشمائله ﷺ ، ثم كتابا لدلائل نبوته ﷺ . ثم سار فى التاريخ الإسلامى يذكر كل سنة على حدتها بأحداثها ومن توفى فيها حتى وصل إلى عصره[١] .

الثالث : ماسيكون فى نهاية الدنيا من فتن وملاحم ،وكذلك البعث والنشور إلى آخر السمعيات[٢] .

والذى يعنينى هنا الكلام على القدر الخاص بسيرة رسول الله ﷺ وشمائله ودلائل نبوته ، والذى هو قدر من القسم الثانى ، وذلك كى أبين منهجه فيه ، والذى يتلخص فيما يلى :

١ ــ رتب السيرة ترتيبا زمانيا ، فذكر الأحداث مسلسلة حسب زمن وقوعها .

٢ ــ يدرس الموضوع فى ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ، فيذكر مافيه من آيات ، مبينا معانيها ، ويذكر مافيه من أحاديث .

٣ ــ فى ذكره الأحاديث ينسبها إلى من أخرجها من الأئمة غالبا .

٤ ــ إذا كان الحديث فى الصحيحين أو فى أحدهما اكتفى بالعزو إليهما.

٥ ــ إذا كان فى غير الصحيحين فغالبا مايبين حاله من حسن أو ضعف ، وكلامه فى هذا دقيق ومفيد .

---

(١) وصل بالتاريخ إلى سنة سبع وستين وسبعمائة . أى قبل وفاته بسبع سنوات ، وهذا القسم يسمى « البداية » ويقع فى أربعة عشر جزءا .

(٢) هذا القسم يسمى « النهاية » أو « الفتن والملاحم » وقد طبع مستقلا ، وفى الحقيقة هو تكملة « البداية » وهو يقع فى جزئين .

٦ ــ أحيانا يذكر الإسناد من الأئمة إلى الرسول ﷺ .

٧ ــ إذا كان فى الباب حديث موضوع أو شديد الضعف شائع بين الناس ذكره وبيّن حاله .

٨ ــ تظهر فى عمله الصنعة الحديثية ، فيقارن بين الروايات ، ويركز على المتابعات ، ويهتم بذكر كلام الأئمة على الحديث ، ويتناول قضايا فى الجرح والتعديل .

٩ ــ ينقل عن كثير من الأئمة ، ويناقش الأقوال ويرجح ، وهو فى هذا جهبذ ، عنده من العلوم مايؤهله لذلك . فهو مفسر ومحدث ومؤرخ ، وهذا يؤهله تماما للتحقيق والتدقيق فى قضايا السيرة والشمائل ودلائل نبوته ﷺ .

١٠ ــ ابتعد عن ذكر الاسرائيليات ، فلم يذكر منها إلا مايوافق الإسلام عليه ، قال فى مقدمة كتابه : ولسنا نذكر من الاسرائيليات إلا ماأذن الشارع فى نقله مما لايخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وهو القسم الذى لايصدق ولا يكذَّب ، مما فيه بسط لمختصر عندنا ، أوتسمية لمبهم ورد به شرعنا ، مما لافائدة فى تعيينه لنا ، فنذكره على سبيل التحلى به ، لاعلى سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه ،وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ماصح نقله أو حسن ، وما كان فيه ضعف نبينه . اهـ .

طريقة التخريج بالكتاب : إذا كان عندك حديث فى سيرة رسول الله ﷺ أو فى شمائله أو دلائل نبوته فابحث عن موضوعه ، ثم ابحث عنه فى هذا الموضوع فإنك تجده غالبا ، فإذا وجدته فغالبا ماتجد الحافظ قد عزاه إلى من أخرجه من الأئمة ، كما أنه غالبا مايتكلم عليه فيما يتعلق بالتصحيح أو التضعيف ، فاستفد تخريجه وارجع إلى كتاب من عزا إليه وخرج منه ، وعيِّن مكانه فيه فقل : أخرجه فلان فى كتاب كذا باب كذا جزء كذا صفحة كذا رقم كذا .

وإن كان قد تكلم على الحديث فاستفد ذلك وانقله عنه بأن تقول : ذكره ابن كثير فى « البداية والنهاية » كتاب السيرة أو كتاب الشمائل جزء كذا صفحة كذا وقال كذا .

هذا وكتاب البداية طبع أكثر من مرة ، وكتاب السيرة يقع فى ثلاثة مجلدات وشىء(١) ، وكتاب « الشمائل » وكتاب « دلائل النبوة » يقعان فى قرابة مجلد(٢) .

وقد طبع القدر الخاص بالسيرة مستقلا فى أربعة أجزاء كبيرة تحت عنوان « السيرة النبوية » كما طبع القدر الخاص بالشمائل والدلائل فى مجلد تحت عنوان « شمائل الرسول ودلائل نبوته وفضائله وخصائصه » طبع الكتابان بمطبعة عيسى الحلبى بمصر ،وحققهما الأستاذ / مصطفى عبد الواحد .

* * *

(٤) كتـــــاب

« سبل الهدى والرشاد فى سيرة خير العباد ، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله فى المبدأ والمعاد »

مؤلفــــه : الإمام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن يوسف الصالحى الشامى ، محدث الديار المصرية ومسندها أجلُّ تلاميذ الحافظ السيوطى ، ثم أحد الأئمة المبرزين فى علوم القرآن الكريم والسنة النبوية ، وصاحب التصانيف النافعة ، المتوفى سنة ــ اثنتين وأربعين وتسعمائة ــ رحمه الله تعالى (٣) .

الكتـــــاب : الإمام الشامى من علماء القرن العاشر الهجرى ، وعلى ذلك فلقد سبقه كثيرون فى الكتابة فى سيرة رسول الله ﷺ ، فرأى أن يجمع ماتفرق فى هذه الكتب مع التحقيق والتمحيص ، خاصة أنه جمع عدة علوم تؤهله لذلك فهو محدث ومفسر ولغوى ومؤرخ ،فألف كتابه هذا والذى

(١) حسب طبعة السعادة يبدأ من ص ٢٧٤ من الجزء الثانى وينتهى ص ١٢ من الجزء السادس وقبله « باب ذكر بنى اسماعيل وهم عرب الحجاز وما كان من أمور الجاهلية إلى زمن البعثة » من ص ٢٠٢ وله كبير تعلق بالسيرة .

(٢) يبدأ من ص ١٣ من المجلد السادس إلى ص ٣٤٠ منه .

(٣) راجع فى ترجمته : شذرات الذهب ٨ / ٢٥٠ ، وفهرس الفهارس ٢ / ١٠٦٢ رقم ٥٩٣ .

أحسن ترتيبه ، وكان منهجه فيه كما يلى :

١ ــ ضمن كتابه السيرة النبوية والشمائل المحمدية ، ودلائل النبوة ، وهو حريص على الترتيب الزمنى .

٢ ــ يستعرض مافى الموضوع من آيات قرآنية وأحاديث نبوية .

٣ ــ يعزو الأحاديث إلى من أخرجها غالبا .

٤ ــ له كلام مفيد فى تصحيح الأحاديث أو تضعيفها ، وقال فى المقدمة : ولم أذكر فيه شيئا من الأحاديث الموضوعات .

٥ ــ يبين وجه الجمع بين الأحاديث التى ظاهرها التعارض .

٦ ــ يتعرض لشرح الألفاظ الغريبة ، سواء كانت فى آية قرآنية ، أو حديث نبوى ، أو كلام منقول .

٧ ــ يحرص على ضبط الألفاظ المشكلة حتى تقرأ على الوجه الصواب .

٨ ــ يذكر أقوال الأئمة فى المسألة ، ويناقش ويرجح ويستدل .

٩ ــ سار على جملة اصطلاحات بينها فى أول كتابه(١) .

وبالجملة فمادة الكتاب العلمية غزيرة ، وتناوله للموضوعات على وجه الاستيعاب .

طريقة التخريج بالكتاب : إذا كان عندك حديث فى سيرة رسول الله ﷺ أو فى شمائله أو فى دلائل نبوته فابحث عن موضوعه فى هذا الكتاب ، ثم ابحث عنه فى هذا الموضوع فإنك تجده وقد عزاه المؤلف إلى من أخرجه ، وعليك أن تذهب إلى كتب الأئمة الذين عزا الحديث إليهم فتخرج حديثك منها ، وتذكر مكانه بالتحديد ماأمكن .

وإذا عزا الحديث لكتاب بعيد عنك بحيث لايمكنك الوصول إليه فانقل التخريج عنه بأن تقول : ذكره فى سبل الهدى والرشاد جزء كذا صفحة كذا وعزاه لفلان .

---

(١) ص ٢ ــ ٥

وإذا وجدت له كلاما فى تصحيح الحديث أو تضعيفه فانقله فإنه مفيد .

هذا والكتاب يقوم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر بطبعه ، وقد صدر منه سبعة أجزاء كبيرة ، نسأل الله سبحانه التوفيق لإتمام طبعه .

وقبل أن أنهى الكلام فى هذه الطريقة أذكر لك أمراً قد يخفى على البعض ، وهو أنه إذا كان عندك حديث وأردت تخريجه بهذه الطريقة ، فانظر فلربما تجد فى موضوعه كتابا مستقلا فإن هذا يعطيك قدرا من التخريج سهلا سريعا ، والكتب المؤلفة فى موضوع ما نوعان :

الأول : كتب ذُكرت الأحاديث فيها بإسنادها من المؤلف إلى رسول الله ﷺ ، فهذه التخريج منها صحيح ، ومن أمثلتها :

١ — الأدب المفرد للبخارى .
٢ — البعث للبيهقى .
٣ — شعب الإيمان للبيهقى .
٤ — الإيمان لابن منده .
٥ — فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل .
٦ — فضائل الصحابة للنسائى .
٧ — فضائل القرآن للنسائى .
٨ — العزلة للخطابى .
٩ — القناعة لابن السنى .
١٠ — العلم لأبى خيثمة النسائى .
١١ — جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر .

الثانى : كتب لم تذكر فيها الأسانيد ، وإنما خرجت أحاديثها ، أى بين مؤلفها من أخرجها من الأئمة . ومن أمثلة هذا النوع :

١ — تبيين العجب بما ورد فى فضل رجب لابن حجر .
٢ — حسن البيان فى ليلة النصف من شعبان للسيد عبدالله بن الصديق الغمارى . وهذا النوع يعرفك من أخرج الحديث من الأئمة ، وعليك أن تراجع كتابه لتحديد الحديث فيه ، فتكون قد خرجت حديثك .

الطريقة الخامسة

التخريج بناء على صفة ظاهرة فى الحديث

- تقديـــم
- كتاب « الأزهار المتنـاثرة فى الأخبـــار المتواترة » للسيوطى .
- كتاب « الاتحافات السنية فى الأحاديث القدسية » للمدنى .
- كتاب « الأحاديث القدسية » للجنة القرآن والحديث .
- كتاب «المقاصد الحسنة» للسخاوى .
- كتاب «كشف الخفا» للعجلونى .
- كتاب «المراسيل» لأبى داود .
- كتاب «تنزيه الشريعة» لابن عراق .
- كتاب «المصنوع» للقارى .

الطريقـة الخامسـة

التخريج بناء على صفة ظاهرة فى الحديث

إذا كان عندك حديث تريد تخريجه فإنه يمكنك أن تخرجه بأى طريقة من الطرق السابقة أما الطريقة الخامسة فإنها تضيف شيئا جديدا ، وهو أنه إذا رأيت فى حديثك صفة ظاهرة ، قد جمع العلماء الأحاديث المتصفة بها فى كتب ، فراجع هذه الكتب فإنها تساعدك فى تخريج حديثك . فمثلا إذا كان الحديث قدسيا ، أو مشهورا على الألسنة ، أو مرسلا ، فإنك تراجع الكتب المؤلفة فى هذا فتجدها قد خرجت حديثك .

مزايا هذه الطريقة :

تمتاز هذه الطريقة بأن التخريج بها سهل ميسور ، ذلك أن المؤلفات التى تجمع أحاديث صفة واحدة أحاديثها غالبا قليلة ، فالتخريج منها سهل يسير .

مايؤخذ عليهـا :

ويؤخذ على هذه الطريقة أن دائرتها محدودة ، فالأحاديث التى يمكن أن تخرج بها قليلة ، وسيتضح هذا جليا عند الكلام على المؤلفات فيها .

منهجى فيهـا :

ولما كانت هذه الطريقة محدودة ، والأحاديث التى يمكن أن تخرج بها قليلة ، فإنى سأكتب فيها بإيجاز ، فلا يظن القارىء أنى أوجزت لضعف الهمة ، كلا ، وإنما لأن نهجى أن أكتب بالتفصيل عندما يكون الكتاب الذى أكتب عنه مشتملا على أحاديث كثيرة ، والنفع به عميم . أما إذا كان مشتملا على أحاديث قليلة ، فإنى أوجز الكلام فيه . فمثلا لاأكتب عن « المراسيل » لأبى داود — والذى يشتمل على ثلاثمائة حديث تقريبا — مثلما أكتب عن « الجامع الكبير » للسيوطى ، والذى يحتوى على أكثر من ستة وأربعين ألف حديث .

المؤلفات فيهـــا :

المؤلفات فى هذه الطريقة متعددة أذكر منها :

١ ـــ مؤلفات فى الأحاديث المتواترة :

مثل : « الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة » للسيوطى .

٢ ـــ مؤلفات فى الأحاديث القدسية :

مثل : « الاتحافات السنية فى الأحاديث القدسية » للمدنى ، و « الأحاديث القدسية » للجنة القرآن والحديث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

٣ ـــ مؤلفات فى الأحاديث المشهورة :

مثل : « المقاصد الحسنة » للسخاوى . و « كشف الخفا » للعجلونى .

٤ ـــ مؤلفات فى الأحاديث المرسلة :

مثل « المراسيل » لأبى داود .

٥ ـــ مؤلفات فى الأحاديث الموضوعة :

مثل : « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لابن عراق . و « المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع » للقارى .

وبمشيئة الله تعالى أحدثك عنها بشىء من التوضيح :

أولاً : المؤلفات فى الأحاديث المتواترة :

١ ـــ كتاب « الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة » .

مؤلفـــه : الحافظ جلال الدين السيوطى[١] .

الكتـــاب : جمع السيوطى الأحاديث التى يرى أنه توافرت فيها شروط التواتر ، وذلك بأن يكون رواتها فى كل طبقة عشرة فصاعدا ، يذكر الأسانيد

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الجامع الصغير » ص ٣١ .

كاملة من مخرجيها إلى الصحابة رضوان الله عليهم ، ورتبها على الأبواب ، وسمى هذا الكتاب « الفوائد المتكاثرة فى الأخبار المتواترة » ثم رأى أن يختصر هذا الكتاب فحذف أسانيده واكتفى بذكر رواة كل حديث من الصحابة ، وذكر من أخرجه من الأئمة ، وسمى هذا المختصر « الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة »(١) وهو موضوع حديثنا ،وهذا الكتاب كأصله مرتب على الأبواب ،ويشتمل على مائة حديث وثلاثة عشر حديثا . وهذا الكتاب لم أقف عليه مطبوعا ،وإنما وقفت عليه مخطوطا .

وطريقة التخريج بالكتاب : أنك إذا أحسست فى حديثك بسمة التواتر فابحث عنه فى هذا الكتاب ، فإذا وجدته فإنك تجد السيوطى ذكر من أخرجه من الأئمة ، فتراجع كتبهم وتحدد مكان الحديث فيها ،وبذا تكون قد خرجت حديثك .

وهناك كتاب الآن اسمه « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » لأبى الفيض جعفر الكتانى ،وهو مطبوع شائع ، إلا أنه لم يعز الأحاديث لمن أخرجها من الأئمة ، وعلى ذلك فلا يمكن الانتفاع به فى التخريج ، ولذا لم أذكره هنا .

ثانياً : المؤلفات فى الأحاديث القدسية :

(١) كتاب « الاتحافات السنية فى الأحاديث القدسية »

مؤلفـــه : الشيخ محمد بن محمود بن صالح بن حسن الطربزونى الشهير بالمدنى ، من علماء القرن الثانى عشر الهجرى ، فقيه أديب شاعر ، له عدة مصنفات . توفى ــ رحمه الله تعالى ــ سنة مائتين وألف (١٢٠٠)(٢) .

الكتـــاب : رام الشيخ المدنى ــ رحمه الله تعالى ــ جمع أكبر عدد ممكن من الأحاديث القدسية ، ورأى أن أجمع كتاب فى الحديث إنما هو « جمع الجوامع » للسيوطى ، فطالعه ، وجمع منه الأحاديث القدسية ، ومن باب

---

(١) ويسمى أيضا « قطف الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة » .

(٢) راجع الأعلام ٧ / ٨٩ ، ومقدمة الاتحافات السنية للشيخ النواوى .

التتبع طالع كتاب « الجامع الصغير » للسيوطى أيضا ، وكتاب « كنوز الحقائق » للمناوى ، وكتاب « الدر المنثور فى التفسير بالمأثور »[1] للسيوطى وجمع ماوقف عليه فيها وفى غيرها من أحاديث قدسية ، ولقد بلغ ذلك ثلاثة وستين وثمانمائة حديث .

وطريقتـــه فيـه :

١ — أن يذكر الحديث تاما ، سواء كان كله قدسيا ، أو كان بعضه قدسيا وبعضه غير قدسى .

٢ — أن يذكر من أخرج الحديث من الأئمة فى كتابه .

٣ — أن يذكر الصحابى الذى روى الحديث ، وهذا فى الكثير الغالب .

٤ — أن يتكلم على الحديث صحة أو ضعفا فى بعض الأحيان .

٥ — لم يتقيد بدرجة معينة من الأحاديث ، وإنما ذكر فيه ماوقف عليه وفيه صفة القدسية ، سواء كان صحيحا أو حسنا أو ضعيفا أو موضوعا .

ترتيبـــه : ولقد جعل الكتاب ثلاثة أبواب وخاتمة :

الباب الأول : الأحاديث المبدوءة بـ « قال » ورتبها بحسب الفاعل ، فأولا ماأسند فيه فعل القول إلى لفظ الجلالة « الله » ثم ماأسند فيه فعل القول إلى « رب » ثم ماأسند فيه فعل القول إلى أحد المخلوقين ، يذكر أحاديث المخلوق مجتمعة ، لكنه لم يرتب المخلوقين على حروف الهجاء ربما لقلة أحاديثهم .

وبعد أن انتهى من أحاديث المخلوقين بيّن أن كل الأحاديث السابقة قد التقطها من جمع الجوامع ، ثم بدأ فى ذكر ماالتقطه من الجامع الصغير ، وكلها مبدوءة بـ « قال » مسندة إلى لفظ الجلالة .

الباب الثانى : وجعله للأحاديث المبدوءة بـ « يقول » مسندة إلى الله عز وجل — سواء صرح باسمه سبحانه وتعالى مثل « يقول الله » أو « يقول

(١) تقدم التعريف بهذه الكتب .

الرب » أو اكتفى بجملة التسبيح مثل « يقول عز وجل » . وليس فى هذا القسم « يقول » مسندة إلى مخلوق إلا فى حديثين(١) . وفيه حديث واحد غير مبدوء بـ « يقول » وإنما مطلعه « إن الله تعالى قائل »(٢) . وقد بيّن أنه استقى أحاديث هذا القسم من « جمع الجوامع » للسيوطى ، ومن كتاب « كنوز الحقائق » للمناوى .

الباب الثالث : وجعله للأحاديث التى ليست بدايتها « قال » ولا « يقول » ، ورتب أحاديثه على حروف الهجاء فى الحرف الأول والثانى فقط ، بدأ بالهمزة مع الألف ، ثم مع الباء ، حتى انتهى منها ، فانتقل إلى الباء ، وهكذا إلى نهاية الحروف ، وإذا وجد حرفا ليس فيه أحاديث ذكر أنه فارغ .

وفى الهمزة مع الباء المثناة ذكر أحاديث محلاة بـ « أل » لم يشترط فيها أن تكون مبدوءة بالهمزة وإنما استوعب فيها كل المحلى بـ « أل » من كل الحروف ، وقال عنها إنها مفرقات .

وبعد أن انتهى من كل الحروف ذكر خمسة أحاديث عنون للأول بـ « مسند أبى بكر الصديق رضى الله عنه » وللأربعة الأخرى بـ « مسند عمر بن الخطاب رضى الله عنه » .

أما الخاتمـــة : ففيها تعريف الحديث القدسى ،والفرق بينه وبين القرآن الكريم .

طريقة التخريج بالكتاب : إذا كان عندك حديث قدسى وأردت تخريجه فإن هذا الكتاب من الكتب التى تساعد فى تخريجه ، فابحث عن حديثك فى هذا الكتاب فغالبا تجده ، فإذا وجدته وجدت أنه مذكور معه من أخرجه من الأئمة ، فتراجع كتب هؤلاء الأئمة وتخرج الحديث منها ماأمكن ، محدّدا مكانه فيها ، فتكون بذلك قد خرجت حديثك .

طبعاتـــه : والكتاب بحمد الله مطبوع شائع ، من طبعاته طبعة مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م .

(١) رقم ٢٤٩ ، ٢٥٠

(٢) حديث رقم ٢٣٥ .

(٢) كتاب « الأحاديث القدسية »

مؤلفـــه : لجنة القرآن والحديث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر .

الكتـــاب : وضعت اللجنة خطة لجمع الأحاديث القدسية ، حرصت فى هذه الخطـة على أمرين :

الأول : كثرة ما يجمع .

الثانى : سلامة مايجمع ، فلم يدفعهم الحرص على كثرة المجموع إلى نسيان رتبة المجموع وسلامته .

وأستطيع أن ألخص منهجهم فيما يلى :

١ ـــ جمعوا الأحاديث القدسية من الكتب السبعة التى هى أصول السنة ، وهى : صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وموطأ مالك ، وسنن أبى داود ، وجامع الترمذى ، وسنن النسائى ، وسنن ابن ماجه .

٢ ـــ إنما اختاروا هذه الكتب السبعة لكثرة مااشتملت عليه ، وصحة مااحتوته .

٣ ـــ بلغ ماجمعوه من هذه الكتب أربعمائة حديث قدسى ، وهذا كثير إذا قيس بالمصنفات الأخرى فى الأحاديث القدسية .

٤ ـــ رتبوا هذه الأحاديث على الموضوعات ، والتبويب فى الجزء الأول أظهر .

٥ ـــ راعوا الدقة فى سياقة الحديث ، فذكروه بلفظ من أخرجه ، وهذه مزية لهذا الكتاب ، فأحاديثه بألفاظ مخرجيها .

٦ ـــ يعزون الحديث إلى من أخرجه من الأئمة ، غير مكتفين بمجرد

العزو ، وإنما يبيّنون مكانه فى كتاب من أخرجه ، إلا أنهم أحيانا يذكرون الكتاب والباب ، وأحيانا يقتصرون على أحدهما . ويذكرون الجزء والصفحة إلا أنهم اعتمدوا على طبعات نادرة .

٧ ــ يكثرون من ذكر إسناد البخارى ومسلم .

٨ ــ لم تقف جهودهم عند الجمع والتبويب ، وإنما تعدت ذلك إلى الشرح ، فشرحوا هذه الأحاديث شرحا اشتمل على طرائف من علم الدراية ، ونكات لغوية وحديثية ، وأسلوبهم فى هذا الشرح المساواة ، فلم يقعوا فى الإطناب الممل ولا فى الإيجاز المخل .

٩ ــ وضعــوا للكتاب مقدمة فى :

أ ــ بيان معنى الحديث القدسى .
ب ــ بيان الفرق بينه وبين القرآن الكريم .
جـ ــ بيان الفرق بينه وبين الحديث النبوى وكتب الأنبياء السابقين .
د ــ التعريف بالأئمة أصحاب الكتب السبعة التى أخذوا منها الأحاديث القدسية .

١٠ ــ سمة النقل ظاهرة فى المقدمة والشرح .

طريقة التخريج بالكتاب : إذا كان عندك حديث قدسى ، أو بعضه قدسى وبعضه غير ذلك فاعرف موضوعه ، ثم ابحث عنه فى هذا الكتاب فإنك تجده ، وتجد معه ذكر من أخرجه من الأئمة ، وما عليك إلا أن تراجع كتب هؤلاء الأئمة وتحدد مكانه فيها ، علما بأنه ربما وجدت معلومات فى الكتاب تساعدك فى تحديد مكان حديثك فى أمهات كتب السنة .

طبعات الكتاب : والكتاب مطبوع شائع ، طبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عدة طبعات .

ثالثاً : المؤلفات فى الأحاديث المشهورة :

١ ــ كتاب « المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على

الألسنة » تقدم الكلام عنه[1] .

٢ ــ كتاب « كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس » تقدم الكلام عنه[2] .

٣ ــ كتاب « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث » تقدم الكلام عنه[3] .

رابعاً المؤلفات فى الأحاديث المرسلة :

(١) كتاب « المراسيــل »

مؤلفـــه : أبو داود سليمان بن أشعث السجستانى ، صاحب السنن الذى هو أحد الكتب الستة ، توفى ــ رحمه الله ــ سنة خمس وسبعين ومائتين .

الكتـــاب : جمع أبو داود ــ رحمه الله تعالى ــ فى كتابه هذا الأحاديث المرسلة ،وحسبما اتضح لى فإنه لايعنى بالمرسلة التى رفعها التابعى إلى رسول الله ﷺ ، وإنما عنى بها ماهو أعم من هذا ، فجعلها شاملة كل مافيه سقط ، وهذا اصطلاح لبعضهم . ومن ثَمَّ لاتستغرب إذا وجدت حديثا مذكورا فيه الصحابى . وأحاديث الكتاب مرتبة على الموضوعات ، فإذا أردت تخريج حديث منه فابحث عن موضوع حديثك فإنه تجده فيه .

والنسخة المطبوعة والتى بأيدى الناس محذوفة الأسانيد ، يذكر فى الحديث الراوى الأعلى فقط .

هذا والكتاب طبع وفى أيدى الناس ، إلا أن طبعته بها أخطاء كثيرة ، وليس لها فهرس ، كما أنها ليس لها مقدمة .

هذا وهناك كتاب متداول الآن تحت اسم « المراسيل » لابن أبى حاتم

---

(١) عند الكلام على الطريقة الأولى ص ٧٣ .

(٢) عند الكلام على الطريقة الأولى ص ٧٤ .

(٣) عند الكلام على الطريقة الأولى ص ٧٤ .

الرازى ، وليس فيه أحاديث مرسلة ، وإنما هو أقرب لكتب الرجال ، ففيه بيان أن رواية فلان عن فلان مرسلة .

وكذلك كتاب « جامع التحصيل فى أحكام المراسيل » لم يشتمل على أحاديث مرسلة ، وإنما يشتمل على أحكام المراسيل ، ومَنْ روايتهم مرسلة عن آخرين . ولم يقصد مؤلفه سوق المراسيل ،وإنما إذا جاءت فإنما جاءت عن غير قصد .

خامساً : المؤلفات فى الأحاديث الموضوعة :

إذا كان عندك حديث تريد تخريجه وعلامة الوضع أو شدة الضعف ظاهرة فيه فراجع كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة فإنها تساعدك فى تخريجه ، ومعرفة حاله من حيث الوضع أو عدمه .

وهذه الكتب ثلاثة أنواع :

الأول : كتب ألفت فى الأحاديث المشهورة ،وهذه تقدم الكلام عليها .

الثانى : كتب فى تراجم الضعفاء والكذابين من الرواة ، يذكر مؤلفوها أحاديث شديدة الضعف أو موضوعة أثناء الترجمة ، ومن أمثلتها كتاب « الكامل فى الضعفاء » لابن عدى ، وكتاب « ميزان الاعتدال » للذهبى .

الثالث : كتب ألفت فى الأحاديث الموضوعة والضعيفة ، وهذه منها ماهو مرتب على الموضوعات ، وما هو مرتب على الحروف ، فإن كان الكتاب الذى ستستعين به مرتبا على الموضوعات فاعرف موضوع حديثك ثم راجعه فيه ، وإن كان مرتبا على الحروف فابحث عن حديثك على حسب بدايته .

فمن الكتب المرتبة على الموضوعات مايلى :

- كتاب « الموضوعات » لابن الجوزى .
- كتاب « العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية » لابن الجوزى .
- كتاب « المنار المنيف فى الصحيح والضعيف » لابن قيم الجوزية .
- كتاب « اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة » للسيوطى .

● كتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لابن عراق (ت ٩٦٣) تلميذ السيوطى .

● كتاب « تذكرة الموضوعات للفتّنى الهندى ، (ت ٩٨٦) جمع الأحاديث الموضوعة مرتبة على الأبواب ، ثم ترجم للكذابين والوضاعين مرتبا لهم على حروف المعجم ، وسمى هذا « قانون الموضوعات والضعفاء » .

● كتاب « الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة » للشوكانى (ت ١٢٥٠) .

ومن الكتب المرتبة على حروف الهجاء مايلى :

● تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر المقدسى (ت ٥٠٧) .

● المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع لعلى القارى (ت ١٠١٤) .

وأتناول كتابين من هذه الكتب بشىء من التفصيل لبيان كيفية استعمال هذه الكتب فى التخريج .

(١) كتـــــاب

« تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة »

مؤلفـــه : أبو الحسن سعد الدين على بن محمد بن على بن عبدالرحمن ابن عراق ـــ بكسر العين وتخفيف الراء ـــ الكنانى الدمشقى ، الشهير بابن عراق ، وهو تلميذ السيوطى ، طلب العلم صغيرا ، وارتحل فى سبيله ، وتقدم فيه ، وله مؤلفات نافعة من أهمها كتابه الذى نتحدث عنه . توفى ـــ رحمه الله تعالى ـــ سنة ثلاث وستين وتسعمائة(١) .

الكتـــاب : جاء ابن عراق والمؤلفات فى الموضوعات متعددة ، فرأى أن يجمع أحاديثها فى كتاب تيسيرا على الباحثين ، ولقد ذكر الكتب التى استقى منها كتابه ، سواء الكتب التى أخذ منها كثيرا(٢) أو التى أخذ منها قليلا(٣) .

(١) ترجمته فى : شذرات الذهب ٨ / ٣٣٧ والرسالة المستطرفة ص ١١٣ ، والأعلام ٥ / ١٢ .
(٢) راجع ص ٤
(٣) راجع ص ٥

ورتب أحاديث الكتاب على الموضوعات ،وجعل كل كتاب ثلاثة فصول :

الفصل الأول : فيما حكم ابن الجوزى بوضعه ولم يُخَالَف فيه .

الفصل الثانى : فيما حكم ابن الجوزى بوضعه وتُعُقِّب فيه ، وهذا الفصل فيه الصحيح والحسن والضعيف والموضوع ، فإن ابن الجوزى أسرف بعض الشيء فى الحكم بالوضع(١) .

الفصل الثالث : فيما زاده السيوطى على ابن الجوزى .

فمثلا كتاب الإيمان يذكر تحته ثلاثة فصول ، وهكذا كل الكتب ، اللهم إلا كتاب المناقب فإنه يذكر الفصول الثلاثة فى كل باب من أبوابه ، فمثلا باب مناقب الخلفاء الأربعة ذكر فيه الثلاثة فصول ، وهكذا . وأحيانا يجد فصلا من الفصول خاليا فلا يذكر فيه شيئا .

وهو يذكر من أخرج الحديث غالبا ، ولقد استعمل الرموز كثيرا ، وذكر مفتاح هذه الرموز فى مقدمة الكتاب(٢) . وأحيانا ينسب الحديث لابن الجوزى ، وذلك لأنه لم يقف على المصدر الذى أسند ابن الجوزى الحديث من طريقه ، وحينما يذكر كلام ابن الجوزى وكلام السيوطى فإنما يذكر مفاد الكلام وملخصه لانصه .

ولقد ذكر مقدمة فى أول الكتاب أطال فيها ، وضمنها فوائد مهمة ، وسرد فيها أسماء الوضاعين والمتهمين بالوضع ، رتبهم على حروف المعجم ، بحيث إذا جاء أحدهم فى إسناد حديث اكتفى ببيان أن فى إسناده فلان ، تاركا القارىء يعود إلى هذه المقدمة يبحث حال هذا الراوى .

طريقة التخريج بالكتاب : إذا كان عندك حديث تظهر عليه أمارات الوضع ، وأردت تخريجه بهذا الكتاب ، فاعرف موضوع حديثك ، ثم راجعه فى هذا الكتاب ، فقد تجد حديثك ، فإذا وجدته وجدت معه بيان حاله من حيث القبول أو الرد ، وغالبا ماتجد معه من أخرجه وعليك أن تراجع كتب

(١) راجع مقدمة تنزيه الشريعة ص ل

(٢) ص ٤

من أخرجه فتعزوه إليها ، وتبين مكانه فيها ، ثم تنقل من كتابنا هذا ــ تنزيه الشريعة ــ مايفيد بيان حاله (أشديد الضعف أو موضوع أو غير ذلك) .

وطريقة التخريج بهذا الكتاب تتبعها فى كل كتب الموضوعات المرتبة على الأبواب .

هذا وكتاب « تنزيه الشريعة » مطبوع شائع ، حققه المرحوم الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ، والشيخ عبدالله محمد الصديق . ونشرته مكتبة القاهرة .

(٢) كتاب « المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع » أو « الموضوعات الصغرى »

مؤلفـــه : نور الدين على بن سلطان محمد الهروى المكى المعروف بالقارى . محدث وفقيه ، ومفسر وقارىء . صبر فى طلب العلم فبلغ فيه منزلة ، وألف المؤلفات النافعة . توفى ــ رحمه الله تعالى ــ سنة أربع عشرة وألف .

الكتـــاب : رأى نور الدين القارى أن من سبقوه ألفوا مؤلفات تجمع بين الضعيف والموضوع ، فأراد أن يضع مؤلفا مشتملا على الأحاديث الموضوعة خاصة ، فألف كتابه « الموضوعات الكبرى » وكذلك كتابه الذى معنا ولقد رتب الأحاديث على حسب حروف المعجم ، ولم يهتم بذكر من أخرج الحديث ، وإنما اهتم بالحكم على الحديث ، ذاكرا قائله . وفى آخر الكتاب ذكر جملة من كلام الأئمة حول أخبار موضوعة ، وكتب وضعت أحاديثها كلها .

طريقة التخريج بالكتاب : هذا الكتاب لايدلك على من أخرج الحديث ، وإنما يعطيك الحكم عليه ،وهذا مهم ومفيد جدا .

والكتاب طبع فى حلب سنة ١٣٨٩ هـ ــ ١٩٦٩ م . بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، حققه معتمدا على نسخة مطبوعة فى الهند فى مدينة لاهور ، وعدد صفحاتها أربعون .

فهارس الكتب السبعة

صحيح البخارى ، صحيح مسلم ، سنن الترمذى ، سنن أبى داود ، سنن النسائى ، سنن ابن ماجه ، موطأ مالك

تقديـــــم :

إنما عقدت هذا الباب اهتماما بالكتب السبعة التى هى :

١ ـــ صحيح البخارى .
٢ ـــ صحيح مسلـــم .
٣ ـــ سنن أبى داود .
٤ ـــ جامع الترمذى .
٥ ـــ سنن النسائى .
٦ ـــ سنن ابن ماجه .
٧ ـــ موطـأ مـالك .

ويرجع اهتمامى بها إلى شهرتها وذيوعها ، وصحة أحاديثها ورفعة منزلتها . وقد تتساءل : لم جعلتها سبعة والشائع فى كلام الأئمة أنهم يقولون « الكتب الستة » ؟ .

والجواب : أن موطأ مالك لم يقل عن الستة ، من حيث ثبوت أحاديثه ، ومن حيث الذيوع واستشهاد الباحثين بأحاديثه ، بل من الأئمة من جعله فى مصاف الصحيحين ، ومنهم من قدمه عليهما . وفوق هذا فمن الأئمة من يجعله سادس الكتب الستة ، ويبعد ابن ماجه منها .

ولقد حظيت هذه الكتب باهتمام كثير من العلماء ، فمنهم من جمع أحاديثها(١) ، ومنهم من جمع أطرافها(٢) ، ومنهم من ترجم لرجالها(٣) ، ومنهم من جمع زيادات كتب عليها .

وغرضى فى هذا الباب :

١ ـــ أن أذكر لك ماوُضع لهذه الكتب من فهارس .

٢ ـــ أن أذكر لك فهرسا للكتب التى اشتمل عليها كل مصنف منها هادفا من وراء ذلك :

---

(١) مثل : « جامع الأصول » و « التا_ الجامع للأصول » .
(٢) راجع الكلام على كتب الأطراف .
(٣) مثل : « تهذيب التهذيب » و « خلاصة تذهيب التهذيب » .

١ ــ يسر التخريج منها مستقلة بالاعتماد على فهارسها الخاصة .
٢ ــ التعرف على منهج كل إمام فى تقسيم كتابه [١] .
٣ ــ يسر الوصول إلى الكتاب الذى تريده ، فإذا كان عندك الفهرس المشتمل على كتب كل مصنف منها فإن ذلك يساعدك على الوصول إلى مرادك .

وتقدمت كتب كثيرة كان يمكن أن توضع فى هذا الباب ، فمثلا « ذخائر المواريث » و « تحفة الأشراف » و « هداية البارى » و « مفتاح الصحيحين » كل هذه من كتب هذا الباب ، لكنى جعلت كل كتاب فى طريقته ، واكتفيت بأن تكون هنا فقط الفهارس .

كتـــب صحيح البخـــارى

وسوف أذكر لك هنا كتب صحيح البخارى قاصدا من ذلك أمرين هما :

١ ــ أن يتبين لك منهج البخارى فى تقسيم صحيحه إلى كتب ، ولا يظهر ذلك إلا إذا جُمعت الكتب مع بعضها فأردت جمعها لك .

٢ ــ أن تكون فهرساً لك إذا ماأردت كتابا من صحيح البخارى ، فتعرف فى أى جزء هو ، وفى أى صفحة هو . أما إذا لم تعتمد على النسخة التى سأضع أرقام الأجزاء والصفحات منها فإن كنت ستعتمد على نسخة ثابتة لديك فضع أرقام أجزائها وصفحاتها بدلا من الأرقام التى هنا ، أما إذا لم تكن لديك نسخة تعتمد عليها دائما فهذا الفهرس ينفعك أيضا فى استعمال أى نسخة ، وذلك إما بالتقريب أو تنظر الجزء الذى يقع لك فيه أى كتاب ، وتنظر فى الفهرس هل الكتاب الذى تريده قبل الكتاب الذى فى الجزء الذى معك أم بعده ؟ وهل قبله أو بعده بكثير أم بقليل ؟ وهكذا يمكنك الاستعانة بهذا الفهرس فى النسخة التى سأعتمد عليها وفى غيرها من النسخ .

(١) كنت إذا نظرت إلى فهارس هذه الكتب المرتبة على حروف المعجم أرى أن توضع فى كتب الطريقة الأولى ، وإذا نظرت إلى فهارسها الموضوعية التى تعرضت لها وجدتها توضع فى الطريقة الرابعة ، فاستقر الرأى أن أفرد لها بابا مستقلا .

فهرست كتب صحيح البخارى طبعة السلفية بمصر

ترقيم الشيخ / محمد فؤاد عبد الباق

فإذا وضعت هذا الفهرس أمامك فتأمله لتعرف منهج البخارى فى تقسيم كتابه ، ولسوف أسجل لك ملاحظاتى والتى لاأدعى أنها كل شىء ، فلكل إنسان رأى وتفكير :

١ ــ ثنى البخارى بكتاب الإيمان ، وختم بكتاب التوحيد ، وقبله الاعتصام بالكتاب والسنة . وبين البداية والنهاية كبير علاقة .

٢ ــ ابتدأ من الكتاب الرابع إلى الثالث والثلاثين فى العبادات ، والتى قدم فيها الحج على الصوم .

٣ ــ من الكتاب الرابع والثلاثين إلى الكتاب الخامس والخمسين فى المعاملات .

٤ ــ فصل بين الجهاد (كتاب ٥٦ ــ ٥٨) والمغازى (كتاب ٦٤) .

٥ ــ فصل الأطعمة (كتاب ٧٠) عن الأشربة (كتاب ٧٤) .

٦ ــ أكثر من الكتب ففى كتابه سبعة وتسعون كتابا ، وهو عدد لانجده فى أى كتاب آخر .

وهناك ملاحظة تتعلق بالطبعة ، وهى أن كل جزء ينتهى بانتهاء كتاب ، عدا الجزء السابع فكتاب المغازى لم ينته فى نهايته ، وإنما أخذ من الثامن (١٥٤ صفحة) .

ولعلك فهمت منهج البخارى فى تقسيم كتابه ، حتى إذا أردت فهم فحوى حديث ، وحاولت البحث عن أى كتاب يكون فيه من كتب صحيح البخارى استطعت ذلك .

بيان أحاديث البخارى المقطعة والمكررة

من منهج الإمام البخارى فى صحيحه تقطيع الحديث وتكريره ، وذلك كى يستشهد به على أكثر من هدف ، ويستدل به على أكثر من دليل . ومن هنا تجد أنه يذكر الحديث فى أكثر من موطن ، كما قد تجد أن لفظ الحديث فى هذه المواطن مختلف فبعضها مختصر ، وبعضها أطول منه قليلا ، وبعضها طويل ، حتى لربما أدى ذلك إلى ظن القارىء أن هذا الحديث يغاير هذا الحديث تماما . وهذه أمثلة :

أخرج البخارى فى الوضوء باب صب النبى ﷺ وضوءه على مغمى عليه بإسناده عن جابر قال : جاء رسول الله ﷺ يعودنى وأنا مريض لاأعقل ، فتوضأ وصب على من وَضوئه فعقلت ، فقلت : يارسول الله لمن الميراث ؟ إنما يرثنى كلالة . فنزلت آية الفرائض . (جـ ١ ص ٣٠١ طبع السلفية) .

وأخرج فى المرضى باب « عيادة المريض راكبا وماشيا وردفا على الحمار » بإسناده عن جابر رضى الله عنه قال : « جاءنى النبى ﷺ يعودنى ليس براكب بغل ولا برذون » (جـ ١٠ ص ١٢٢) .

فهذان الحديثان يظن القارىء لأول وهلة أنهما حديثان منفصلان والحق غير هذا ، فهما حديث واحد ساقه فى كل موضع بما يناسب الاستدلال . (راجع كلام الحافظ ابن حجر فى الفتح جـ ١٠ ص ١٢٣) .

* * *

أخرج البخارى فى العلم باب قول النبى ﷺ « رُبّ مبلّغ أوعى من سامع » بإسناده عن أبى بكرة « ذكر النبى ﷺ قعد على بعيره وأمسك إنسان بخطامه — أو بزمامه — قال : أىُّ يوم هذا ؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه

سوى اسمه . قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : فأى شهر هذا ؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليس بذى الحجة ؟ قلنا : بلى . قال : فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا . ليبلغ الشاهد الغائب ، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه » (جـ ١ ص ١٥٧ ، ١٥٨) .

وأخرجه فى العلم باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب بإسناده عن أبى بكرة ذكر النبى ﷺ قال : « فإن دماءكم وأموالكم قال محمد : وأحسبه قال وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا ، ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب » (جـ ١ ص ١٩٩) .

ولعلك لاحظت مابين الروايتين من طول وقصر .

* * *

وراجع أول حديث فى البخارى حديث عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنما الأعمال بالنيات ... إلخ » وقد أورده فى سبعة مواطن .

لما كان هذا شأن الإمام البخارى فى صحيحه كان على من رام حديثا فى البخارى أن يبحث عنه فى العديد من المواطن ، متحريا أن يرد الحديث مختصرا فيظن أنه ليس حديثه وفى واقع الأمر هو حديثه . وكم فى هذا من الجهد والمشقة .

فجاء المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى فرقّم كتب صحيح البخارى ، ورقم أبواب الكتب ، ورقم أحاديث الكتاب . ثم تتبع أحاديث الكتاب ، وذكر عقب كل حديث مكرر أرقام رواياته الأخرى ، بحيث يصل القارىء إليها بسهولة .

فمثلا حديث رقم ١ فى البخارى وهو حديث عمر « إنما الأعمال بالنيات » .. إلخ تجد أنه وضع له الرقم (١) وعقب الحديث قال : (الحديث ١ أطرافه فى : ٥٤ ، ٢٥٢٩ ، ٣٨٩٨ ، ٥٠٧٠ ، ٦٦٨٩ ، ٦٩٥٣) .

وبهذه الطريقة أراح الشيخ محمد فؤاد عبد الباق الباحثين كثيرا ، إذ يستطيع الباحث بمجرد وصوله لأول موطن من مواطن ورود حديثه أن يصل بسهولة جدا إلى بقية المواطن .

إلا أنه يؤخذ عليه أن الإنسان لو وصل إلى موطن من مواطن حديثه غير الموطن الأول فإنه لايعرف بقية المواطن ، ولعل الله يوفق من يزلل هذه .

ولقد طبع ترقيم الشيخ / محمد فؤاد عبد الباق مع الطبعة التى نشرتها المكتبة السلفية بالقاهرة وذلك سنة ١٣٨٠ هـ وتقع فى ثلاثة عشر جزءا والمقدمة .

والله أعلـــــم ،

* * *

صحيـح مسـلم

كثيرا ماوضع المتقدمون فهارس لصحيح الإمام مسلم ، بعضهم يفهرس على الأطراف — كما تقدم فى تقديم هذا الباب — وبعضهم فى ثنايا فهارسه ، كالجامع الصغير ، والجامع الكبير ، وكنز العمال . وكان من أواخر هؤلاء الشيخ محمد الشريف بن مصطفى التوقادى من علماء الأستانة فلقد وضع فهرساً لصحيح البخارى سماه « مفتاح صحيح البخارى » وفهرسا لصحيح مسلم سماه «مفتاح صحيح مسلم»[1] فرغ من تأليفهما سنة (١٣١٢) هـ وطبعا فى الأستانة سنة ١٣١٣ هـ ، رتب الأحاديث فى هذين المفتاحين على حسب حروف الهجاء ، وذكر فى كل حديث فى مفتاح البخارى الكتاب والباب من البخارى ، وذكر كذلك الجزء والصفحة من متن البخارى وشرحه « فتح البارى » لابن حجر ، وشرحه « عمدة القارى » للعينى ، وشرحه « إرشاد السارى » للقسطلانى . وفى مفتاح صحيح مسلم يذكر كتاب الحديث وبابه فى الصحيح ، ويذكر الجزء والصفحة فى متن مسلم ، وصحيح مسلم بشرح النووى . وأخيرا جاء مَنْ وَضَع لصحيح مسلم فهارس فاقت الوصف دقة وترتيبا ، ونظاما واستيعابا ، حتى ليسلم القارىء أن الرجل أعطى الكتاب حقه على خير وجه ، ألا وهو الشيخ محمد فؤاد عبد الباق وسأحدثك عما فعل من فهارس لصحيح مسلم .

أولاً : فهارس الشيخ محمد فؤاد عبد الباق

حقق المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباق صحيح الإمام مسلم تحقيقا فى منتهى الدقة ، ورقم كتبه وأحاديثه ، ووضع معانى الصحيح بعبارات وجيزة

(١) طبعا بعنوان « مفتاح الصحيحين » وقد تقدم الكلام عليه .

التقطها من شرح الإمام النووى ، ومن كتب اللغة . فجاءت طبعته هذه وقد ألبَست الصحيح أجمل الثياب ،وأظهرته بالمظهر اللائق به .

ولم ينته عمل الرجل عند هذا الحد ، وإنما وضع فهارس لمسلم أظهرت الصحيح للباحث بأيسر صورة ، وأنضر هيئة . فما من حديث يريده من الصحيح إلا بأيسر الطرق يجده ، وما من ترتيب لمعلومات الصحيح إلا ويجد الرجل قد أظهرها . وبالجملة فلا يدرك قيمة عمل الرجل إلا من طالعه ، ولقد صدق إذ قال — بعد أن ذكر عمله فى الكتاب — « وذلك كله تيسيرا للباحث وإزاحة لكل عقبة ولو كانت بسيطة من أمامه ، ذللت له الطريق أيما تذليل .. » اهـ.

وتقع طبعته لصحيح مسلم فى أربعة أجزاء متوالية فى ترقيم الصفحات .

فالجزء الأول من ص ١ إلى ص ٥٧٦ .
والجزء الثانى من ص ٥٧٩ إلى ص ١١٤٨ .
والجزء الثالث من ص ١١٥١ إلى ص ١٧٠٠ .
والجزء الرابع من ص ١٧٠٣ إلى ص ٢٣٢٤ .

أما الجزء الخامس فهو فهارس ودراسات عن صحيح مسلم وتقع هذه الفهارس والدراسات فى عشر نقاط أحدثك عنها — إن شاء الله تعالى — بإيجاز غير مخل :

أولاً : فهرس الموضوعات حسب ترتيبها فى الكتاب :

يذكر اسم الكتاب مسبوقا برقمه (أى رقم هذا الكتاب) وصفحته وفى أعلى الصفحة الجزء الذى فيه هذا الكتاب فمثلا كتاب الفرائض يذكره هكذا :

الجزء الثالث ٢٣ كتاب الفرائض (١ – ٤) باب (١٦١٤–١٦٦٩) حديث

الصفحـــة
١٢٣٣ ٢٣ — كتاب الفرائض (١٦١٤) حديث .
— ١ — باب ....
١٢٣٤ ٢ — باب ....

وهذا الخط يمثل هامش الصفحة ، فهو يذكر فى هامش الصفحة العلوى كثيرا عن المعلومات التى فيها ، فيذكر اسم الكتاب الذى فيها ، ورقمه ، والجزء الذى فيه ، ويذكر أرقام الأبواب والأحاديث التى من الكتاب فى هذه الصفحة بذكر رقم أول باب وآخر باب ، وأول حديث وآخر حديث ، فإن كان الكتاب كله فى صفحة ذكر أبوابه وأرقام أحاديثه فى الهامش العلوى .

وتحت اسم الكتاب يذكر عناوين الأبواب التى فيه ، مرقما هذه الأبواب ، ذاكرا صفحاتها من طبعته . وفى نهاية عنوان الباب يذكر أرقام الأحاديث التى فيه ، بأن يذكر رقم أول حديث ، ورقم آخر حديث .

فإذا كان فى الباب حديث مكرر بين ذلك ، بأن يذكر الحديث برقمه الأصلى :

فمثلاً : فى كتاب الحج باب رقم ٦٧ تجد هكذا :

٦٧ ــ باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض (١٣٢٧ ــ ١٣٢٨) حديث (فيه ١٢١١ م) ومعنى هذا أن أحاديث هذا الباب هى حديث رقم ١٣٢٧ وحديث رقم ١٣٢٨ وفيه أيضا حديث مكرر والذى أصله (١٢١١) .

وهذا القسم يشمل من ص ٤ إلى ص ٨٤ .

ثانياً : ترقيم للأحاديث بغير المكرر وبيان مافى البخارى منها ، فالترقيم العام فيه للأحاديث الأصول فى الباب دون المتابعات ولما ذكر للحديث رقما عاما فى الصحيح ورقما خاصا فى الكتاب الذى هو فيه فإنه فى هذا القسم يذكر رقم الحديث فى الصحيح (أى الرقم العام) وأمام كل رقم ثلاث معلومات .

الأولى : رقم الكتاب الذى فيه هذا الحديث ، ورقم هذا الحديث فى هذا الكتاب . وإذا كان هذا الحديث مكررا ذكر أماكن تكريره فى هذا الكتاب .

الثانية : الصحابى الذى رواه .

الثالثة : هل هذا الحديث فى صحيح البخارى أم لا ، فإن كان فيه ذكر

رقمه فيه ، وإن لم يكن لم يذكر شيئا .

فمثلا حديث رقم ١٣ فى الإيمان تجده هكذا :

١٣ ك ١ ح[1] ١٢ و ١٣ و ١٤ أبو أيوب الأنصارى ٧٤١

ومعنى هذا أن الحديث الذى رقمه العام فى الصحيح ١٣ هو فى كتاب الايمان (الكتاب رقم ١) ورقمه فى هذا الكتاب ١٢ و ١٣ و ١٤ وراويه الصحابى الجليل أبو أيوب الأنصارى ، وهو فى صحيح البخاري حديث رقم (٧٤١) .

وكذا الحديث رقم ٧١٥ تجده هكذا :

٧١٥ ك ٣٣ ح ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥
جابر بن عبدالله ٢٩٢

ومعنى هذا أن الحديث (٧١٥) مذكور فى كتاب رقم ٣٣ وهو كتاب الإمارة ، ورقمه فى هذا الكتاب ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ وهو مروى عن الصحابى جابر بن عبدالله ، وهو فى صحيح البخارى رقم (٢٩٢) .

وفى الترقيم العام لأحاديث الكتاب يعطى رقما واحداً للحديث مهما كرر .

وقد تجد رقما مخالفا كما فى كتاب الزكاة بعد حديث رقم (١٠١٢) وضع رقم (١٥٧) وسر ذلك أن هذا الحديث تقدم برقم (١٥٧) فذكر رقمه السابق هنا ، ولم يعطه رقما جديدا حتى لايدخل المكرر فى الترقيم .

وهذا القسم استغرق من ص ٨٥ إلى ص ٢١٠

ثالثاً : ذكر الأحاديث المكررة فى أكثر من موضع :

فيذكر الرقم العام للحديث المكرر ، وأمامه يكتب اسم من رواه من الصحابة ، ثم يذكر أماكن تكريره فمثلا حديث رقم ١٦٩ تجده هكذا .

---

(١) أرجو أن تكون مدركا أن (ك) رمز كتاب و (ح) رمز حديث .

١٣ ١٦٩ عبدالله بن عمر ك ١ ح ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥
ك ٥٢ ح ٩٥
ك ٥٢ ح ١٠٠

أما الرقم ١٣ فهو رقم الحديث المسلسل فى الأحاديث المكررة ، ولقد رقم الأحاديث المكررة ترقيما مسلسلا ، ليبين للباحث أن عدد الأحاديث المكررة فى صحيح مسلم (١٣٧) حديث .

ورقم ١٦٩ هو الرقم العام للحديث فى صحيح مسلم .
وعبدالله بن عمر هو راوى الحديث .
والحديث كرر فى كتاب (١) أى كتاب الإيمان ورقمه فيه ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ .

وفى كتاب (٥٢) أى الفتن وأشراط الساعة ، ورقمه فيه ٩٥ .

وأيضا فى نفس الكتاب حديث رقم ١٠٠ .

وبهذا يستطيع الباحث إذا خرَّج حديثا من صحيح مسلم أن يعرف هل هو مكرر فى الصحيح أم لا ؟ وإذا كان مكررا ففى أى الأماكن .

واستغرق هذا القسم من ص ٢١١ إلى ص ٢٢٢ .

رابعاً : سرد أسماء الصحابة وبيان مالهم من أحاديث فى صحيح مسلم .

فذكر فى هذا القسم أسماء الصحابة مرتبة على حروف المعجم ، بدأ بذكر أسماء الرجال أولا مرتبة على حروف المعجم ، جاعلا المشهورين بكناهم فى البداية ، إذ أول كنيتهم همزة التى هى أول الحروف ، فبدأ بأبى أسيد ، ثم أبى أمامة . وبعد أن انتهى من المشهورين بكناهم وآخرهم أبو اليسر كعب بن عمرو ، ذكر المعروفين بأسمائهم ، فذكر أبى بن كعب ، ثم أسامة بن زيد ، إلى آخر الحروف يعلى بن أمية . ثم ذكر المجاهيل ، وسقط عنده الأشعث بن قيس من موضعه فذكره استدراكا بعد المجاهيل .

وبعد أن انتهى من القسم الأول ــ قسم الرجال ــ ذكر القسم الثانى

قسم النساء ورتبه كترتيب القسم الأول ، بدأ بمن اسمها أسماء ، ثم بمن اشتهرن بكنيتهن ، ثم بمن عرفن بأسمائهن ، ثم بالمجهولات .

وتحت اسم كل صحابى يذكر أرقام الأحاديث التى رويت عنه فى الصحيح ، وأمام رقم الحديث (وهو الرقم العام للحديث فى الصحيح) يذكر رقم الكتاب الذى فيه الحديث ، ورقم الحديث فى هذا الكتاب . ثم يذكر رقم هذا الحديث فى صحيح البخارى إن كان هذا الحديث مما اتفق عليه الشيخان .

خـــذ مثلا :

(عبدالله بن مسعود بن غافل) .

٥٠ ك ١ ح ٨٠ —

٦٤ ك ١ ح ١١٦ و ١١٧ ٤٤ راجع ص ٣٢٨ جـ ٥

معنى هذا أن الحديث رقم ٥٠ مروى عن عبدالله بن مسعود (ولقد ذكر أرقام كل الأحاديث التى رويت عنه فى الصحيح ، وإنما اكتفيت بهذين الرقمين من باب الاختصار) وهو فى كتاب (١) أى كتاب الإيمان ، ورقمه فى كتاب الإيمان (٨٠) وليس فى صحيح البخارى ، أى ليس مما اتفق عليه الشيخان .

والحديث رقم ٦٤ مروى عن ابن مسعود ، وهو فى كتاب رقم (١) أى كتاب الإيمان ، ورقمه ١١٦ و ١١٧ وهو فى صحيح البخارى رقم ٤٤ أى أنه مما اتفق عليه الشيخان البخارى ومسلم .

وهكذا يبين مالكل صحابى من أحاديث فى الصحيح ويبين أماكنها ، وهل هو مما اتفق عليه الشيخان أم لا ؟

وفاته ترقيم هذه الأحاديث ترقيما مسلسلا حتى يدرك القارىء من أول وهلة عدد الأحاديث التى لكل صحابى فى الصحيح . نعم هذا شيء ميسور لكن كان فعله أفضل .

وهذا القسم استغرق فى الجزء الخاص بالفهارس من ص ٢٢٣ إلى ص ٣٧١ .

خامساً : ترتيب الأحاديث على حروف الهجاء :

وهذا القسم من أهم الأقسام ، فلقد رتب فيه الأحاديث القولية على حسب أوائلها ، يذكر ماأوله همزة ، ثم ماأوله باء .. وهكذا إلى آخر حروف الهجاء ، مقتصرا على ذكر طرف الحديث فقط ، ثم يذكر الصفحة التى فيها الحديث من طبعته هو (أى طبعة عيسى الحلبى بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى) .

ولقد بدأ بالهمزة ، لكنه قسمها إلى همزة وصل ، بعد أن انتهى منها وذكر المحلى بالألف واللام منها ، ذكر همزة القطع ، ثم الباء ... إلخ .

يذكر أحاديث الحرف ، وفى نهايتها يذكر المحلى بأل من هذا الحرف .

وجعل (لا) حرفا مستقلا .

وأحب أن أنبهك إلى شيء هو أن هذا الترتيب خاص بالأحاديث القولية ، أما الفعلية فلا تبحث عنها هنا .

ويؤخذ على هذا الفهرس أن الشيخ رحمه الله ذكر أمام طرف الحديث الصفحة التى فيها هذا الحديث ، وهذه الصفحة حسب طبعته هو ، فأصبح هذا الفهرس لايمكن الانتفاع به إلا باستعمال طبعته هو ، ولو أنه ذكر رقم الكتاب ورقم الحديث فى الكتاب كما سبق فى الأقسام الأخرى لأمكن الانتفاع بهذا الفهرس فى جميع الطبعات .

مثال توضيحى للانتفاع بهذا الفهرس :

مثلا حديث « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ... الحديث » .

إذا أردت تخريجه من صحيح مسلم فإنك تبحث عنه فى هذا الفهرس ، ولما كان أوله « مَنْ » فإنه تبحث عنه فى حرف الميم ، والميم مع النون فتجده هكذا :

من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ٦٩

فتعرف أن هذا الحديث فى صحيح مسلم فى ص ٦٩ من طبعة عيسى

الحلبى ، تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى . فتذهب إلى هذه الصفحة لتنظر الحديث فيها ، ثم تذكر الكتاب الذى فيه ، وتذكر الباب والجزء والصفحة والطبعة — كما علمت سابقا — .

وهذا القسم استغرق من ص ٣٧٣ إلى ص ٤٦٢ .

سادساً : معجم الألفاظ :

وفى هذا القسم جعل فهرساً لأحاديث الصحيح باعتبار اللفظ الغريب أو البارز فيها ، فيذكر اللفظ ويضع تحته الأحاديث التى جاء فيها ، مكتفيا بجملة من الحديث . وأمام الحديث يذكر الصفحة التى هو فيها من طبعة الشيخ (أى طبعة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى وهى طبعة عيسى الحلبى) .

ومنهجه فى هذا القسم شبيه بمنهج المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، فى ذكره الكلمة وتحتها الأحاديث التى جاءت فيها ، ويفترق ماهنا عن المعجم أنه لم يذكر الحديث إلا فى كلمة واحدة .

ولقد رتب الكلمات على حروف المعجم فمثلا يذكر (أ ب د) وتحتها الأحاديث التى فيها هذه الكلمة ثم يذكر (أ ب ر) ثم (أ ب ن) حتى إذا انتهى من الكلمات التى أولها ألف بدأ بالكلمات التى أولها باء .

كيفية التخريج من هذا القسم :

فإذا أردت تخريج حديث بهذا المعجم فخذ أغرب كلمة فى حديثك وجردها ، وابحث عن مكان مجردها تجد تحته حديثك . وأمام الحديث الصفحة المذكور فيها فترجع إلى الصفحة لتذكر الكتاب الذى فيه حديثك ، وكذا الباب والجزء والصفحة .

مثـــال :

حديث حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ : « لا يدخل الجنة قتّات »

إذا أردنا تخريج هذا الحديث نأخذ أغرب كلمة فيه وهى « قتّات » ونبحث عنها فى حرف القاف ، وفى القاف مع التاء مع التاء ، فنجده فعلا

تحت القاف مع التاء مع التاء ، هكذا :

ق ت ت

لا يدخل الجنة قتات ١٠١

أى أن هذا الحديث فى ص ١٠١ من طبعة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى ، فإذا رجعنا إلى هذه الصفحة وجدنا الحديث فيها فنقول أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان ، باب بيان غلظ تحريم النميمة جـ ١ ص ١٠١ ط عيسى الحلبى تحقيق المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى .

مثال آخر :

حديث أبى مالك الأشعرى قال:قال رسول الله ﷺ : « الطهور شطر الإيمان ، والحمد لله تملأ الميزان ... الحديث » .

إذا أردنا تخريجه من هذا القسم من فهارس صحيح مسلم نأخذ أظهر كلمة فيه ، ألا وهى كلمة « الطهور » فنبحث عنها فى (طهر) وفعلا نجدها بطرف الحديث هكذا :

ط هـ ر

الطهور شطر الإيمان ٢٠٣

أى أن هذا الحديث مذكور فى ص ٢٠٣ فنرجع إلى هذه الصفحة فنجد الحديث فيها ، فنعرف الكتاب والباب اللذين هو فيهما ، ونقول : أخرجه مسلم فى كتاب الطهارة ، باب فضل الوضوء جـ ١ ص ٢٠٣ ط عيسى الحلبى ، بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى .

ويؤخذ على الشيخ فى هذا الفهرس (فهرس اللفظ الغريب أو الظاهر) أنه ذكر مقابل الحديث رقم الصفحة ، فلا يمكن الانتفاع به إلا لمن اعتمد على طبعة الشيخ ، ولو أنه ذكر رقم الكتاب ورقم الحديث فى الكتاب لكان أعم نفعا .

وهذا القسم يشمل من ص ٤٦٣ إلى ص ٥٧٦ .

سابعاً : فرائد وفوائد :

فى أثناء تحقيق الشيخ نص الصحيح ومراجعته شرح النووى لالتقاط توضيح الصحيح منه ، فى أثناء ذلك وقف على فوائد مبعثرة فى الصحيح ، وشرح النووى ، فالتقط هذه الفوائد ، وسجلها فى هذا القسم ، مرتبة حسب ترتيبها فى الكتاب . وأمام كل فائدة رقم الصفحة التى تقع فيها من طبعته (أى طبعة عيسى الحلبى) .

وهذه الفوائد تجمع بين الأحكام الشرعية ، والأحداث التاريخية ، والنكات اللغوية ، وهو لم يفصل هذه عن هذه ، وإنما مزجها ببعضها مراعيا ترتيبها فى الكتاب .

أمثلة :

٤

١٢ ابن العاص . كتابتها بالياء وبحذفها وانظر ص ٦٢٧

وبيان ذلك أن فى ص ١٢ فائدة تتعلق بكتابة (العاص) هل هى بالياء ، أم بحذف الياء ، أما الرقم ٤ والذى تحته خط فهو الرقم المسلسل للفوائد فإنه يذكر قبل الفائدة رقم الصفحة التى تقع فيها ،ويذكر فوقها رقمها المسلسل ، والذى منه يتضح للقارىء أن الشيخ رحمه الله تعالى جمع (٨٨) فائدة .

مثال آخر :

١٧

١٧٨ حتى يدخلون الجنة فيه إثبات النون

مثال آخر :

٢٥

٣٢٨ لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد إذا استأذنوكم

وبيان ذلك أن الفائدة رقم ١٧ فى ص ١٧٨ إذ فى هذه الصفحة إثبات النون فى الفعل المنصوب « حتى يدخلون » والقياسى حتى يدخلوا .

والفائدة رقم ٢٥ فى ص ٣٢٨ إذ فيها استعمال ضمير المذكر للنسوة لاتمنعوا النساء .... إذا استأذنوكم ، والقياس « إذا استأذنَّكم » .

وفى هذه الفوائد خير كثير فراجعها .

وهذا القسم شمل من ص ٥٧٧ إلى ص ٥٨٦ ، وراجع هذه الصفحة (٥٨٦) ففيها يرد الشيخ على فرية قد تثار ضد السنة ردا جميلا ، يدل على أن الشيخ كان مشغولا بالسنة فى كل أحواله ، رحمه الله تعالى .

ثامناً : أسماء كتب الصحيح مرتبة على حروف الهجاء فى أولها :

فى هذا القسم ذكر الكتب التى اشتمل عليها صحيح مسلم ، والتى تبلغ أربعة وخمسين كتابا ، رتبها على حروف الهجاء ، بمعنى يذكر أسماء الكتب التى أولها همزة معا ، ثم التى أولها باء معا ، وهكذا إلى آخر الحروف .

وأمام اسم الكتاب يذكر رقم هذا الكتاب فى الصحيح ، وأيضا الصفحة التى يقع فيها هذا الكتاب فى الصحيح .

فمثلاً :

باب البـــاء

٤٥ ــ البر والصلة والآداب .   ١٩٧٤
٢١ ــ البيـــوع .   ١١٥١

معنى ذلك أن كتاب البر والصلة والذى رقمه (٤٥) يقع فى الصحيح فى ص ١٩٧٤ .

وكتاب البيوع والذى رقمه (٢١) يقع فى الصحيح فى ص ١١٥١ وذلك فى طبعة الشيخ (أى طبعة عيسى الحلبى) .

ووقع فى هذا القسم خطأ مطبعى بتقديم الصفحة الثانية من أسماء الكتب على الصفحة الأولى ، فعلى الباحث أن يراجع ص ٥٨٩ أولا ثم ص ٥٨٨ ،

فيستقيم له الأمر على ذلك ، ولقد نبه الشيخ على ذلك فى النهاية .

وهذا القسم يشمل من ص ٥٨٧ إلى ص ٥٩٠

تاسعاً : الإمام مسلم وصحيحه :

فى هذا القسم ترجم للإمام مسلم ، نقل ترجمته من عدد من المصادر ، ثم ختم ذلك بذكر مصادر ترجمته . وختم هذا القسم بذكر عمله فى الكتاب ، أبان فيه أنه قد أحصى أحاديث صحيح مسلم دون النظر إلى الطرق المتعددة للحديث الواحد فبلغت ٣٠٣٣ حديثا وأبان الأحاديث المكررة فى الصحيح والتى تبلغ ١٣٧ حديثا ، منها ٧١ حديثا ذكر الحديث فى غير الكتاب الذى وضع فيه لأول مرة .

وأبان الشيخ عمله بكل دقة وتواضع .

وهذاالقسم يشمل من ص ٥٩١ إلى ص ٦٠٢

عاشراً : تصويبات الكتاب :

ذكر فى هذا القسم صواب الخطأ الذى وقع فى الكتاب ، أفرد قسما لأخطاء الأجزاء الأربعة الأولى ، وقسما لأخطاء الجزء الخامس الخاص بالفهارس ، وهى أخطاء قليلة يدرك ذلك من سبر الكتاب .

كلمـــة حـق :

وقبل أن أترك مافعله الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى من فهارس لصحيح مسلم أرى لزاما علىّ أن أسجل مالعمل هذا الرجل من أثر فى نفسى ، فلقد حقق الرجل نص الصحيح بكل دقة ، ورتبه ترتيبا غاية الإتقان ، ووشّحه بقلائد وضعها فى هامش الصفحة لبيان المعنى ، وختم بمسك الختام بفهارسه التى ماتركت شيئا يتساءل الباحث عنه ، لقد قدم فيها إحصائيات تزيل التخبط الذى مازلنا نعانيه فى عدد أحاديث كتب السنة ، وبينت المكرر ومواضعه ، وما اتفق عليه الشيخان وما لم يتفقا عليه ، وأسماء الصحابة الذين روى عنهم فى الصحيح ، وما لكل منهم من أحاديث فى الصحيح .

ولقد طبع الشيخ كتابه طبعة جيدة أنيقة .

هذا وإنا لنرجو أن تحظى كتب السنة جميعها بما حظى به صحيح مسلم .

رحم الله الشيخ ، وطيب ثراه ، وأسكنه جنته دار نعيمه ورضوانه ،

ثانياً ـــ كتب صحيح مســلم

ولسوف أسوق لك كتب صحيح مسلم لنفس السببين اللذين ذكرتهما لك عند ذكر كتب صحيح البخارى . وسوف أذكر لك الكتاب وموضعه من طبعة عيسى الحلبى ، وطبعة الشعب التى هى « صحيح مسلم بشرح النووى » لشهرة الطبعتين .

فهرست كتب صحيح مسلم

م	اسم الكتاب	طبعة الحلبي		طبعة الشعب	
		جزء	صفحة	جزء	صفحة
١	الإيمان	١	٣٦	١	١٤٤
٢	الطهارة	١	٢٠٣	١	٥٠٠
٣	الحيض	١	٢٤٢	١	٥٩٠
٤	الصلاة	١	٢٨٥	٢	٣
٥	المساجد ومواضع الصلاة ...	١	٣٧٠	٢	١٥٣
٦	صلاة المسافرين وقصرها	١	٤٧٨	٢	٣٣٦
٧	الجمعة	٢	٥٧٩	٢	٣٩٥
٨	العيدين	٢	٦٠٢	٢	٤٣٤
٩	الاستسقاء	٢	٦١١	٢	٥٤٩
١٠	الكســوف	٢	٦١٨	٢	٥٦٠
١١	الجنائز	٢	٦٣١	٢	٥٨٠
١٢	الزكاة	٢	٦٧٣	٣	٣

م	اسم الكتاب	طبعة الحلبي		طبعة الشعب	
		جزء	صفحة	جزء	صفحة
١٣	الصيام	٢	٧٥٨	٣	١٣٢
١٤	الاعتكاف	٢	٨٣٠	٣	٢٤١
١٥	الحج	٢	٨٣٤	٣	٢٤٦
١٦	النكاح	٢	١٠١٨	٣	٥٤٥
١٧	الرضاع	٢	١٠٦٨	٣	٦٢١
١٨	الطلاق	٢	١٠٩٣	٣	٦٥٩
١٩	اللعان	٢	١١٢٩	٣	٧١٣
٢٠	العتق	٢	١١٣٩	٣	٧٢٨
٢١	البيوع	٣	١١٥١	٤	٣
٢٢	المساقاة	٣	١١٨٦	٤	٥٥
٢٣	الفرائض	٣	١٢٣٣	٤	١٣٥
٢٤	الهبات	٣	١٢٣٩	٤	١٤٥
٢٥	الوصية	٣	١٢٤٩	٤	١٥٧
٢٦	النذر	٣	١٢٦٠	٤	١٧٧
٢٧	الأيمان	٣	١٢٦٦	٤	١٨٥
٢٨	القسامة والمحاربين والقصاص	٣	١٢٩١	٤	٢٢٣
٢٩	الحدود	٣	١٣١٢	٤	٢٥٨
٣٠	الأقضية	٣	١٣٣٦	٤	٣١٧
٣١	اللقطة	٣	١٣٤٦	٤	٣١٧
٣٢	الجهاد والسير	٣	١٣٥٦	٤	٣٣٠
٣٣	الإمارة	٣	١٤٥١	٤	٤٨٠
٣٤	الصيد والذبائح	٣	١٥٢٩	٤	٥٩٠
٣٥	الأضاحي	٣	١٥٥١	٤	٦٢٦
٣٦	الأشربة	٣	١٥٦٨	٤	٦٥٨
٣٧	اللباس	٣	١٦٣٤	٤	٧٦٣

م	اسم الكتاب	طبعة الحلبي		طبعة الشعب	
		جزء	صفحة	جزء	صفحة
٣٨	الآداب	٣	١٦٨٢	٤	٨٤٢
٣٩	السلام	٤	١٧٠٣	٥	٣
٤٠	ألفاظ من الأدب	٤	١٧٦٢	٥	١٠٢
٤١	الشعر	٤	١٧٦٧	٥	١١٠
٤٢	الرؤيا	٤	١٧٧١	٥	١١٥
٤٣	الفضائل	٤	١٧٨٢	٥	١٢٥
٤٤	فضائل الصحابة	٤	١٨٥٤	٥	٢٤٢
٤٥	البر والصلة والآداب	٤	١٩٧٤	٥	٤١٠
٤٦	القدر	٤	٢٣٠٦	٥	٤٩٦
٤٧	العلم	٤	٢٠٥٣	٥	٥٢٢
٤٨	الذكر والدعاء	٤	٢٠٦١	٥	٥٣٤
٤٩	التوبة	٤	٢١٠٢	٥	٥٨٧
٥٠	صفات المنافقين	٤	٢١٤٠	٥	٦٤٥
٥١	الجنة	٤	٢١٧٤	٥	٦٨٧
٥٢	الفتن	٤	٢٢٠٧	٥	٧٢٩
٥٣	الزهد	٤	٢٢٧٢	٥	٨١٤
٥٤	التفسير	٤	٢٣١٥	٥	٨٦٧

وبعـــــد :

فلعلك لاحظت من سوق لك أسماء كتب صحيح مسلم منهج الإمام مسلم فى تقسيم صحيحه إلى كتب ، وكيف أن كتب صحيحه (٥٤) كتابا فقط ، ابتدأها بالإيمان ، وعقبه بالعبادات التى شملت من كتاب ٢ إلى كتاب ١٥ ، وبعد العبادات النكاح ومتعلقاته ، ثم المعاملات ، ثم الجهاد ، ثم الطعام والشراب ، واللباس ، ثم الآداب والفضائل ، وختم بالتفسير الذى

اختصر فيه جدا ، إذ ذكر فيه أربعة وثلاثين حديثا فقط ، حتى إن بعضهم ليعتبره لم يذكر شيئا من التفسير فى صحيحه ، وهذا من جراء اختصاره الشديد فيه .

وأرجو أن تكون لاحظت الآتى :

١ ــ أنه فصل القدر عن الإيمان .
٢ ــ أنه فصل صفات المنافقين عن الإيمان .
٣ ــ أنه جعل كتاب العلم فى آخر صحيحه .
٤ ــ أنه جعل أحاديث الآداب فى عدد من الكتب ، فعنده كتاب الآداب ، ثم كتاب السلام وهو من الآداب ، ثم كتاب البر والصلة والآداب .

هذا والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ،

* * *

ســنن أبى داود

تقديـــم :

تقدم أن السنن الأربع ــ سنن أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ــ حظيت كالصحيحين بمن فهرسها ، ومنهم من فهرس أحاديث السنن فقط ، ومنهم من فهرس أحاديث الكتب الستة ، ومنهم من فهرس أحاديث الكتب الستة وغيرها .

واشتمل المعجم المفهرس ، وكذا مفتاح كنوز السنة على فهرس لأحاديث السنن وغيرها .

وحظى كتاب سنن أبى داود بعمل فهارس خاصة به ، وذلك فيما قام به الشيخ مصطفى بن على بن محمد بن مصطفى البيومى ، وسأحدثك عنه هنا بمشيئة الله تعالى ، كما سأحدثك عن كتب سنن أبى داود .

أولاً : « عمل ابن بيومى » :

ظفر زماننا ــ والحمد لله ــ تعالى بأعمال علمية جليلة لخدمة سنة رسول الله ﷺ ، من أشهر هذه الأعمال(١) :

١ ــ ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل على الأبواب ، مع شرحه وتخريج أحاديثه . وقد قام بذلك الشيخ البنا الساعاتى ــ رحمه الله تعالى ــ وسمى الترتيب « الفتح الربانى بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيبانى » وسمى الشرح « بلوغ الأمانى من الفتح الربانى »(٢) .

٢ ــ ترتيب أحاديث الكتب الستة سوى ابن ماجه ، على الموضوعات ترتيبا دقيقا ، مع شرح موجز لطيف ، قام بذلك الشيخ منصور على ناصف ،

---

(١) لست أريد التأريخ للسنة فى عصرنا فى هذه العجالة ، وإنما أردت ومضة للتقديم للموضوع .
(٢) تقدم الحديث عن الكتابين عند الكلام على مسند الإمام أحمد بن حنبل .

وسمى كتابه « التاج الجامع للأصول فى أحاديث الرسول ﷺ » .

٣ ــ شرح سنن أبى داود ، شرحا جمع بين الصناعة الفقهية والصناعة الحديثية ، قام بذلك الإمام الجليل محمود خطاب السبكى ــ رحمه الله تعالى ــ ولقد سمى شرحه هذا بـ « المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبى داود » شرح فيه من أول سنن أبى داود إلى باب « التلبيد » من كتاب المناسك « الحج » وهو قرابة ثلث الكتاب ، ويقع فى عشرة أجزاء ، ثم قام نجله الشيخ أمين ــ رحمه الله تعالى ــ بتكملة لهذا العمل ، فشرح إلى آخر كتاب الطلاق ، فقارب بذلك نصف الكتاب [1] . وهذا مااطلعت عليه مطبوعا ، ولست أدرى هل للشيخ أمين أجزاء أخرى مازالت مخطوطة أولا ؟ وعلى كل فمازلت أبحث .

واطلع الشيخ ابن بيومى على شرح الشيخ محمود خطاب فأعجب به ، ولقد كان مولعا بوضع فهارس لكتب السنة ، فوضع فهارس للقدر الذى شرحه الشيخ محمود خطاب ، أى لثلث سنن أبى داود ، وسماها « مفتاح المنهل العذب المورود » .

وهذه الفهارس لها دلالة خاصة فى رأيى ، ذلك أنها :

١ ــ طبعت قبل ظهور « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث » وجاءت أدق منه ، مما يدل على أن فكرة المعجم ليست غربية ، وإنما هى فى أساسها عربية .

٢ ــ اشتملت على فهرس للموضوعات والأعلام والأحكام ، سابقة بذلك « مفتاح كنوز السنة » مع مااشتملت عليه من دقة ، تفوقه بها .

٣ ــ اشتملت هذه الفهارس على أنواع جديدة من الفهارس ، مثل فهرس جوامع الأعداد .

وهذه الفهارس ستة :

الأول : فهرس كتب وأبواب سنن أبى داود ، ذكرها على ترتيبها فى

(١) سمى الشيخ أمين ــ رحمه الله تعالى ــ القدر الذى شرحه « فتح المالك المعبود تكملة المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبى داود » وهو شائع باسم « تكملة المنهل » ويقع فى أربعة أجزاء .

السنن ، مبينا جزء وصفحة كل باب ، مرقما الأبواب[1] .

الثانى : فهرس أوائل الأحاديث القولية ، يذكر بداية الحديث وعلى اليمين الجزء والصفحة من « المنهل العذب المورود » .

الثالث :فهرس أوائل الأحاديث الفعلية ، يذكر بداية الحديث وعلى اليمين الجزء والصفحة ، فإذا كان الحديث سؤالا وجوابا بدأ بالجواب لأهميته ، ثم وضع حرف (ج) وساق بعده السؤال .

الرابع : فهرس الألفاظ ، وطريقته طريقة المعجم المفهرس ، لكن هنا فيه تدقيقات ، فهو يجعل الكلمة البارزة بين قوسين لبيان الكلمة المرتب عليها ، ويضعها فى الهامش الأيمن لسهولة المراجعة . ويستعمل إشارات للدلالة على الانتقال ، فإذا انتقل من اشتقاق إلى اشتقاق وضع شرطة هكذا ـــــ بين الأسطر ، أما إذا انتقل من مادة إلى مادة ، كالانتقال من (ح و ط) إلى (ح و ل) فإنه يضع شرطة فى وسطها نجمتان هكذا ـــ ★ ★ ـــ .

وطريقته أن يذكر الكلمة البارزة مع كلمات تُعَيِّن الحديث ، وبجانب هذا القدر من الحديث يذكر الصفحة والجزء .

الخامس : فهرس الموضوعات والأعلام ، يذكر الموضوع أو العلم ويحدد مكانه فى المنهل بذكر الصفحة والجزء ، وقد رتب الموضوعات على حروف الهجاء ، وهذا الفهرس طريقته وطريقة « مفتاح كنوز السنة » واحدة ، لكنه هنا أدق . وهو مفيد جدا إذ رتب الموضوعات والأعلام والأحكام التى فى سنن أبى داود ، والتى فى شرح الشيخ محمود خطاب معا .

السادس : وهذا نوع جديد من الفهارس ، فكل حديث فيه رقم صحيح أو كسر مثل ($\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$) فإنه يجعله تحت رقمه ، ويبين جزأه وصفحته ، إلا أنه حينما يسوق مواضع الأحاديث المشتملة على هذا العدد لايشترط اتحاد الحديث ، فمثلا عند الرقم (١٠) يسوق كل الأحاديث التى فيها الرقم (١٠) دون اعتبار لاتحادها ، فيسوق الأحاديث التى فيها العشر من

---

(١) مما يجعل هذا الفهرس مفيدا فى استعمال « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث » وكذا « مفتاح كنوز السنة » .

رمضان ، والأحاديث التى فيها العشر من ذى الحجة وهكذا .

وهذا النوع من الفهارس سهل جدا .

ولما أتم ابن بيومى هذه الفهارس كان الشيخ محمود خطاب قد نقل إلى رحمة الله تعالى ، فعرض الأمر على الشيخ أمين خطاب ابن الشيخ محمود خطاب ، وهو رجل ذو باع فى السنة وعلومها ، فقام بطبع الكتاب — من إيراد أوقاف الشيخ — طبعة أنيقة .

والكتاب نافع مفيد ، وله قيمة علمية فى تاريخ الفهرسة الحديثة .

ثانياً : كتب سنن أبى داود

ولسوف أذكر لك هنا الكتب التى اشتمل عليها كتاب السنن لأبى داود هادفا من ذلك ماهدفت إليه حينما ذكرت لك كتب صحيح البخارى وكتب صحيح مسلم .

كتب سنن أبى داود
(طبع التجارية تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد)

م	الكتـــاب	الجـزء	الصفحة
١	الطهـارة	١	١
٢	الصـلاة	١	١٠٦
٣	صلاة الاستسقاء	١	٣٠١
٤	صلاة السفـر	٢	٣
٥	التطـوع	٢	١٨
٦	شهر رمضـان	٢	٤٩
٧	السجـود	٢	٥٨
٨	الوتـر	٢	٦١

ولعله اتضح لك أن سنن أبى داود إنما هى فى أحاديث الأحكام إلا فى القليل النادر ، كما فى كتاب العلم والأدب ، وهذه من مزايا سننه ، فإنه مَحّضها للسنن ، وأبعدها عن الأخبار والقصص والمواعظ ، فجاءت قليلة الحجم ، كثيرة الفائدة ، جمعت أسس الدين وأصوله .

وأرجو أيضا أن تلاحظ منهجه فى تقسيمه سننه إلى كتب وسأذكر لك من ذلك شيئا :

١ ــ أدخل النكاح والطلاق فى وسط العبادات ، إذ النكاح عبادة . وذكر الطلاق بعده لأنه تبعه .

٢ ــ جعل اللقطة بعد الزكاة ، إذ هما تصرف مالى .

٣ ــ فصل الجنائز عن الصلاة وجعلها فى التصرفات المالية ، إذ فيها جانب مالى أيضا .

٤ ــ جعل الحمّام كتابا مستقلا (مع أنه كان يمكن جعله فى الأدب) .

٥ ــ جعل الترجل كتابا ، والخاتم كتابا (وكان يمكن جعلهما فى اللباس) .

٦ ــ جعل كتابا للمهدى ، وكتابا للملاحم (وكان يمكن جعلهما فى الفتن) .

* * *

كتب سنن الترمذى طبعة مصطفى الحلبى

م	الكتـــاب	الجـزء	الصفحة
٤٥	الدعــوات	٥	٤٥٥
٤٦	المناقـــب	٥	٥٨٣

وواضح لك أن الترمذى قدم كتب الأحكام ، حتى جعل الكتب غير المتعلقة بالأحكام ومنها الإيمان فى آخر جامعه (سننه) مبتدئا بالطهارة ثم الصلاة ، غير أنه جعل « البر والصلة » فى وسط كتب الأحكام . وواضح لك أيضا أنه فصل كتاب الجنائز عن الصلاة ، فجعل الجنائز بعد الزكاة والصيام والحج ، وقدم السير على الجهاد .

* * *

فهرست كتب سنن النسائى ط مصطفى الحلبى
سنة ١٣٨٣ هـ ـــ ١٩٦٤ م

م	الكتـــاب	الجـزء	الصفحة
٤٦	قطع السارق	٨	٥٧
٤٧	الإيمان وشرائعه	٨	٨٦
٤٨	الزينـــة	٨	١٠٩
٤٩	آداب القضاة	٨	١٩٥
٥٠	الاستعاذة	٨	٢١٩
٥١	الأشربـــة	٨	٢٥٢

وجلى لك أن النسائى قد جعل كتابه لأحاديث السنن والأحكام ، فجاء كتابه خاليا عن التفسير والأخبار والمناقب والمواعظ . ويرجع السر فى هذا إلى أنه انتخب أحاديث الأحكام هذه من كتابه الكبير « السنن الكبرى » .

أما إذا أردت معرفة منهجه فى تقسيم كتابه فإليك الآتى :

١ ـــ من الكتاب الأول إلى الكتاب الحادى والعشرين فى الطهارة والصلاة ، فلقد أكثر الكتب فى الصلاة .

٢ ـــ قدم الصيام على الزكاة .

٣ ـــ أبعد « قسم الفىء » عن « الجهاد » .

٤ ـــ أبعد الخيل عن الجهاد .

٥ ـــ عقد كتابا للأحباس (الوقف) وكتابا للوصايا ، وكتابا للنحل (العطية للولد) ، وكتابا للهبة ، وكتابا للرقبى ، وكتابا للعمرى ، ولم يعقد كتابا للفرائض !! .

٦ ـــ فصل الأشربة عن الصيد والذبائح ، وعن الضحايا .

٧ ـــ أخر كتاب الإيمان .

٨ ـــ كتاب الإيمان ، وكتاب الاستعاذة هما فقط الخارجان عن الأحكام .

ولقد قدمت لك هذه الملاحظات على منهجه لتعرف سمات تقسيم الكتاب ، كى تنتفع بذلك فى فهم فحوى الحديث إذا أردت ذلك ، ولك رأيك فى فهم منهج الرجل فى التقسيم .

* * *

سنن ابن ماجه

حظى كتاب سنن ابن ماجه بما لم يحظ به كتاب من كتب السنن الأربعة ، فلقد قام المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى بما يلى :

أولاً : بتحقيق نص الكتاب على أكثر من نسخة ، مع العود إلى الأصول عند الاشتباه ، مراعيا الدقة التامة فى إخراج النص كما هو ، حتى فى التقييد بالشكل . وكان تدقيقه شاملا المتن والإسناد ، فتحرى فى أسماء الرجال وضَبْطها جدا ، كتحريه فى المتن . وهذا عمل نتمناه فى المرحلة الحالية ، خاصة فى أسماء الرجال .

ثانياً : بترقيم كتب وأبواب وأحاديث الكتاب ، ترقيما علميا ، ويتفق مع كتابى « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى » و « مفتاح كنوز السنة » كما نفعه هذا الترقيم فى صنع فهرس أحاديث الكتاب .

ثالثاً : بدراسة طيبة لأحاديث الكتاب أظهرت هذه الدراسة :

أ — مااتفق فيه الكتاب من الأحاديث مع الكتب الخمسة أو بعضها .
ب — درجة الأحاديث الزائدة على الكتب الخمسة من حيث الصحة وغيرها .

وبذا أظهرت منزلة الكتاب وقدره ، فلقد احتوى على ٤٣٤١ حديثا ، منها ٣٠٠٢ حديث أخرجها أصحاب الكتب الخمسة ، وزادت ١٣٣٩ حديث على الكتب الخمسة .

وهذه الأحاديث التى زادها منها ٤٢٨ حديث رجالها ثقات صحيحة الإسناد ، و ١٩٩ حديث حسنة الإسناد ، و ٦١٣ حديث ضعيفة الإسناد ، و ٩٩ حديثا واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة .

وإن كتابا اشتمل على ٤٣٤١ حديث ، فيها ٩٩ حديثا فقط غير ثابتة

لهو كتاب فى الرسوخ بمكان ، ومن الثبوت على منزلة .

وتعتبر دراسة الشيخ أول دراسة دقيقة للكتاب .

رابعاً : بالتعليق على أحاديث الكتاب ، لا من جهة اللغة فحسب ، وإنما من جهة صحة الحديث وغيرها أيضا ، وهذا عمل له قيمته عند المتخصصين بل وغيرهم .

خامساً : بوضع فهرس معجمى لأحاديث الكتاب ، يذكر طرف الحديث مرتبا على حروف المعجم ، وأمامه رقمه .

سادساً : بوضع فهرس معجمى لكتب السنن ، مما يسهل على الباحث الوصول إلى كتابه .

وبحق فعمل الرجل خدمة تامة للكتاب أظهرته فى صورة مشرفة ، وهيئة به لائقة ، وترتيب بديع ، وتنظيم جد مفيد ، مما نرجوه لكل كتب السنة .

جزى الله الشيخ خيرا عما قدم للعلم والإسلام .

ولقد قامت مطبعة عيسى البابى الحلبى بنشر الكتاب ، ويقع فى مجلدين كبيرين ، بأرقام متوالية ولسوف أسوق لك أسماء كتب الكتاب ، هادفا مابيّنته لك من ذكر الكتب قبل ذلك .

كتب سنن ابن ماجه

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
—	المقدمة	١	٣
١	الطهارة	١	٩٩
٢	الصلاة	١	٢١٩
٣	الأذان	١	٢٣٢
٤	المساجد والجماعات	١	٢٤٣
٥	الإقامة	١	٢٦٤

م	الكتـــاب	الجـزء	الصفحة
٣٢	اللبـاس	٢	١١٧٦
٣٣	الأدب	٢	١٢٠٦
٣٤	الدعــاء	٢	١٢٥٨
٣٥	تعبير الرؤيا	٢	١٢٨٢
٣٦	الفتـــن	٢	١٢٩٠
٣٧	الزهــد	٢	١٣٧٣

وواضح لك أن سنن ابن ماجه ركزت أيضا على جانب أحاديث الأحكام ، أما ترتيبه فيلاحظ فيه :

١ ـــ قدم الصيام على الزكاة .

٢ ـــ أبعد الحج عن العبادات جدا ، فذكره بعد الجهاد ، وهو وإن كان له بالجهاد علاقة لكن علاقته بالعبادات أقوى .

أما المقدمة : فهى عنده طويلة إذ اشتملت على أربعة وعشرين بابا ، فى السنة والإيمان والفضائل والعلم .

* * *

موطأ مالك

حظى موطأ مالك بجهود الكثيرين من الأئمة الأعلام ، فمن شارح له ، ومن شارح لغريبه ، ومن مترجم لرجاله ، ومن دارس لشواهده ، ومن متكلم عن بلاغاته وموقوفاته (يبحث عن اتصالها ودرجتها) ومن جامع أطرافه ، ومن مفهرس لأحاديثه .

ومن أطيب الأعمال التى حظى بها الموطأ حديثا عمل الشيخ محمد فؤاد عبدالباق ويتلخص فيما يأتى :

أولاً : تحقيق النص :

فلقد راجع عددا من النسخ من أجل إخراج النص صحيحا ، بلغ هذا العدد ست نسخ ، يقارن بينها مقدما بعضها على الأخرى ، إن أعضلت مشكلة رجع إلى الكتب الأمهات الأخرى ، يراجع الرواة من كتب الرجال ، والمتون من كتب الحديث الأم ، فأخرج الكتاب فى صورة طيبة مرضية ، وزين عمله بالحفاظ على ضبط كل كلمة فى الكتاب ، سواء فى الإسناد أو فى المتن .

ثانياً : الترقيم :

فلقد رقم كتب وأبواب وأحاديث الموطأ ، ترقيما له أثره النافع فى فهرس الأحاديث ، وهو فى نفس الوقت مطابق تماما لما عليه « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى » و « مفتاح كنوز السنة » حتى إن المستفيد بهذين الكتابين لايجد أدنى صعوبة إذا اعتمد على نسخة الشيخ ، ولقد كان ترقيمه الأحاديث باعتبار أحاديث كل كتاب فقط ، فهو يضع رقم الحديث فى الكتاب ولم يضع له رقما عاما بحسب أحاديث الموطأ كله .

ثالثاً : تخريج الأحاديث :

ولما كان أصحاب الكتب الستة قد أخرجوا فى كتبهم جميع أحاديث الموطأ فإن الشيخ أخذ على عاتقه أن يذكر تخريج كل حديث من أحاديث الموطأ من هذه الكتب الستة عقب الحديث ، غاية الأمر أن الحديث إذا كان فى الصحيحين أو أحدهما فغالبا مايكتفى بذكر موضعه هذا ، وإذا كان فى السنن أبان موضعه فيها جميعها .

يذكر فى نهاية الحديث من أخرجه من أصحاب الكتب الستة ، ورقم الكتاب الذى فيه الحديث ، وعنوان الكتاب ، ورقم الباب ، وعنوان الباب ، ويزيد فى التخريج من مسلم رقم الحديث .

فحينا يذكر فى تخريج حديث « صلاة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم » مايلى :

أخرجه مسلم فى : ٦ — كتاب صلاة المسافرين ، ١٦ — باب جواز النافلة قائما وقاعدا ، حديث ١٢٠ فمعناه أن هذا الحديث أخرجه مسلم فى الكتاب السادس عنده ، وهو كتاب صلاة المسافرين . وفى الباب السادس عشر من هذا الكتاب ، وهو باب جواز النافلة قائما وقاعدا ، وهذا الحديث رقمه فى كتاب صلاة المسافرين (١٢٠) .

وهكذا فى كل تخريجه (راجع جـ ١ ص ١٣٦) .

رابعاً : فهرس الأحاديث (مفتاح موطأ) :

وفى نهاية الكتاب وضع فهرسا لأحاديثه ، رتبها على حروف المعجم ، بحسب الحرف الأول من الحديث . وأمام طرف الحديث يذكر الصفحة التى هو فيها .

وبحق فعمل الأستاذ سهّل الوصول إلى كنوز الموطأ تماما ، ويسر الموطأ على كل باحث ومؤلف ، جزاه الله خير الجزاء .

ولقد قامت مطبعة عيسى البابى الحلبى بطبع الكتاب ، ويقع فى جزءين ، أرقامهما متوالية ، يبدأ الجزء الثانى من ص ٤٤٣ وينتهى فى ص ١٠٦٣ .

كتب موطأ مالك طبعة عيسى الحلبى

ولسوف أسوق لك أسماء كتب الموطأ هادفا ماهدفت إليه
من سوق الكتب السابقة قبل ذلك

م	الكتـــاب	الجـزء	الصفحة
٤٤	القسامــة	٢	٨٧٧
٤٥	الجامــع	٢	٨٨٤
٤٦	القــدر	٢	٨٩٨
٤٧	حســن الخلق	٢	٩٠٢
٤٨	اللبــاس	٢	٩١٠
٤٩	صفة النبى ﷺ	٢	٩١٩
٥٠	العيــن	٢	٩٣٨
٥١	الشعــر	٢	٩٤٧
٥٢	الرؤيــا	٢	٩٥٦
٥٣	السلام	٢	٩٥٩
٥٤	الاستئـذان	٢	٩٦٣
٥٥	البيعــة	٢	٩٨٢
٥٦	الكـلام	٢	٩٨٤
٥٧	جهنــم	٢	٩٩٤
٥٨	الصدقــة	٢	٩٩٥
٥٩	العلــم	٢	١٠٠٢
٦٠	دعوة المظلــوم	٢	١٠٠٣
٦١	أسماء النبى ﷺ	٢	١٠٠٤

ومن هذه الكتب تلاحظ منهج الإمام مالك فى تقسيمه الموطأ حتى إذا عرض لك حديث وأردت تخريجه بالفحوى من الموطأ أمكنك . إذ تلاحظ مايأتى :

١ ـــ قدم وقوت الصلاة على الطهارة ، وهذا منهج خاص له .
٢ ـــ ذكر كتاب القرآن فى أثناء كتب الصلاة ، وفى ذلك قليل مناسبة .
٣ ـــ ذكر العبادات متتالية (وذلك فى عشرين كتابا منها كتاب

للقرآن) .

٤ ــ لم يجعل الأشربة مع الأطعمة ، وإنما جعلها مع الحدود ، وفى ذلك قليل مناسبة .

٥ ــ عقد كتابا للقدر ، ولم يعقد كتابا للإيمان .

وكلما تأملت فى تقسيم الإمام كتابه اتضح لك منهجه كتأملك أى شىء فى الحياة ، فالتدبر والتفكر أساس الوصول إلى اللب .

وختامــــا :

فبعد هذه الرحلة التى طوّفت فيها بين أمهات كتب السنة ، والتى سعدت بها ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن أكون قد أسعدت . بعد هذه الرحلة أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بما كتبت ، وأن يكون القارىء قد اتضحت له السبل التى يسلكها ليصل إلى أى حديث يريده ، يعرف مصدره ، وأقوال العلماء فيه تصحيحا وتضعيفا ، وشرحا وتحليلا .

كما أسأله سبحانه وتعالى أن يبارك لى فى وقتى وجهدى ، وأن يوفقنى لما فيه خير الإسلام والمسلمين ، وأن يمنّ علىّ بالقبول ، إنه الله نعم المولى ونعم النصير .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وعنا معهم بمنّك وعفوك وكرمك ياأرحم الراحمين .

وآية الختام ﴿ **ولسوف يعطيك ربك فترضى** ﴾

والحمد لله رب العالمين ،

* * *

فهرس الكتب المتحدث عنها فى الكتاب (1)

(١) واضح من هذا العنوان أن هذا الفهرس للكتب التى تحدثت عنها فى هذا الكتاب ، وليس لكل الكتب الواردة فيه . وقد رتبت هذه الكتب على حروف المعجم دون اعتبار « أل » .

الموضـوع	الصفحـة

فهرس الكتاب

الموضـوع	الصفحـــة

الموضوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحـــة

الموضـوع	الصفحـــة

الموضـوع	الصفحـة

تم والحمد لله ،،،

* * *

رقم الإيداع ١٧٩٩ / ١٩٨٧ م

الترقيم الدولي ٦ - ١٤٧ - ١٤٢ - ٩٧٧

